



جامعة وهران 2
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع
اطروحة
لـ نيل شهادة دكتوراه في العلوم
في علم الاجتماع

البنى الاجتماعية للسياسي في الجزائر.
(حالة ولاية وهران)

الأستاذ المشرف
د. الزاوي مصطفى

من إعداد الطالب
سيرات فتحي
تشكيلة لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	جامعة الانتماء
الرئيس	مذكور مصطفى	أستاذ	جامعة وهران 2
المشرف	الزاوي مصطفى	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران 2
مناقش	بومحراث بلخير	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران 2
مناقش	مخلوف بشير	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مناقش	بن حليلة صحراوي	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مناقش	فكروني الزاوي	أستاذ محاضر أ	جامعة سيدي بلعباس

الموسم الجامعي
2019/2018

أهدي هذا العمل

إلى روح أبي رحمة الله عليه، إلى أمي الغالية.
إلى رفيقة دربي زوجتي، إلى أولادي عبد الحميد و سامي.
إلى روح الشهداء الذين لم يتخلوا عن الأرض و العرض.

كلمات شكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني على إتمام هذا العمل
زملائي الأساتذة الكرام الذين لم يبخلوا عليا بمسنداتهم القوية.
على رأسهم الأستاذ المشرف الدكتور الزاوي مصطفى.
كما أتقد بالشكر الخالص إلى الأستاذين مالك شليح توفيق و
الأستاذ بومحراث بلخير على العناية الخاصة التي أسدلوها للعمل.
إلى أساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تقبلهم المناقشة.

إليكم جميعاً مرة أخرى أسمى عبارات الشكر و العرفان
الأستاذ الباحث سيرات فتحي.

المحتويات

المحتويات

02.....	كلمات شكر
03.....	إهداء
04.....	المحتويات
07.....	مقدمة
15.....	الفصل الأول : أسئلة في المنهج
16.....	أ - المبحث الأول: إشكالية و فرضيات البحث
21.....	ب - المبحث الثاني: حول طبيعة المعرفة الانثروبولوجية
23.....	ج - المبحث الثالث : تاريخ الفكر الأنثروبولوجي
27.....	د - المبحث الرابع : أماكن المعرفة الأنثروبولوجية
29.....	هـ - المبحث الخامس: المناهج، النظريات و الممارسات: بعض التوضيحات
37.....	الفصل الثاني : نقد النظريات
40.....	أ - المبحث الأول : المدرسة الخلدونية
46.....	ب - المبحث الثاني: المدرسة الاستعمارية
55.....	ج - المبحث الثالث: المدرسة الانقسامية
64.....	د - المبحث الرابع: المدرسة الماركسية في الجزائر
67.....	هـ - المبحث الخامس : مقاربات علم الاجتماع السياسي الكلاسيكي
72.....	الفصل الثالث : البنى الاجتماعية و السياسية المحلية: الثابت و المتحول
74.....	أ- المبحث الأول : البنى الاجتماعية : الأصل و المفهوم

المحتويات

- ب- المبحث الثاني : مفهوم البنى السياسية و السياسي81
- ج- المبحث الثالث: القبيلة و القبلية: أزمة نموذج أو أزمة مفهوم.....85
- الفصل الرابع: المقاربات الأولى للمجتمع المحلي.....92**
- أ - المبحث الأول : الديناميكية السوسيو-تاريخية المحلية.....93
- ب- المبحث الثاني: المعطيات الفيزيائية و الجغرافية.....106
- ج- المبحث الثالث : الموقع الجغرافي و التضاريس.....108
- د - المبحث الرابع : الدراسة الأولية للسكن و السكان.....112
- هـ - المبحث الخامس: الحياة الاقتصادية المحلية.....121
- و- المبحث السادس: الأدوار الاجتماعية للمقدس.....124
- الفصل الخامس : التنظيم الاجتماعي المحلي للمجال.....127**
- أ - المبحث الأول: التنظيم الاجتماعي للمجال المسكون.....130
- ب - المبحث الثاني: أنثروبولوجيا الأدوار الاجتماعية.....135
- ج - المبحث الثالث: بنية التحالفات و التصادمات المحلية.....141
- د - المبحث الرابع: أسس و معايير الرابطة الاجتماعية.....149
- الفصل السادس: بنية السياسي المحلي.....152**
- أ - المبحث الأول: الاستثمارات السياسية للمجال الاجتماعي.....154
- ب - المبحث الثاني: أماكن و أوقات السياسي.....162
- ج - المبحث الثالث: أنثروبولوجيا المواطنة السياسية المحلية.....171
- الفصل السابع: سوسيولوجيا المجلس الشعبي الولائي لوهران.....174**

المحتويات

186.....	خاتمة
190.....	قائمة المراجع
200.....	قائمة الملاحق

مقدمة

تعيش مجتمعات الألفية الثالثة في عالم يتصف بصفة خاصة بمسار للعولمة أو الكوننة، فأصبح عالم مكون حيث أن من أهم خصائصه ظهور عولمة اقتصادية تمثلت في ظهور و هيمنة النظام الاقتصادي الرأسمالي المبني على أساس مفهوم السوق و الاستهلاك الواسع و بذلك ظهور مجتمعات الرفاه ، على المستوى المالي من خلال ظهور التعاملات النقدية و البنكية الواسعة النطاق، ظهور المؤسسات المالية و المصرفية الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك العالمي) و البورصات العالمية المتحكمة في اقتصاديات و سياسات العالم، أما على المستوى السياسي فيتجلى هذا المسار من خلال هيمنة الأفكار السياسية و الفلسفية الغربية المتمثلة في ظهور مفهوم القانون الوضعي خاصة النظم الدستورية، مؤسسة السياسي في مؤسسة الدولة الحديثة و تنظيم البعد السياسي للمجتمع في الأحزاب السياسية و هيمنة الإيديولوجية الديمقراطية و ما لازمها من مفهوم استقلالية الفرد و ظهور المجتمع المدني. لكن يبقى أهم ميكانيزم لهذا المسار (العولمة) هو ظهور ما يسميه عالم الأنثروبولوجيا لرجان أبادوري بالثورة الرقمية من خلال ظهور الإذاعات و القنوات الفضائية الرقمية العالمية و كذلك من خلال هيمنة و تحكم شبكات الانترنت و امتداداتها من شبكات التواصل الاجتماعي : فيسبوك ، تويتر ، إنستاغرام...ألخ ، و ما كان لها من تأثير جذري على تشكيل الأنماط السيوسيو-ثقافية للتشكيلات الاجتماعية للبشرية جمعاء و ما تلاها من تأثيرات حول مفهوم السيادة و الحرية، و خاصة بتأثيرها على الثقاف السياسي.

بالتالي هل نحن نعيش مرحلة نهاية التاريخ كما وصفها بطريقة اعتباطية و خاطئة المفكر فرنسيس فوكوياما، و المتمثلة حسبه في هيمنة الأفكار و الفلسفات و السياسات الاقتصادية و الثقافية و الرؤى الغربية عامة و الأمريكية النجلوسكسونية خاصة و التي تتجلى خاصة في تنظيم هذه المجتمعات من خلال مبدأ استقلالية و هيمنة الفرد و قوة المجتمع المدني و وجود بنية اجتماعية سياسية ديمقراطية.

إن في ضل هذا المسار و هذا المخاض العسير الذي يتسم بوجود منطلق المركز و الهوامش، فالمركز يتمثل في الحضارة الغربية و ما أنتجته من فلسفات و أفكار أنطولوجية ، أما الهوامش فهي كل المجتمعات الأخرى الغير داخلة في هذا النطاق أو هذا المسار (افريقية، أسيوية أو أمريكية لاتينية) و بهذا اعتبرت نفسها مجتمعات ما بعد الحداثة و هي المجتمعات المعيارية و النموذجية الوحيدة للحضارة و الحداثة.

و عليه فالسبيل الوحيد الذي يجب أن تسلكه هذه المجتمعات، لتصل إلى الحداثة و الحضارة هو محاكاة نفس الظروف و النتائج التي مرت بها و وصلت إليها المجتمعات الغربية الأوروبية حتى وصلت إلى العقلانية أو العقلانيات (الاقتصادية، الأخلاقية، السياسية... إلخ) كما سماها ماكس فيبر.

إن الفضاء المجتمعي العربي الإسلامي عامة و المغرب العربي خاصة لم يسلم من هذا المد، فقد عرف مسار تفاعلي كبير جدا لمختلف هذه الارهصات و هذا بمنطق التاريخ و الجغرافيا الذي يربط بين هاذين الفضائين المتفاعلين (الغرب الأوروبي و المغرب العربي خاصة) فكان هذا التفاعل و الاحتكاك و التلاقح في كثير من الأحيان تصادمي و عنيف و الذي تمثل خاصة في موجة المد الاستعماري لهذه المجتمعات (الجزائر بصفة أخص)، و ما صاحبه من طمس للأطر الهوياتية لهذه المجتمعات و محاولة إيجاد هوية بديلة مزركشة

يغلب عليها الطابع الأوروبي الغربي و لكن في بعض الأحيان كان بطرق أكثر سلمية و غير مباشرة، لكن أكثر تأثيرا من الأولى (خاصة من خلال الوسائط المعلوماتية : الانترنت و وسائل الاتصال الاجتماعي و القنوات الفضائية).

إن في ضل كل هذه المسارات تطرح عدة أسئلة حول تداعيات هذه الصدمات السوسيولوجية و الانثروبولوجية و النتائج التي يمكن أن تترتب على هذا الفضاء من العالم ، و من هذا المنطلق فإن العلوم الاجتماعية عامة و الانثروبولوجيا خاصة، هي مدعوة أكثر من أي وقت مضى لفهم نتائج هذه العملية التفاعلية على هذه التشكيلات الاجتماعية.

فحسب المفكر و عالم الاجتماع و الانثروبولوجيا الفرنسي جاك بارك فإن الفضاء الاجتماعي للمغرب العربي هو مجال خصب تلتقي فيه العديد من الأفكار الوافدة من بندونغ بأندونيسيا (نسبة إلى مؤتمر بندونغ سنة 1955 لحركة عدم الانحياز) و الأفكار الإسلامية الوهابية السلفية الوافدة من المشرق ممثلة في الدول الراعية لهذه الفكر، و الأفكار التقدمية الحديثة الوافدة من أوروبا الغربية، و الإيديولوجيات القومية و البعثية الوافدة من المشرق العربي (سوريا ، العراق ، مصر ... الخ). يتابع بارك و يقول إن هذه الأفكار كانت تتنافس و في بعض الأحيان تتحاور و لكن في غالب الأحيان تتصارع و تتحارب فيما بينها و كذا بينها و بين الأفكار و البناءات و الثقافات المحلية الراسخة و المتأصلة في هذه المجتمعات؟ بتعبير آخر يطرح هنا جاك بارك منظومة قائمة بذاتها من الإشكاليات البحثية في حقل العلوم الاجتماعية بالمغرب العربي و الانثروبولوجيا السياسية بصفة أدق في علاقة الأصل بالدخيل أو الثابت و المتحول في هذا الفضاء؟

فعندما يتحدث جاك بارك عن الأفكار الاشتراكية و الفلسفة الماركسية و مفهوم الصراع الطبقي و مفهوم الطبقات الاجتماعية، لكن هل مجتمعات المغرب العربي عامة و المجتمع الجزائري خاصة يسودها التنظيم الطبقي أو مفهوم الطبقة الاجتماعية حسب التحليل

الماركسي؟ و عندما يتحدث عن مفهوم الحركة الإسلامية الوهابية السلفية فهل البنية السوسيو-ثقافية هي قادرة على احتضان كليا هذه الأفكار التي تقضي كليا على الموروث الثقافي الديني و المتمثل بصفة خاصة في الإسلام الصوفي الطريقي، و ما كان له من أثر في ترسيخ الهوية السوسيو- ثقافية المحلية. فهذا الوافد الجديد المتمثل في الأفكار و التنظيمات و الايديولوجيات الحداثية الوافدة من الغرب و أوروبا الغربية بصفة أدق، ما هو مصيرها في بيئة ليست بيئتها و لم ينتجها المسار السوسيو - تاريخي لهذه المجتمعات؟

في خضم هذا الهاجس و القلق المعرفي ظهرت البوادر الأولى للقيام بدراسة أنثروبولوجية أكاديمية أصيلة حول ظاهرة تعتبر بالأهمية بما كان في حقل العلوم الاجتماعية و نخص بالذكر علاقات البناءات الاجتماعية بالبناءات السياسية للمجتمع الجزائري؟

فالسياسي ك مجال و فضاء زماني و مكاني يعتبر الفضاء الأرحب الذي تتلخص فيه مختلف تجليات البناء الاجتماعي (الاقتصادية، المورفولوجية الاجتماعية، الثقافية الرمزية ... الخ) و هو بذلك يمكن اعتباره كفعل اجتماعي شامل حسب تعبير عالم الاجتماع و الانثروبولوجيا الفرنسي مارسل موس (Marcel Mauss).

إن الهدف من هذا البحث هو محاولة لاستنتاج ما هو سياسي من خلال ما هو اجتماعي و العكس و هذا عن طريق أدوات تحاول توظيف المعرفة بالعلوم الاجتماعية في ضل عالم يتميز بهاجس عولمة المعرفة، حسب تعبير عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي كليفورد قارترز (Clifford Geertz).

لقد عرفت المجتمعات العربية ابتداء من سنوات (2011-2012) ظهور حراك مجتمعي غير مسبوق تمثلت في الانتفاضات و الثورات العربية، حيث تجسدت هذه الأخيرة تحت العديد من الشعارات أهمها: الحرية، العدالة الاجتماعية، الديمقراطية... إلخ؛ لكن بالرغم من هذه الشعارات الجذابة، فقد كانت في غالب الأحيان تستمد قوتها من بعض المعطيات

و الظواهر التي كان الكثير من المهتمين و الدارسين للمنطقة يعتبرونها قد اندثرت و ذهبت بدون رجعة و نخص بالذكر هنا : الانتماءات الطائفية ، القبلية ، العشائرية ، الدينية... الخ ؛ و هي العوامل التي كانت موظفة حسبهم من طرق القوة الاستعمارية الامبريالية من خلال سياسة فرق تسود، لكن الحقيقة أن الظواهر الاجتماعية أكثر تجذرا و عمقا و تاريخا من الاستعمار الغربي بحد ذاته.

إن هذه البناءات الاجتماعية و توظيفها سياسيا و إيديولوجيا ما فتئت تحرك واجهات الأحداث محليا و إقليميا و دوليا ، و هذا من خلال توظيفها كإستراتيجيات في عملية التنافس حول السلطة السياسية من طرف الفاعلين الاجتماعيين المحليين و من طرف بعض القوى الإقليمية الدولية، و خير دليل و مثال على هذا المشروع الأمريكي لإعادة تشكيل المنطقة العربية من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي كان يهدف من بين ما يهدف إليه تقسيم المقسم و تجزيء المجزأ.

فعمليا تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على علاقة البناء الاجتماعي بالبناء السياسي أو بالأحرى علاقة المورفولوجية الاجتماعية بالبنية السياسية على المستوى المحلي.

لقد ضلت أغلب الدراسات التي قاربت المسألة و الفضاء العربي الإسلامي عامة و المغرب العربي خاصة (كمجال جغرافي و اجتماعي و ثقافي) بين أكارهين ، من جهة كان هناك التعصب الاستشراقي و الاثنولوجي الانثروبولوجي (المدرسة الكولونيالية خاصة) و من جهة أخرى هناك الانفتاح الزائد على السوسيولوجيا (الدارسين المحليين الوطنيين في مرحلة ما بعد الاستقلال).

فإن كان التيار الأول المتمثل في المدرسة الاستشراقية الاثنولوجية الكولونيالية تعتبر التكوينات الهوياتية الاجتماعية التقليدية (القبيلة ، العرش ، تقابيلت أو الاخص عند الأمازيغ)

و الدين كمحركات أساسية لهذه المجتمعات و لمختلف وظائفها الأخرى (الاقتصادية ، السياسية ، الإيديولوجية) ، فإن التيار الثاني المتمثل في الدارسين المحليين على النقيض من ذلك أعتبر هذه البناءات صنعة القوى الاستعمارية الأوروبية للمنطقة و ما هي إلا إستراتيجية من إستراتيجيات تثبيت و توطين المد الاستعماري الأوروبي الغربي للمنطقة ، و أن هذا الأخير ذهب مع ذهاب المستعمر الأوروبي فاسحة المجال لبروز الفردانية و تفكك البناءات التقليدية و ظهور الولاء إلى الأطر الحدائثة بهذه المجتمعات (الدولة، الوطن ، الحزب السياسي ، الطبقة الاجتماعية ، التيارات الإيديولوجية... الخ) ، فأست بذلك لممارسة معرفية تعتمد على إقصاء كل ما ورد من المدرسة الاثنولوجية الكولنيالية و اعتبرت هذا التخصص (الاثنولوجية و الانثروبولوجيا) بحد ذاته أدوات من أدوات التوطين الاستعماري.

في الحقيقة لم يكن هذا الشرح إلا امتدادا للصراع الخفي الذي كان الفضاء الأكاديمي مسرحا له و العلوم الاجتماعية و الإنسانية بصفة خاصة بين تيارين أساسيين هما :النزعة الإيديولوجية المحافظة من جهة و النزعة الإيديولوجية التحديتية من جهة أخرى.

لقد كانت لعولمة المعرفة دور مهم و حاسم في صناعة و إنتاج أنماط معرفية إجتماعية تعتبر بمثابة الامتداد لهذه الهيمنة للثقافة و العرق الغربي ، و امتداد و حلقة تواصل لعقلية التمرکز العرقي و مركزية الثقافة الأوروبية الغربية و هامشية الثقافات الأخرى و ما ترتب عنها من تقسيم العلوم الاجتماعية إلى : سوسولوجيا و إثنولوجيا ، فهذه العولمة للمعرفة و ما أنجر عنها من عولمة للمفاهيم و النظريات الاثنولوجية و السوسولوجية زادت من غموض الواقع الاجتماعي و تشويهه.

يسعى هذا البحث في المقام الأول أن يكون حلقة من حلقات العمل العلمي الاكاديمي، جامعا بين التنظير المؤطر الذي يمثل أدوات للرؤية و التحليل و بين التطبيق الميداني دون إغراق في التفاصيل ، كما كان التوغل في التاريخ الاجتماعي سندا أساسيا لتتبع الظواهر

الاجتماعية و السياسية على الرغم ما كان يلعبه هذا الدور من جهد إضافي يبلغ في بعض الأحيان لعب دور المؤرخ.

لكن يبقى هذا البحث في الأساس ذو طابع أنثروبولوجي ميداني متمثل في الدراسة الميدانية المعمقة من خلال الملاحظة بالمعاينة أو بالمشاركة في بيئة اجتماعية - ثقافية سياسية لست بالغريب عنها و ليست بالغريبة عني (ولاية وهران) و التي هي جزء مني و أنا جزء منها.

و بذلك جاءت هذه الأطروحة للدكتوراه، عبارة عن نص يتكون من مقدمة و سبعة فصول و كل فصل يتكون من عدة مباحث، ثم خاتمة عامة عبارة عن عصارة الأطروحة.

فالفصل الأول كان موسوم بأسئلة في المنهج، حيث كان هذا الفصل مخصص لإشكالية و فرضيات البحث، و كذلك الإطار الإبستمولوجي و المنهجي و التقني للدراسة. أما الفصل الثاني فكان معنون بنقد النظريات أين قمنا بجرد لمختلف المدارس و النظريات التي درس من خلالها موضوع البحث، من المدرسة الخلدونية، المدرسة الاستعمارية، المدرسة الانقسامية؛ هذا زيادة على المقاربة الماركسية و المقاربة السوسيو-سياسية الكلاسيكية.

أما الفصل الثالث فخصصناه للبنى الاجتماعية والسياسية المحلية: الثابت و المتحول، فكان عبارة تعريف لموضوع البحث، و التطرق إلى مختلف المقاربات الأنثروبولوجية التي تطرقت للموضوع. أما الفصل الرابع كان مخصص للمقاربات الأولى لموضوع البحث و هذان خلال التطرق للتاريخ الاجتماعي المحلي و كذلك المعطيات الأساسية لميدان البحث. أما الفصل الخامس فكان معنون بالتنظيم الاجتماعي المحلي للمجال، فكان يهدف إلى تحليل الاستثمار السياسي لهذا المجال. أما الفصل السادس كان معنون ببنية السياسي المحلي. لنختم الدراسة بفصل خصص لسوسولوجيا المجلس الشعبي الولائي لوهران نموذجاً.

في الأخير قدمنا خاتمة عبارة عن عصارة هذه الأطروحة

الفصل الأول

أسئلة في المنهج

- أ - المبحث الأول: إشكالية و فرضيات البحث.

إن أهم لحظة و حلقة في عملية إنتاج المعرفة بشكل عام و المعرفة في العلوم الاجتماعية و الإنسانية بشكل خاص هي عملية بلورة إشكالية البحث، و ما يترتب عنها من تساؤلات بحثية ، فكما يقول عالم الانثروبولوجيا البريطاني راد كليف براون : إن الصعوبة في العلوم الاجتماعية ليست في إيجاد أجوبة للأسئلة التي نطرحها، بل في إيجاد الأسئلة التي نطرحها.

فعندما نتحدث عن الإشكالية، فنحن نتحدث من حيث نشعر أو لا نشعر عن روح أو جوهر العملية البحثية بصفة عامة و هي الآن في قلب ما يسمى بمسار التجديد الفكري في العلوم الاجتماعية و الإنسانية. فيعتبر المفكر ميشال مايار (Michel Meyer) من بين أهم ما يسميه هو علم أو منطق الإشكالية فهو يضع في مؤلفه هذا فلسفة قائمة بذاتها للإشكالية و كيفية إعدادها و طرح تساؤلاتها في العلوم الاجتماعية، فهو يعتبر أن تقدم العلوم الاجتماعية لن يتأتى إلا من خلال التركيز على طبيعة التساؤلات البحثية و بذلك الإشكالية و في المقارنة التي يطرحها يؤكد على ضرورة على أن يكون كل سؤال يستحق أن طرح سؤال جديد حوله و هكذا دواليك ، أما الفرضيات فيؤكد على أنها بحد ذاتها إجابات، فعلم الإشكالية هذا هو نظرية لطرح التساؤلات.

و عليه فبحثنا هذا لم يخرج كثيرا على هذا الإطار فحاولنا قدر ما استطاع أن نكون متسائلين دائمين و متشبهين و لم نركز على المسلمات أو غير المسلمات في العلوم الاجتماعية بصفة عامة و موضوع و ميدان الدراسة بصفة خاصة، أو بتعبير آخر كان القلق أو الهاجس المعرفي (النظري أو الميداني) هو المؤطر و الضابط الوحيد لتعاملنا مع موضوع و ميدان الدراسة.

إن من الإشكاليات السوسولوجية التي يطرحها هذا البحث، ما يتعلق باختيار بعض الأطروحات التي تراكمت عبر إنتاج المعرفة العلمية، حول مجتمعات المغرب العربي بدأ من ابن خلدون وصولاً إلى الأنثروبولوجيا و السوسولوجيا المغاربية المعاصرة؛ كما يسعى البحث إلى مزيد من التدقيق و التحري في النماذج التحليلية و هذا من خلال نظرة نقدية للمنظومة الفكرية لعلم الاجتماع و الأنثروبولوجيا في العالم بشكل عام و بالمغرب العربي بشكل خاص ، أو بتعبير آخر عملية التفكيك المفاهيمي كما سماها كليفورد قارترز .

إن من أهم المسائل التي سوف تكون محل مسائلة في هذا البحث هو محاولة فهم الديناميكية العامة لهذا المجتمع من خلال إشكالية التواصل و القطيعة ، الثابت و المتحول ، الأصيل و الدخيل و تأثيرتها على الحراك السوسيو-سياسي المحلي للحياة اليومية العادية الطبيعية من خلال التساؤل الأنثروبولوجي المحوري الأتي : **كيف ينتظم الأشخاص على مستوى المجال الاجتماعي المحلي؟ أي بتعبير آخر ما هي طبيعة البنى الاجتماعية المحلية؟ و كيف تأثر هذه البناءات على بنية السياسي على المستوى المحلي؟**

إن من أهم الفرضيات التي سوف ترافقنا في إنجاز هذا البحث، هي بالأساس فرضية القطيعة و التواصل، فهل يمكن أن نتجرأ و نعتبر هذه المجتمعات المحلية بالشيزوفرونية الاجتماعية و السيكولوجية الاجتماعية؟ أي مجتمعات انفصامية الهوية أو الثقافة؟

فيمكن أن نعتبر التشكيلات الاجتماعية في الجزائر عامة و المحلية خاصة، هي تشكيلات في تحول و تغير مستمر، خاصة على مستوى البناءات السوسيو- ثقافية و ما يليها من تبعات على مستوى البناء المورفولوجي للمجموعات الاجتماعية؛ فمن بين خصوصيات مجتمعات المغرب العربي هو حضور الثنائيات بشكل لافت للانتباه في الاجتماع و السياسة و الاقتصاد، فهناك نوع من استمرارية التقليدي في الحدائي، العصري في القديم بالتالي جدلية الانقطاع و الإتياع، التغير و الاستمرارية، القطيعة و التواصل هي من الخصائص الأساسية للمجتمعات المغاربية المعاصرة؟

إن من الفرضيات التي نقدمها كذلك في بحثنا هذا هي قوة و تجذر المحلي؟ أو بالأحرى قوة المحلي المحلي؟ فبتعبير آخر يمكن أن يكون بين حي و حي داخل نفس المدينة يمكن أن يكون خصوصيات سوسيو - أنثروبولوجية نفس الشيء بين بلدية و أخرى أو داخل نفس البلدية بين قرية و قرية في نفس البلدية و هذا راجع إلى الخصوصيات السوسيو- تاريخية لكل منطقة و مسار الثقاف الذي عرفته كل منطقة؟ فهذه الفرضية المتمثلة في قوة المحلي تؤدي إلى وجود بنية اجتماعية مهيكلة خاصة من خلال منطق النسبية البنيوية ، أي معناه لا يمكن أن نتحدث عن بنية اجتماعية بصيغة المفرد، و إنما عن بنى اجتماعية متعددة و متنوعة الهوية؟ و هذا ناتج عن مسار الصدمات السوسيو- تاريخية التي تعرضت لها المنطقة عبر كل مسارها التكويني، الذي أتم بصفة أساسية بعدم الثبات و عدم الاستقرار و التحول الدائم و المستمر في الأرض خاصة من القرن 15 إلى القرن 19، وصولا إلى المرحلة الاستعمارية الفرنسية و ما تلاها من تفكيك للبناءات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية المحلية؟ و في مرحلة ما بعد الاستقلال و بناء الدولة الوطنية (الدولة الأمة)، من خلال التدخل التحديثي للمنظومة الإيديولوجية للدولة (الحزب الواحد خاصة حزب جبهة التحرير الوطني للفترة 1962-1989)، ظهور ميكانيزمات جديدة للتنشئة الاجتماعية و على رأسها المدرسة الوطنية من خلال ديمقراطية التعليم ، و ما كان لها من نتائج في بلورة القيم الاجتماعية، التي بدأت تظهر نتائجها ابتداء من نهاية الثمانينات و بداية التسعينات متمثلة بصفة أساسية ظهور ما سمي بالصحة الدينية؟ و ما كان لها من أثر على تجربة الانفتاح السياسي و الحزبي و الإعلامي؟

أما على مستوى تداعيات هذا النظام الاجتماعي على الحراك السياسي، يمكن اعتبار وجود مسار دولته العصبية الاجتماعية المحلية، أو العكس مسار خلق عصبية اجتماعية للدولة على المستوى المحلي، أو ما سماه بعض الدارسين في الانثروبولوجيا السياسية مثل سنجاي سيبيراهمانيام بالدولة الجزئية.

ففرضية القطيعة و التواصل متواجدة و بقوة في هذا الطرح، بحكم أنه حقيقة هناك مسار التحديث السياسي بالجزائر، لكن هناك تواصل في البنى و الممارسات التقليدية الأصلية.

من الفرضيات التي تطرحها هذه الدراسة، هو دور الممارسة الهوياتية في بلورة المجموعات الاجتماعية، و ما لها من امتداد في حركية السلطة السياسية المحلية، و هذا ما يطفو إلى السطح في أوقات معينة، على غرار المواعيد الانتخابية.

فعلى مستوى هيكل السلطة السياسية المحلية الرسمية، فإن النظام السياسي الجزائري، أسس لسلطة سياسية مهيمنة بصفة مطلق للسلطة الإدارية البيروقراطية المحلية (الولاية، رؤساء الدوائر، الأمناء العامين للبلديات، المدراء التنفيذيين... الخ)، و امتداداتها الأمنية و الاقتصادية كمنتجة للثروة للأشخاص و المجموعات الاجتماعية، و لكن خاصة هيمنتها على المصالح الضريبة كأداة للضغط. إن هذا المنطق ترى فيه السلطة المركزية للدولة كحتمية سوسيولوجية و سياسية، و هذا كدولة حَكَمَ (Etat arbitre) على المستوى المحلي، بحكم أن البناء الاجتماعي المحلي هو بناء يتسم التناقض و التضاد الشديدين.

إن من أهم النقاشات و الإشكاليات التي هي محل جدل و سجال على مستوى الحقل الأكاديمي المعرفي الدولي، هو حول خصائص و طبيعة المتعلقة بدراسة و فهم الإنسان و العلاقات الإنسانية، داخل المجتمعات البشرية، حيث أنها تسعى فيما تسعى إليه للانخراط فيما يجري من نقاش حول المسألة، من خلال مساهمة بسيطة و متواضعة في هذا الحراك المعرفي الدولي، من خلال طرح الأطر المعرفية الاستيمولوجية المنهجية و التقنية التي من خلالها جرت أطوار هذه الدراسة الاثنو-انثروبولوجية الميدانية؛ فنحن على يقين بأن القيام بهذه المهمة، ليس بالأمر الهين على الباحث بمفرده، مهما تسلح بالأدوات و التقنيات المعرفية، خاصة في ظل وجود شبه إجماع على مستوى الحقل الأكاديمي على وجوب المقارنة المتعددة التخصصات في فهم الظواهر الاجتماعية البشرية.

من المفيد في هذا التقديم الإشارة إلى أن اختيار موضوع هذا البحث، لم يكن وليد الصدفة، لقد جاء نتيجة انكباب على القضايا السوسيو- سياسية لمجتمعات المغرب العربي بصفة عامة و المجتمع الجزائري بصفة خاصة، و هذا من خلال بعدها المحلي، أي مجتمعات منظور إليها من الأسفل، لذلك يبدو من الأهمية بما كان في طرح الأطر التخصصاتية و التي من خلالها تمت هذه الدراسة الميدانية، و هذا من خلال التقيد بمجموعة من الأسئلة في المنهج بصفة عامة، خاصة فيما يتعلق بتاريخ التخصصات التي من خلالها تمت دراسة الظواهر الاجتماعية و إلى ما ألت إليه؟ و ما هي الأدوات المنهجية و التقنية التي بواسطتها تم تتبع و تعقب إنتاج النظم الاجتماعية المحلية؟

إن موضوع و ميدان البحث فرض علينا مجموعة من الخيارات، الابستيمولوجية و المنهجية التقنية، فالسؤال الذي يبقى مطروح و بقوة هو أصلا التخصص الذي تدرس من خلاله هذه المجتمعات ؟

ففي القرنين الماضيين (19 و 20) كانت هذه المجتمعات تدرس من خلال تخصصين أساسيين : الاثنولوجيا و الانثروبولوجيا من جهة و علم الاجتماع أو السوسيلوجيا من جهة أخرى، فإن كان علم الاجتماع جاء نتيجة للحراك السوسيو-تاريخي المعاصر لهذه المجتمعات المستمد خاصة من موجة المد التحرري من المستعمر الغربي و ظهور الأقطار المستقلة و ما تلاها من محاولة من هذه الشعوب لوضع قطيعة مع ما كل ما يرمز إلى الحقبة الاستعمارية و ظهور الأفكار الإيديولوجية القومية، التي ترجمت ميدانيا من خلال تبني البرامج التنموية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية (مسار تحديث المجتمعات) و ما يلزمها من علوم تواكب هذا المسار على مستوى العلوم الاجتماعية، من خلال تبني علم الاجتماع و إقصاء الاثنولوجيا و الانثروبولوجيا. أما الاثنولوجيا فكانت في المقام الأول تهتم بدراسة المجتمعات المستعمرة التي صنفت في خانة المجتمعات الهامشية (سوف نتطرق إليها بالتفاصيل لاحقا).

- ب - المبحث الثاني: حول طبيعة المعرفة الانثروبولوجية. (1)

« Je n'ai pas cessé de travailler à réconcilier

L'ethnologie et la Sociologie je ne puis

Néanmoins Souhaiter voir l'unité des sciences

De l'Homme s'affirmé sous le drapeau de

L'anthropologie. »(2)

إن الإنسان ككائن اجتماعي بالدرجة الأولى، كان موضوع العديد من المقاربات في العلوم الاجتماعية و الإنسانية لفهمه و دراسته، و من بينها المقاربة الأنثروبولوجية، و بالتالي أسئلة مشروعة طرحت و تطرح منذ ذلك الوقت : ما هي الأنثروبولوجيا؟ ما هي علاقتها بالتخصصات الأخرى في العلوم الاجتماعية و الإنسانية (سوسيولوجيا، اثنولوجيا، العلوم السياسية...الخ)، ما هي مكانتها في حقل معرفي و بحثي يشكك حتى في أهداف وجودها، فإن كان الفكر الأنثروبولوجي مرتبط ارتباط عضوي بالعمل الميداني بالدرجة الأولى، لكن ما هو الميدان أو الميادين المثالية لهذا التخصص الذي هو في مخاض الثورة؟ فبتعبير آخر فهل الميادين الخارجية و البعيدة (Exotisme) العمياء و المتطرفة هي صاحبة الأولوية في اختيار ميادين البحث (Affergan, F : 1997)، أو التوجه إلى المجتمعات البحثية القريبة (Endotisme) (في فرنسا خاصة مارك أوجي و جيرارد ألتاب)؟

(1) لقد صدر هذا النص لأول مرة بمناسبة ملتقى دولي موسوم : العلوم الاجتماعية بالدول في حالة تحول ، منعقد بجامعة بوخارست

برومانيا أيام 07 و 08 نوفمبر 2011.

Sirat. F : Métamorphose de l'anthropologie : Enjeux et perspectives d'une discipline en quête de sa légitimité. In : Zane. R et Claret. F (s-d) : Les sciences humaine et sociales dans les pays en transition. Bucarest, ditura universitatii din bucaresti.2015.pp 204-219.

(2) Cf à Bourdieu (P) : esquisse algérienne. Paris édition, seuil, 2008.

أما على مستوى البناء المنهجي التقني للتخصصات، فكل تخصص في هذه العلوم الاجتماعية (سوسيولوجيا أو أنثروبولوجيا) يستدعي و يستوجب مجموعة من الإسقاطات، فإن كان تخصص السوسيولوجيا يستدعي بالضرورة الاختيار بين المناهج الكمية و النوعية، و ما لها من تبعات خاصة موضوع الدراسة، فإن التخصص الانثروبولوجي يرتبط ارتباط عضوي بالمنهج الاثنوغرافي الميداني (The Fieldwork) و بتقنية العيش داخل مجتمع الدراسة و استعمال تقنية الملاحظة بالمشاركة (Observation Participante).

إن موضوع و ميدان و خصوصيات شخصنا الباحث و ميدان البحث أجبرتنا على إنجاز هذه الدراسة من خلال خيار المنهج الاثنوغرافي و ما يستدعيه من تقنيات بحثية.

أما وضع هذه الأطروحة تحت راية تخصص أنثروبولوجي، هي في المقام الأول كنتيجة لما يجري في العالم من محاولة توجيه مختلف أطراف العلوم المختصة في دراسة المجتمعات الإنسانية تحت راية الأنثروبولوجيا كبديل لما هو موجود : سوسيولوجيا و إثنولوجيا.

فحاليا هذا العالم الذي نعيش فيه يتسم خاصة بالعولمة أو الكوننة (la globalisation)، هذه الأخيرة تقوم باستدعاء جمهور الدارسين في العلوم الاجتماعية و الانثروبولوجيا بصفة خاصة على إعادة التفكير في أماكن و أزمنة إنتاج الإنسانية و نظمها الاجتماعية، الثقافية، السياسية و الاقتصادية و بالمحصلة إعادة النظر في النماذج (Les paradigmes) لإنتاج المعارف حول هذه المجتمعات الإنسانية.

إن في هذا المسار لتجديد هذا الفكر، فالانثروبولوجيا مدعوة لفحص نماذج تحليلها، و كذلك للاستغناء عن بعض المصطلحات المسبقة كالعشيرة، القبيلة، الأبوية... الخ.

- ج - المبحث الثالث : تاريخ الفكر الأنثروبولوجي.

« L'inconscient d'une discipline, c'est son histoire. »

لقد ساد الاعتقاد و لمدة طويلة أن تخصص الأنثروبولوجيا هو الوريث الشرعي لتخصصات الإثنوغرافيا و الإثنولوجيا، و هذا التخصص هو موجه بامتياز لدراسة المجتمعات المسماة الرثة و المتوحشة لتتحول شيئا فشيئا إلى دراسة المجتمعات البدائية و التي هي (باردة أو بدون تاريخ حسب كلود لوفيس ستروش) (شفهية و بلا كتابة) (بدون دولة) و هذا بالمقارنة غالبا مع المجتمعات الغربية.

إن طبيعة موضوع الدراسة في هذا التخصص تدعونا إلى تسليط الضوء على بعض المقاربات الأخرى المرتبطة ارتباطا وثيقا به : علم الاجتماع ، إثنولوجيا ، إثنوغرافيا.

إن التعريف الاصطلاحي للأنثروبولوجيا هو علم الإنسان (science de l'homme) المصطلح هو لاتيني (*Anthropologia*) لكن في الأصل هو إغريقي؛ فقد ظهر هذا التخصص ابتداء من القرنين 16 و 17 عشر، لكن ابتداء من القرن 18 عشر التخصص أخذ يأخذ البعد الطبيعي مع ديدرو و الألماني بلومنباخ و هذه النظرة هي التي أصبحت الغالبة في فرنسا إلى غاية القرن 20.

أما المعنى الآخر للأنثروبولوجيا (المرادفة للإثنولوجيا) أخذت طابعها كعلم للمجتمعات البعيدة جغرافيا و اجتماعيا، و خاصة ثقافيا مع عالم الديانات السويسري (دي شافان) ، الذي نشر سنة 1788 كتابه الشهير (الأنثروبولوجيا أو العلوم الشاملة للإنسان)، لكن خاصة مع الفيلسوف الألماني كانت (E . Kant) ، الذي نشر سنة 1788 مؤلفه الأخير (الأنثروبولوجيا من وجهة نظر براغماتية).

لكن في العموم فإن استعمال مصطلح الأنثروبولوجيا كان منتشرا بصفة كبيرة في البلدان الأنجلوسكسونية (بريطانيا العظمى والو.م.أ) خاصة، أما في التقاليد الفرنسية

فمصطلح الإثنولوجيا هو الذي كان مستعملا بكثرة، لكن بفضل كلود ليفي شتراوس و بعد إقامته في الو.م.أ خلال سنوات الأربعينات من القرن الماضي (1940-1948)، أدخل مفهوم الأنثروبولوجيا في مكان الإثنولوجيا في الحقل المعرفي الفرنسي و الذي تجسد خاصة في مؤلفه (الأنثروبولوجيا البنوية) (1958: anthropologie structurel) .

1- الإثنوغرافيا و الإثنولوجيا :

إن كلا المصطلحين (إثنولوجيا :إثنوس + لوغوس) علم الأعراق أو علم السلالات وكذلك (إثنوغرافيا : إثنوس+غرافوس) العرق أو السلالة الإثنية مصورة أي علم وصف الإثنيات حيث أن كلاهما ظهرا إلى الوجود ابتداء من نهاية القرن 18 و بداية القرن 19 دائما مع السويسري (دو شافان 1788) ، الذي يعتبر أول من استعمل مفهوم الأنثروبولوجيا و الذي عرفها بالعلم الذي يؤسس لتاريخ الشعوب أو الأعراق أما فيما يخص الإثنوغرافيا مع الألماني ديدرو في مؤلفه (تقديم تاريخ كوني) سنة 1772، الذي أدخل المقاربة المستعملة في التفكير حول الإنسان و المجتمع ، لكن المقاربة الوصفية للتخصص ظهرت إلى الوجود مع المفكر بالبي في موسوعته (الأطلس الإثنوغرافي للكون) سنة 1824.

و عليه فإن استعمال المصطلحين في الأنثروبولوجيا المعاصرة هو كمقاربة أو بالأحرى هما بمثابة المنهج، خاصة (كلود ليفي شتراوس : 1955)، لكن هاتين المقاربتين أصبحتا مرادفتين للعمل الميداني مع الرواد البريطانيين و الأمريكيين الأوائل في الإثنولوجيا (فرنس بواس ، برونيسلاو مالينوسكي ،جيمس فرايزر ، مارغريت ميد).

فحاليا الإثنوغرافيا تمثل المرحلة الأولى من العمل الأنثروبولوجي في جمع الوثائق و المعطيات و وصفها، فإن صح التعبير هي تمثل العمل الميداني الحقيقي، أما فيما الإثنولوجيا فهي المرحلة التي تحلل و تجمع و تترجم فيها ثقافة معينة في علاقتها بالمعارف التي تتوفر عليها حول المجتمعات الأخرى و بالمقارنة النظرية التي نبنها انطلاقا من هذه المعارف (ارجع إلى كلود ليفي شتراوس خاصة مؤلفه : الأنثروبولوجيا البنوية : 1958) .

2- الأنثروبولوجيا و السوسيولوجيا :

لقد فرضت التقاليد في العلوم الاجتماعية بصفة جائرة و تحكمية، تقسيم بين التخصصين، أين كان لهذا التقسيم تداعيات خطيرة على شرعية خطابها بل حتى على وجودها؛ فإن كانت الأنثروبولوجيا أخذت و بوضوح موضوع للدراسة المجتمعات التي كانت مسماة (بدائية) حسب تعبير كلود ليفي شتراوس أو جماعوية بحسب تعبير لويس ديمون، أو التي يسودها منطق التضامن الآلي حسب إميل دوركهايم موضوعا و ميدانا لدراستها؛ أما السوسيولوجيا (علم الاجتماع) فقد وجدت لدراسة المجتمعات الغربية بصفة خاصة (المجتمعات المصنعة المبنية على الفردانية)، المنظمة من خلال التضامن العضوي حسب دوركهايم، فهذا التفريق بين التخصصين (الأنثروبولوجيا - السوسيولوجيا) كان له الأثر البالغ على المقاربات الإبيستيمولوجية المنهجية و خاصة النظرية للتخصصين، فمبدئيا علم الاجتماع اختص في دراسة المجتمعات الأوروبية الغربية الأوروبية، مع كل التداعيات التي تنجر عنها في المسار الكلي لإنجاز هذه المعارف.

فالاثنو-انثروبولوجيا تخصصت في دراسة المجتمعات البعيدة جغرافيا، خاصة ثقافيا (الدراسة الخارجية - Exotisme)، حيث أن هذه الدراسات كانت من طرف رجال غربيين من الجنس الأوروبي الأبيض، محاربين محتلين (كورتن ، كابزا دوفيك... الخ) تجار (تافارنيسي، لونق... الخ) رجال دين (الاس كاساس، فيلوت... الخ) عسكريين (النقيب كوك في بريطانيا، الجنرالين لاتورنو و حانتو و كذلك ضباط المكاتب العربية بالنسبة لحالة الاحتلال الفرنسي في الجزائر... الخ).

في هذا الإطار و على النقيض من علم الاجتماع فإن الاثنو- انثروبولوجيا تتميز خاصة بمقياس و سلم الدراسات و التحاليل، من خلال الأبحاث الضيقة و المحلية، المتميزة بالطابع البسيط و الشخصي للعلاقات الاجتماعية على عكس المجتمع الكلي و الشمولي حسب تعبير المنذر كيلاني (Mondher kilani).

لقد كانت الانثروبولوجيا و لمدة طويلة مرتبطة بدراسة المجتمعات الخارجية، و هو ما أثر على كل إجراءاتها، فكل تاريخ هذا التخصص مرتبط بهذا المبدأ، بذلك فهو علم غربي بامتياز؛ في هذا الصدد فإن تاريخ تطور هذا التخصص مرتبط ارتباطا عضويا و وثيقا، بالطبيعة الاجتماعية و الثقافية للإنسان الغربي بحد ذاته؛ فهذا التخصص المسمى اثولوجيا سابقا وجدت في مراحلها الأولى من خلال قاعدة تفوق الإنسان الأوروبي الغربي و حضارته، التي تجسدت على المستوى الأكاديمي من خلال النظرية التطورية، فالشق التاريخي البيولوجي مع داروين و الاثنولوجي مع الآباء المؤسسين الأوائل للتخصص (مورقان، طيلور، فرايزر، بواس...الخ).

- د - المبحث الرابع : أماكن المعرفة الأنثروبولوجية.

" إن المقاربة الأنثروبولوجية تأخذ كموضوع للبحث الوحدات الاجتماعية الضعيفة الامتداد و التي من خلالها يؤسس لتحليل عام و هذا من خلال تتبع مبدأ الشمولية المجتمع أو الوحدات المشكلة له" (1)

إن بفضل هذا التمهيد النقدي لتاريخ ظهور هذا التخصص، الذي أظهر لنا جليا الجانب الخارجي (Exotisme) و التمرکز العرقي (Ethnocentrisme) الذي عرفه في مسار تطوره، فإن كان في الأول موضوع دراسة هذا التخصص هو المجتمعات البدائية، لكن شيئا فشيئا و مع بداية إنقراض هذه المجتمعات (خاصة كنموذج ثقافي) و تلاقي هذه التشكيلات الاجتماعية خاصة بين الإنسان و الثقافة الأوروبية الغربية و الإنسان البدائي، و ما تمخض عنها من ظاهرة التثاقف (Acculturation) كما سماها جورج بالوندييه؛ هذه الأزمة في طبيعة ميدان الدراسة الاثنو-انثروبولوجيا مع اضمحلال الميادين التقليدية الكلاسيكية، أدت إلى بداية التفكير الابستمولوجي و المنهجي فيما سمي في بعد إعادة التفكير في مفهوم العلوم الاجتماعية بصفة عامة و الاثنو-انثروبولوجيا بصفة خاصة، من خلال إعادة النظر في ميدان دراسة هذه التخصصات، و هو ما ترجم في بعض المقاربات التي أكدت على أن دراسة المجتمعات البدائية و التقليدية قد ماتت، بعودة الأنثروبولوجيا (بالمفهوم الغربي) إلى دراسة مجتمعاتها و بالتالي ظهرت ميادين جديدة لممارسة هذا التخصص مما استدعى بناء جديد (ابستمولوجي- منهجي- تقني- مصطلحاتي)، حسب تعبير مارك أوجي (2).

إن المعرفة الأنثروبولوجية مرتبطة ارتباطا عضويا بمكان إنتاج الإنسان و محيطه الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي و السياسي، فحسب عالم الاجتماع و الأنثروبولوجيا بيار

(1) Augè .M : symboles, fonctions, histoire : les interrogations de l'anthropologie. Paris, hachette ;1979.

(2) Augè .M : non – lieu : introduction a une anthropologie de la sur modernité. Paris, seuil, 1992 P 197-198.

بورديو فإن العالم الاجتماعي للإنسان كان مجال لثلاثة (03) مقاربات أساسية في المسار التاريخي لتخصص الأنثروبولوجيا :

3- المقاربة البراكسيولوجية - l'approche praxéologique

2- المقاربة الموضوعاتية - l'approche objectiviste

3- المقاربة الظاهرية - l'approche phénoménologique

إن هذه المقاربة وضعت موضع الاهتمام المحلي و الذي كان كذلك في قلب الأنثروبولوجيا المغربية، خاصة مع المفكر الفرنسي جاك بارك، أين أكد أن في المغرب العربي " وحده المحلي صحيح و لكن وحده العام و الشامل هو محق"، بذلك فالخطاب حول علاقة المحلي بالعام أو الشامل هي الآن في مركز النقاشات و المناظرات في الأنثروبولوجيا، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية مع أعمال كليفورد قارتز. فباختصار فلأنثروبولوجيا في هذه الألفية يجب أن تركز على الفعل الاجتماعي المحلي (مسار للذهاب و الإياب بين الخصوصي و العام)، أين تهدف في الأخير إلى فهم الفسيفساء الاجتماعية و الثقافية الشاملة من خلال الوحدات المنتجة محليا.

- ه - المبحث الخامس: المناهج، النظريات و الممارسات: بعض التوضيحات.

"من أجل تطبيق النظرية، يجب إيجاد نظرية للتطبيق" (1)

إن بعد هذا المدخل العام للأنثروبولوجيا، فإنه من الضروري معرفة ما هي الخصوصيات الاستمولوجية المنهجية، النظرية لإنتاج و إعادة إنتاج معارف الإنسان حول الإنسان.

و عليه فإن المسار التاريخي للفكر الانثروبولوجي هو مرتبط ارتباط وثيق بدراسة الوحدات الاجتماعية الصغيرة (المحلية)، هذا ما يترجم بهوية التخصص بحد ذاته من خلال الدراسات الميدانية؛ إن ما يجب التنبه إليه هو أن كل مسار و تاريخ العلوم الاجتماعية و الانثروبولوجيا بصفة خاصة هو تقليد نفس المسار الذي مرت به العلوم الدقيقة و الطبيعية، المبنية خاصة على مبدأ السببية (نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج)، زيادة على مبدأ (الملاحظة و تعميم النتائج) على كل عينة البحث.

إن هذه المقاربة كانت في صلب المحاولات الأولى لنشأة هذه التخصصات (العلوم الاجتماعية)، و هو كان أساسا من خلال هجرة المؤسسين الأوائل لتخصص الاثنولوجيا-الانثروبولوجيا من العلوم الدقيقة (الفيزياء والبيولوجيا) إلى تخصص الاثنولوجيا ، نخص بالذكر هنا خاصة (فرانس بواس، بروسنلاو مالمينوسكي، سبانسير...الخ). عليه فإن تاريخ ظهور و تطور هذا التخصص مرتبط ارتباط عضوي بأسطورة مفهوم (الملاحظة بالمشاركة أو بالمعاينة)، مما أدى إلى طرح بعض الأسئلة الجوهرية حول هذا المنهج-التقنية بل هذه المقاربة العامة.

(1) Marx. k : thèses de sur Feuerbach. In : karl marx : // www.commonweb.unifr.ch gestens, files/pdf p 4

- ما هي الملاحظة بالمشاركة ؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين الملاحظة بالمشاركة و الباحث الاثنولوجي-
الانثروبولوجي؟
- ما هو دور هذه المقاربة في التفريق بين ميادين البحث؟

يجب التذكير أن هذا المنهج أو هذه المقاربة هي في قلب الممارسة الاثنولوجية-
الانثروبولوجية لدراسة المجتمعات الغربية و المتمثلة في تنقل الاثنولوجي-
الانثروبولوجي (الذي كان غالبا أبيض العرق و ثقافته غربية) لمجتمعات بعيدة جغرافيا و خاصة ثقافيا، و
التي كانت من خلال تواجد الباحث لمدة طويلة بميدان البحث، فموضوع الدراسة ينظم من
خلال القلق البحثي المتمثل في مشاهدة كل شيء و معرفة كل شيء (باحث متواجد في كل
الأمكنة) فحسب مرسال موس، الذي لم يمارس يوما البحث الميداني، أنه يجب على الباحث
الانثولوجي-الانثروبولوجي أن يمكث في ميدان البحث على الأقل لمدة (4) سنوات؛ أما
استعمال هذا المصطلح لأول مرة فيرجعه عالم الاجتماع الفرنسي جون بيار أوليفي دي
ساردن إلى عالم الاجتماع ليندلمان و هذا سنة 1924، و هو من أقطاب مدرسة شيكاغو.

1- من الملاحظة بالمشاركة إلى اعتراض المشارك

إن أهم وسيلة و أداة في البحث الاثنوغرافي-الانثروبولوجي هي الملاحظة بالمشاركة،
التمثلة في انغماس و اندماج الباحث في مجتمع و ميدان البحث و القيام بنفس الأعمال و
تقاسمهم كل حياتهم اليومية، بغرض معرفة أو بالأحرى إنتاج معارف أكاديمية حول هذه
المجتمعات من خلال الاحتكاك المباشر.

لكن يبقى هذا المنهج يواجه صعوبات موضوعية جمة: فمن جهة الباحث
الانثروبولوجي هو باحث و لكن إنسان في النهاية بنفس المرتبة مع الإنسان الآخر الذي يريد
أن يدرسه، هذا ما يطرح له مشاكل ابستيمولوجية كبيرة في هذه العملية برمتها؛ فحتى و إن
كانت العلوم الاجتماعية بالمفهوم الحدائي تدعي فيما تدعيه، على إلزامية دراسة الظواهر

الاجتماعية كأشياء و بطريقة موضوعية من خلال التجرد من كل الخفيات و المعطيات الذاتية، فهل هذا ممكن فعلا؟ زد على ذلك كيف يمكن أن يكون الباحث الانثروبولوجي فاعل و موضوع في نفس الوقت؟ أي كيف يتصرف و يلاحظ أناس آخرون يتصرفون؟

و هو ما يطرح إشكال أعمق: فهل يمكن لهذا الباحث أن يمارس هذا النوع من البحوث على كل الظواهر و كل المجتمعات البشرية؟

فمن أجل الإجابة على هذا السؤال الابستمولوجي و المنهجي الكبير هناك محاولات كثيرة و متعددة و التي في جوهرها تحاول من خلال الإجابة على هذا السؤال : إعادة التفكير في فحوى العلوم الإنسانية و الاجتماعية بصفة عامة.

إن من بين الإجابات المقبولة على الإشكال، المساهمة التي أنتجها عالم الاجتماع بيار بورديو من خلال سياسة و إستراتيجية جديدة في ممارسة الملاحظة بالمشاركة أو مفهومه الجديد المرادف لها(اعتراض المشاركة)، و هو اعتراض موضوع المعترض، لموضوع التحليل، باختصار للباحث بحد ذاته...التمثلة في ملاحظة الملاحظ (العالم الأنثروبولوجي) و هو يمارس عمله في الملاحظة أو كتابة و إعداد ملاحظته، من خلال العودة إلى التجربة الميدانية في العلاقة بالمخبرين "...

باختصار فالإنسان الملاحظ الباحث الانثروبولوجي يجب أن يكون كذلك موضوع و مجال للملاحظة و أن لا يمر شخصه أو شخصيته مرور الكرام في إنتاج هذه المعارف.

أما على مستوى دراستنا هذه، فلم نخرج كثيرا على هذا الإطار فإن و كما سبق أن ذكرنا، أن علم الاجتماع بالمفهوم المغربي للتخصص: من خلال أدواته الابستمولوجية، المنهجية، التقنية و خاصة المفاهيمية فشل فشلا ذريعا في فهم و تفسير المجتمعات المغاربية عامة و الجزائر خاصة؛ نفس الشيء مع تخصص الاثنولوجيا بالمنظور الكلاسيكي قد فشلت في فهم الصيرورة الحقيقية لهذه المجتمعات، و عليه يبقى تخصص الانثروبولوجيا بالمفهوم الحدائي للتخصص (علم جامع بين المنهج الاثنوغرافي و المنهج السوسيولوجي).

إن الدراسة تحت لواء تخصص الانثروبولوجيا يفرض علينا بالضرورة اللجوء إلى الأدوات المنهجية لهذا التخصص، و أهم أداة له هي الملاحظة بالمشاركة أو اعتراض المشارك كما سماها بيار بورديو.

ففي دراستنا هذه التي بدأنا فيها تقريبا منذ سنة 1997، أي حوالي 20 سنة من البحث الميداني بالدرجة الأولى عن ماهية الذات (Connaissance de soi) بفرض معرفة الآخر(1)؛ فأول محاولاتي في البحث الميداني الأنثروبولوجي كانت بمناسبة إنجاز مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس في تخصص علم الاجتماع السياسي تحت عنوان : السلطة السياسية المحلية بالجزائر (دراسة اثوغرافية لبلدية وادي تليلات) (2)؛ فاخترت ميدان البحث لم يكن اعتباطيا، بل كانت تمليه ظروف إنتاج باحث سوسيولوجي و انثروبولوجي مبتدأ، كذلك رغبة مني في اكتشاف الآخر من خلال اكتشاف نفسي بالدرجة الأولى، فكان و بغرض بدأ الدراسة بطريقة جدية انخرطت بقسمة جبهة التحرير الوطني آنذاك، بحكم انه كان الحزب الأقرب إلى ميولاتي و لكن كذلك بحكم النشاط الذي كان يعرفه هذا الحزب على المستوى المحلي رغم انه لم يكن حزب الأغلبية أو الحزب الحاكم آنذاك، و إنما كان حزب السلطة و حزب الأغلبية هو حزب التجمع الوطني الديمقراطي (RND) (3)؛ هذا الاحتكاك بالسياسيين المحليين على مستوى البلدية، مكنتني في المقام الأول من بدأ نسج علاقات مع مختلف التشكيلات السياسية و كذلك مع أعيان المنطقة الذين كانوا يمارسون تأثير مباشر و غير مباشر في عملية صيرورة السلطة السياسية المحلية! هذه التجربة كانت اللحظات الأولى للانتقال من الباحث المبتدأ إلى السياسي المبتدأ، بمغامرة

(1) يقول بارك أن المغرب العربي وشمال إفريقيا هي أرض بامتياز لمعرفة الذات من أجل معرفة الآخر ، ارجع خاصة الى : CF : Berque (J) ; qui 'est ce qui une tribu norde africaine ; in Maghreb histoire et société. Alger ; édition (SNED), 1974.

(2) المذكرة كانت تحت إشراف الأستاذ المرحوم بن عمر بلخير رحمة الله عليه، و نوقشت سنة 2000.
(3) خلال الانتخابات التشريعية لسنة 1997 فاز حزب التجمع الوطني الديمقراطي بأغلبية مقاعد المجلس الشعبي الوطني و فاز بأغلبية المجالس الشعبية البلدية بالولاية و برئاسة بلدية وادي تليلات، و كذا برئاسة المجلس الشعبي الولائي.

نحو المجهول ! بعد أن ناقشت المذكرة سنة 2000 عدت إلى البحث العلمي الجامعي تقريبا من خلال بداية التحضير لشهادة الماجستير سنة 2003؛ و هذا بإتمام الدراسة التي بدأتها سنة 1997 حول موضوع " البنى الاجتماعية للسلطة السياسية في الجزائر : دراسة إثنوغرافية بوهران".

ف سنة 2005 قمت بالتسجيل الأكاديمي للتحضير لشهادة الدكتوراه، تزامن هذا مع توظيفي كأستاذ بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة عبد الحميد بن باديس (ولاية مستغانم). و في أكتوبر 2007 ترشحت للانتخابات المحلية بقائمة المجلس الشعبي الولائي لوهران تحت لواء قائمة حزب جبهة التحرير الوطني، أين فزت و أصبحت عضوا بالمجلس مقرا للجنة الاقتصاد و المالية للمجلس لمدة (5) سنوات (2007-2012)، في سنة 2012 ترشحت و فزت في نفس الحزب و لنفس المنصب عضوية المجلس الشعبي الولائي لوهران، حيث ترأست نفس اللجنة (لجنة الاقتصاد والمالية) للعهد (2012-2017)، كما ترشحت للمرة الثالثة للمجلس الشعبي الولائي و فزت بعهدة انتخابية ثالثة (2017-2022) (1).

إن هذا الولوج إلى هيئة المجلس الشعبي الولائي، هو الأداة الأساسية في العملية البحثية برمتها، فإن كان هناك جدل معرفي حول وظيفة السياسي و علاقته بالعالم أو الباحث (2) ، فإن العلاقة هي معقدة في حالتنا هذه، أنا كسياسي و باحث أنتروبولوجي دارس لموضوع له علاقة بالسلطة السياسية، بالتالي بميدان البحث، كان بمثابة المفتاح الذي من خلاله حاولت الوصول إلى هذه الدراسة من خلال المبدأ

(1) ان العمل الذي كان مرجعا لي في الموضوع:

Abèles .M : un anthropologue à l'assemblée. Paris, édition Armand colin, 2009.

ولكن الفرق بيني و بين مارك أبيلس أن هذا الأخير كان باحث إثنوغرافي ملاحظ و فقط، أما أنا كنت باحث إثنوغرافي و سياسي، فبذلك إبيستيمولوجيا و منهجيا يختلف هذا اختلاف كلي في المقاربة و الدراسة.

(2) Weber. M : Le savent et le politique. Paris ; édition 10-18 ; 1967.

الأساسي المتمثل في إلزامية ترك العالم الاجتماعي منظم و يسير بطريقة طبيعية، لأنه نظن يقينا إذا تدخل الباحث الاجتماعي و تظن له الفاعلين الاجتماعيين و السياسيين محل الدراسة فإن سلوكهم سوف يتغير و سوف يصبح متلائم مع ما يود إيصاله الفاعلين الاجتماعيين إلى الباحث الأنثروبولوجي وهو كذلك راجع الى طبيعة الإدراك السوسولوجي. فتقريبا لمدة عهدين بالمجلي الشعبي الولائي (10 سنوات: 2007-2012 و 2012-2017). و أنا كفاعل سياسي كنت أشارك بقوة في حركية السلطة السياسية المحلية بولاية وهران. إن هذه التجربة تعززت أكثر من خلال عضويتي في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 2010 لمدة 5 سنوات (2010 - 2015)، فهذه التجربة كانت غنية جدا كتجربة إثنوغرافية وطنية، حيث استعملت كذلك الملاحظة بالمشاركة سواء على المستوى المركزي، خاصة في دورات اللجنة المركزية التي تعقد 04 مرات في السنة، أو عضو قيادي مركزي لي الحق في القيادة و الحركية المحلية للحزب و ما لها من امتدادات على الحركية السياسية، الاقتصادية و التاريخية المحلية؛ إن هذه التجربة سوف تكون موضوع للعرض من خلال المنهج الاثنوغرافي في مختلف مراحل إعداد هذه الأطروحة.

- 2 - المقاربة الانثروبولوجية للدراسة: الظاهرة الاجتماعية كفعل اجتماع شامل

إن من أهم الخصائص التي ارتكزت عليها الدراسة هو اعتبار الظاهرة المدروسة (البنى الاجتماعية للسياسي) كظاهرة اجتماعية شاملة أو كلية (Un fait social total)، أي دراسة هذه الأخيرة في كليتها و علاقتها التفاعلية (البيئية، الاقتصادية، النظم الأبوية، الدينية، السياسية) في آن واحد، عكس السوسولوجيا فهو تخصص يدرس الظاهرة في معزل عن الظواهر الأخرى: كالطلاق، الإجرام، الدولة، المدرسة، الحزب السياسي. فكما نعلم أن من الانثروبولوجيين الأوائل الذين استعملوا مفهوم الفعل الاجتماعي الشامل، الفرنسي مرسال موص في كتابه محاولة حول تبادل الهبات ، و هو عبارة عن تحليل اثنولوجي لباحث لم يقم بالعمل الميداني، و إنما كان بمثابة تحليل مميز لأعمال

فرانس بواس في دراسة لظاهرة البوتلاتش (The potlatch) (1) عند الهنود في سواحل الشمال الغربي للقارة الأمريكية و كذلك ظاهرة الكولا (The kula) عند قبائل الميلانيزيان (Mélanésiens) كما درسها برونيسلاو مالينوسكي.

إن هذا المفهوم (الشامل) (Le total) الذي استعمله مرسال موص هو الذي سوف يكون نقطة انطلاق لمفهوم البنية (La structure) عند كلود لوفيفي سترش و نظرية البنيوية؛ فقد إعتبر لوفيفي ستروش (العالم الاجتماعي لن يكون واقعي إلا بعد ما يندمج في منظومة) و كتجربة فردية و شخصية (ملاحظة السلوك ككائن شامل).

إن هذه الخلفيات هي بمثابة المحفزات النظرية التي ساقنتنا و دفعتنا إلى دراسة الظاهرة موضوع الدراسة (علاقة البنى الاجتماعية بالبنى السياسية) في محيطها الشامل (الفيزيائية، الفيزيولوجية، النفسية، السوسيلوجية، التاريخية، الرمزية...الخ)، خاصة الظاهرة السياسية و السياسي بشكل أدق كاختصار و اختزال لكل الأبعاد. فإن كانت هذه النظرة العامة للظاهرة الاجتماعية و في مقارنة الانثروبولوجيا بصفة عامة، خاصة من خلال المنهج التفاعلي الرمزي (interactionnisme symbolique) ، فإن الهدف الاسمي يبقى دائما و كما قلنا سابقا هو معرفة الثقافة العامة لهذا المجتمع، و التي يمكن أن نعتبرها الهدف الأسمى لكل الدراسات السوسيلوجية، و هذا على غرار ما أدت عليه الانثروبولوجية الأمريكية.

إن هذه المقاربة تبقى دائما أخذة بعين الاعتبار البعد المتعلق بإنتاج النظم الاجتماعية، و بالتالي الظواهر الاجتماعية. ففي عالم يتميز بالعولمة كما قلنا سابقا يبقى التحليل الانثروبولوجي مجديا فقط إذا أخذ في الحسبان أن إنتاج هذه النظم لا يتم لا محليا و لا كليا أو شاملا، بل هو في تناغم و في تجاذب بين المحلي و الشامل، لأن أدوات العولمة و

(1) Cf à Mauss. M : Essai sur le don : Formes et raison de l'échange dans les sociétés archaïques

(1923-1924). In : sociologie et anthropologie. Paris, PUF, 1950, pp 143-279.

Voir aussi : Karsenti. B : Marcel Mauss : le fait social total. Paris, PU, 1994.

خاصة من خلال الثورة الرقمية جعلت العالم يشبه البيت الواحد و ليس القرية الواحدة فحسب، فقد أكد المنذر كيلاني أن الثورة التجديدية التي يعرفها تخصص الانثروبولوجيا يمر حتما من خلال الأخذ بعين الاعتبار هذا المعطى. (1)

(1) Kilani. M : Anthropologie du local au global, Paris, édition Armand Colin, 2009.

الفصل الثاني
نقد النظريات.

« En Afrique du nord une part des Phénomènes

Tient à leur signes une Part de l'Histoire, comme

De la morphologie des groupes tient à la vie des mots.» (*)

إن في زمن عولمة المعرفة من خلال نشر و تعميم النظريات التي سميت (علمية)، المفاهيم و المصطلحات، أصبحت عملية الاستغناء عن هذه المرجعيات ضربا من ضروب الخيال و المغامرة غير محسوبة العواقب في الدراسات الاجتماعية، خاصة إذا كان موضوعا على شاكلة موضوعنا هذا (البنى الاجتماعية للسياسي في الجزائر)، و هو الذي أشبعته الدراسات العالمية بحثا و تنقيبا و نقدا في القارة الإفريقية و المغرب العربي بصفة أخص.

فهذه الظاهرة ما انفكت في الفترة الأخيرة تحرك واجهات الأحداث محليا و إقليميا و دوليا، لكن من المفارقات الرهيبة أن التأثيرات الإيديولوجية لنزعة التحديث و المد التحرري و ظهور الدولة الوطنية في الفترة المعاصرة، أدى إلى هجر و تحاشي كل المواضيع السوسيولوجية التي لها صلة بالبناء التقليدي للمجتمع المغاربي و الجزائري بصفة أدق، بذلك اهتمت بالدرجة الأولى بكل ما يرمز إلى الحداثة (المدرسة، المجال العام، الدولة، الديمقراطية، التصنيع، المدنية...)، ما عدا ذلك وضعت في خانة بقايا الاستعمار و صنيعته.

على النقيض من ذلك، فإن الدارسين الغربيين (1) ما انفكوا يتشبثون بالمعطى السكوني للمجتمعات المغاربية و الجزائرية بصفة أدق، و يؤكدون على أن المعطى الوحيد لفهم هذه المجتمعات هو فهم منظومة بنائها القبلية و العشائرية لفهم منظومتها الأخرى

(*) Barque. (J) : que est-ce qui une tribu norde africaine ? In : Maghreb histoire et société....op cit. p 31.

(1) في شرح و نقد هذا التوجه إرجع إلى أعمال جاك بارك و كذلك بيار بورديو خاصة في :

Barque. (J) : Cent vingt-cinq ans de sociologie Maghrébine. In : Opéra minera 2 : Histoire et Anthropologie du Maghreb. Paris, édition, Bouchain, 1998.pp 296-324.

Bourdieu (P) : Sociologie de l'Algérie. Alger TAFAT édition, 2016. (1 édition 1961).

(السياسية، الاقتصادية، المعيارية، الرمزية)؛ إننا لا ننكر تماما الدور الهام الذي لعبته هذه البناءات التقليدية في صيرورة تاريخ هذه المجتمعات، التي سميت أحيانا بمجتمعات بلا تاريخ أو بادرة؛ لكن هذا لا يمكن أن يفسر تماما كل الصيرورة السوسيو-تاريخية لهذه للمجتمعات أو على الأقل على مستوى ميدان دراستنا (المجتمع المحلي الوهراني) (1).

عليه، سوف نحاول في هذا الجزء من الأطروحة التطرق بالنقاش و الدراسة و التدقيق و النقد بطريقة كرونولوجية لمقاربة المسألة في المغرب العربي، بدءا من ابن خلدون مرورا بالمدرسة الكولونيالية و الإستشراقية الغربية المتمثلة في الدراسات الإثنولوجية و الأنثروبولوجية الكلاسيكية للموضوع و المنطقة وصولا إلى الدراسات النقدية المعاصرة من طرف الدارسين الأجانب أو المغاربة (دارسين من المغرب العربي: الجزائر-المغرب-تونس).

و هنا نفرق بين (5) مدارس أساسية في التطرق للدراسات التي اهتمت بالموضوع:

- 1-المدرسة الخلدونية.
- 2-المدرسة الكولونيالية الإستشراقية.
- 3-المدرسة الانقسامية.
- 4-المدرسة الماركسية.
- 5- مدرسة علم الاجتماع السياسي الكلاسيكي.

(1) حول موضوع المجتمع المحلي أو المجتمعات المحلية ارجع خاصة إلى : كلودين شولي، المحلي الأصل و المصطلح، مجلة إنسانيات العدد رقم 04-2013-وهران 2013.

أ - المبحث الأول : المدرسة الخلدونية.

ابن خلدون هو عبد الرحمان بن محمد بن خلدون (1406-1432) ولد في تونس و عاش وقت طويل في المغرب الأوسط (الجزائر) و توفي في مصر (1).

إن السؤال الذي يطرح: لماذا ابن خلدون و ليس المفكرون الآخرون؟ إن ابن خلدون المفكر و الفيلسوف تارة و المعارض للفلسفة تارة أخرى، المؤرخ و رجل التاريخ و لكن بالأساس ذلك السياسي الملتزم، الذي وظف فكره لخدمة السياسة، لكن بالأخص هو المفكر الذي وظف مشاركته السياسية في بلورة دراسته حول المجتمعات التي كان يعيش فيها تحليلا و دراسة؛ إن هذه التجربة برمتها سوف تتبلور في علمه الجديد (علم العمران البشري)؛ هذا العلم الذي وضع موضوع للاختصاصه: دراسة العمران البشري من منطلق فكري جديد مبني بصفة خاصة على رؤية المجتمع رؤية جديدة و متجددة.

فعلميا لا يمكن أن نغالي في وصف هذا العلم الجديد، الذي توصل إليه بالعلم الكامل و المنطقي و العقلي أو الوضعي، كما تصوره و أسسه فيما بعد أوغيست كونت و أميل دوركهايم في القرنين 19 و 20، ألا و هو علم الاجتماع بالمفهوم الحديث؛ و إن كان بعض الدارسين يؤكدون أن علم العمران البشري و الاجتماع الانساني هو عبارة عن أنثروبولوجيا سياسية كاملة النضج و واضحة المعالم، و لو في صورتها الجنينية (2).

إن كان موضوع الانثروبولوجيا السياسية هو الانسان ككائن سياسي، و الطريقة التي تنظم بها المجتمعات البشرية أحوالها السياسية المجسدة خاصة في السلطة السياسية، فإن

(1) لمعرفة تفاصيل حياة ابن خلدون ارجع إلى كتابه (التعريف) الذي ألفه هو شخصيا كسيرة ذاتية، إرجع إلى :

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد: التعريف بابن خلدون و رحلته غربا و شرقا. عارضه بأصوله و علق حواشيه محمد بن تارويت الطنجي. القاهرة، لجنة التأليف و الترجمة و النشر، 1951.

(2) ارجع إلى:

حمداوي محمد : القرابة و السلطة عند ابن خلدون : البذور الجنينية الأنثروبولوجيا سياسية. في : أي مستقبل للأنثروبولوجيا في الجزائر؟ منسق : نذير معروف و خديجة و فوزي عادل، منشورات مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية (CRASC) ، 2002، ص 33.

موضوع علم العمران البشري عند ابن خلدون هو دراسة القرابة و العصبية و علاقتها بالسلطة السياسية و مفهوم " الملك " (1).

إن أهم شيء في هذا البحث هو أن المفكر ابن خلدون كان مصدر إلهام لنا في إنجازنا لهذا البحث بصورة كبيرة، فقد كان هذا الأخير مفكر و باحث سياسي عفوي امتنهن السياسة و جاور الحكام و شارك في صراعات السلطة، عرف المكائد، النكبات و السجن. كل هذه التجارب صقلت في مؤلفات ابن خلدون و أنشأت نظرية عظيمة في الاجتماع البشري تجسدت خاصة في فكرة العصبية و الدولة.

- العصبية و الدولة عند ابن خلدون (2)

يؤسس ابن خلدون دراسته للعصبية، و بيان الأساس الذي تقوم عليه و الدور الذي تلعبه في الحياة الاجتماعية عموماً، و حركة التاريخ خصوصاً من فكرته في الوازع و الذي جعله ضرورة من ضروريات الاجتماع البشري؛ فقد سار ابن خلدون على خطى أرسطو من خلال مسلمة (اجتماعية الإنسان) فالإنسان مدني و اجتماعي بطبعه، إن اجتماعية الإنسان تفرضها ضرورة التعاون من أجل تحصيل الغذاء الذي هو قوام وجوده؛ هذا من جهة و من جهة ثانية " الطبع العدوانى الذي في البشر و هو من آثار القوى الحيوانية فيهم، فمن أخلاق البشر فيهم الظن و العدوان بعض على بعض فمن امتدت عينه إلى متاع أخيه امتدت يده إلى أخذه، إلا أن يصده وازع " (3).

فالحاجة إلى الوازع تفرضها طبيعة الإنسان بالفطرة، ففيه الشر و الخير في آن

(1) حمداوي محمد : القرابة و السلطة عند ابن خلدون : البذور الجينية للأنثروبولوجيا السياسية... نفس المرجع ص 35.

(2) حول المسألة ارجع خاصة:

الجابري محمد عابد: فكر ابن خلدون: العصبية و الدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 9، 2011.

(3) نفس المرجع ص 163.

واحد، و عليه فهو مجبر على التعاون و العدوان، فقيام الحياة الاجتماعية و الإنسانية مرتبطة ارتباط وثيق بوجود وازع و سلطة تحفظ للمجتمع انسجامه؛ هل هذا الوازع عند ابن خلدون هو السلطة المادية التي تتجسد في الدولة ؟ أو يقصد فقط السلطة المعنوية، التي يمارسها بعض الأشخاص على البعض الأخر في الأحوال خاصة؟(1).

إن فكرة الوازع عنده تنطبق على هذا و ذلك معا، فهي تتدرج عنده من مجرد السلطة المعنوية لشيخ البدو و كبارهم إلى السلطة المادية التي تقوم على الغلبة و السلطان و اليد القاهرة أي بكلمة واحدة مفهوم " الملك " (2).

إن الوازع الذي يهتم به ابن خلدون هو الذي يراد به دفع هذا العدوان للبشر عن بعضهم البعض و الذي يجب أن يكون قوة غالبية و يدا قاهرة، لكن هذا الوازع يختلف اختلاف البيئة التي يكون فيها و هنا ابن خلدون يفرق بين نموذجين في العمران البشري:

1 - العمران الحضري: المدن 2 - العمران البدوي: البادية و الريف.

أما في البادية فإن الوازع يكون طبيعياً و بسيطاً، أما في العمران الحضري (المدينة) يكون معقداً و مركباً على غرار الحياة السائدة، لكن هذا الوازع سيختلف سواء في البادية أو المدينة باختلاف نوع العدوان، عدوان الأفراد بعضهم على بعض داخل المدن أو أحياء البدو أو عدوان جماعات على أخرى، حيث يقول " فأما في المدن و الأمصار فعدوان (الناس) بعضهم على بعض فيدفعه الحكام و الدولة، أما أحياء البدو فيزغ بعضهم عن بعض مشايخهم و كبارهم بما وقر في نفوس الكافة لهم، من الوقار و التجلية و لا يصدق دفاعهم و ذودهم إلا إذا كانوا عصبية و أهل نسب " (3).

(1) الجابري محمد عابد: فكر ابن خلدون: العصبية و الدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي...مرجع سابق، ص 164.

(2) نفس المرجع ... ص 164.

(3) ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد: مقدمة العلامة ابن خلدون، بيروت، دار و مكتبة الهلال، 1988.

- 1 - العصبية:

إن شأن العصبية عند ابن خلدون خطير للغاية؛ و لكنه على الرغم من اعتماده عليها في تفسير حوادث التاريخ الإسلامي كله، فإنه لا يتناولها بالدراسة إلا من جانب واحد، الجانب الذي يهيمه في الدرجة الأولى ألا وهو مفعولها السياسي، و من هنا كان ما يهيم ابن خلدون في العصبية هو النتائج السياسية التي تترتب عليها في أرقى مراحل تطورها، أي تلك المرحلة التي تصبح فيها العصبية عبارة عن " إتفاق الأهواء على المطالبة " (1).

فاصطلاحيا كلمة عصبية ليست من المصطلحات التي ابتكرها ابن خلدون، فقد كانت شائعة الاستعمال في اللغة العربية، خاصة بعد الإسلام الذي صرف معناها إلى الدلالة على التنازع و الفرقة و الاعتداء بالأنساب و ذلك في مقابل الدين الذي يدعو إلى الوحدة و التآخي و تألف القلوب؛ أما المعنى فقد ورد في لسان العرب أن العصبية هي أن يدعو الرجل إلى نصره عصبته و التآلب معهم على من يناوئهم، ظالمين كانوا أو مظلومين؛ أما ابن خلدون فتارة ما يستعمل العصبية بمفهوم الرابطة القبلية و تارة بمفهوم الجماعة البدوية، فالعصبية هي مشتقة من العصب و التي تعني الجماعة و ليس مطلق الجماعة، بل التي تتكون من " أقارب الرجل الذي يلازمونه ". بالتالي العصبية تقوم أساسا على القرابة أولا و الملازمة ثانيا أي الأشخاص الأقارب الذين يقطنون نفس الأرض.

باختصار فإن العصبية تعني " تلك الرابطة الاجتماعية، السيكولوجية، الشعورية و اللاشعورية معا، تربط أفراد جماعة ما قائمة على القرابة ربطا مستمرا يبرز و يشتد عندما يكون هناك خطر يهدد أولئك الأفراد " (2).

(1) الجابري محمد عابد: فكر ابن خلدون: العصبية و الدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي... مرجع سابق، ص 166.

(2) نفس المرجع، ص 167.

ففي المجتمع القبلي لا تتحدد مكانة الشخص في المجتمع القبلي إلا داخل عصبه، فأما خارجها فهو يفقد هذا الكيان تماما، إن الأساس الذي تقوم عليه الرابطة العصبية هو المحطة المشتركة التي تشكل فيها أمور المعاش العنصر الرئيسي الفعال، فالمصلحة المشتركة إنما تتأطر فقط ضمن العلاقات الطبيعية هذه، علاقات النسب أو فيما معناه و بذلك فالعصبية هي اقتصادية الغاية في النهاية.

- 2 - العصبية و الملك:

إن كان المحرك الأساسي للعصبية هو المعاش و بالتالي العامل الاقتصادي، لكن كيف تنتقل هذه العصبية في لحظة من اللحظات من محرك للمعاش إلى المطالبة بالملك أو بالسلطة السياسية و بالتالي تملك الدولة؟

ابن خلدون يقدم جوابا بسيطا لهذا السؤال الخطير حيث " الغاية التي يجري إليها العصبية هي الملك (1)، فالملك غاية طبيعية للعصبية، ليس وقوعه عنها باختيار، إنما هو بضرورة الوجود و ترتيبه (2).

إن الهدف الطبيعي للعصبية هو الملك، و الهدف الطبيعي للعصبية و بالتالي للملك (السلطة السياسية) هو الثروة حيث يقول (إن الجاه مفيد للمال)، فالحافز الحقيقي للامتداد العصبي هو الحوافز الاقتصادية.

أما الملك أو الدولة فعملها مرتبط بالأطوار التي تمر عليها العصبية:

- 1- طور التأسيس و البناء.
- 2- طور العظمة و المجد.
- 3- طور الهدم و الاضمحلال.

(1) الجابري محمد عابد: فكر ابن خلدون: العصبية و الدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي... مرجع سابق، ص 169.

(2) نفس المرجع ... ص 169

إن ما نستنتجه بصفة مختصرة جدا في الفكر الخلدوني في تفسيره للاجتماع البشري و امتداداته السياسية، الاقتصادية و الثقافية للمجتمعات العربية، هو أن هذا الاجتماع يستوجب وجود وازع، و هو في الأساس رابطة سيكولوجية اجتماعية قائمة على القرابة و العيش المشترك، و هو ضروري و تمليه الطبيعة البشرية بصفة عامة، الوازع يؤدي إلى ظهور العصبية (عصبية عامة و عصبية خاصة)؛ فهدف هذه العصبية هو تبسيط المعاش و خلق الثروة (الجاه مفيد للمال)، هذه العصبية تسير بطريقة آلية إلى الملك و امتلاك السلطة السياسية و الوصول إلى تأسيس الدولة، و لهذه الدولة عمر معين عبارة عن أربعة أجيال ثم تضمحل و تتأسس على أنقاضها عصبية دولة أخرى.

إن أهم استنتاج يمكن أن نستنتجه هو محاكاة ابن خلدون إلى درجة كبيرة النظرية الماركسية الحديثة في تحليلها للبناءات الاجتماعية و دوافعها، حيث يؤكد على أن المعاش أو الاقتصاد بلغة العصر و المال و الثروة و الرفاه هو المحرك الأساسي للعلاقات الاجتماعية و الاقتصادية و بذلك يصح بتسميته "الإله المستتر" (1).

(1) سوف نحاول في الفصول المقبلة الميدانية من خلال الاستعانة بالتحليل الخلدوني في فهم هذا الواقع باختلاف في بعض التفاصيل.

- ب - المبحث الثاني: المدرسة الاستعمارية (1).

على الرغم من ارتباط هذه المدرسة حسب تسميتها بالحقبة الاستعمارية الأوروبية للمغرب العربي، التي دشنت ابتداء من 1830 باحتلال الفرنسيين للجزائر و ما انجر عنها من تداعيات مجتمعية، فالصفة (الكولونيالية) هي التعبير الأكثر ملائمة للبحوث الاجتماعية التي أنجزت في هذه الفترة و في هذه المنطقة (المغرب العربي) من (1830-1962).

فكما قال المفكر إدوارد سعيد حول الاستشراق " إن الباحث كان يسير قبل العسكري خلال الحقبة الاستعمارية " (2)، بلغ هذا الطرح أوجه في الدراسات الإثنولوجية و الإثنوغرافية و التي اعتبرت دائما كعلم استعماري (خلق من طرف المستعمر لتثبيت الإستعمار) (3)؛ فعلى غرار البحوث الميدانية الإثنوغرافية الأولى من طرف العسكريين البريطانيين الأوائل على غرار النقيب كوك، كان الدارسين الأوائل الذين استعملوا المنهج الإثنوغرافي، تجسدت في الدراسات المونوغرافية الأولى التي قام بها الضباط الفرنسيين الأوائل في فرنسا خاصة من خلال المكاتب العربية (Les bureaux Arabes).

فغالبا ما كانت هذه المكاتب متكونة من ضباط فرنسيين و بعض الإداريين قاموا بدراسات مونوغرافية وصفية للعديد من المناطق، هذه الدراسات ساهمت بشكل كبير جدا في تثبيت أقدام الاستعمار الفرنسي في هذه المناطق؛ إن أكبر مثال على هذه الدراسات، الأعمال التي قام بها لاتورنو و حانوتو (Hanotau (A) et Latourneux (A) (4) من

(1) ارجع إلى العمل القيم حول المسألة: ارجع في هذا الصدد إلى:

Barque. J 1998 : Cent vingt-cinq ans de sociologie Maghrébine. In : Opera minera 2 : Histoire et Anthropologie du Maghreb ... Op cit.

(2) ارجع إلى إدوارد سعيد: الإستشراق، المعرفة، السلطة، الإنشاء، نقله إلى العربية كمال ابو ديب، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1981.

(3) حول مسألة الانثروبولوجيا و المد الاستعماري ارجع خاصة إلى عالم الانثروبولوجيا الفرنسي جون كوبونس خاصة عمله:

Copans. J : Anthropologie et Impérialisme. Paris, Maspero, 1975.

(4) Hanoteau. A et Latourneux. A : La Kabylie et les coutumes Kabyles. Paris, Imprimerie nationale, 1873.

خلال دراستهم و وصفهم للمجتمع المحلي القبائلي كما سموه (الأعراف ، العادات و التقاليد) فأدولف حانوتو (1814-1897) هو جنرال في الجيش الفرنسي، هذا زيادة إلى أعمال إميل ميسكواري (E. Masquaray) (1) حول السكان البربر المستقرين في الجزائر (قبائل، الشاوية و بني مزاب)، أما في المغرب الأقصى فقد كان روبرت مونتاقن (R. Montagne) (2) يمثل بحق رائد هذه المدرسة في المغرب الأقصى بدون منازع، فانتقل من ضابط في البحرية الفرنسية إلى باحث إثنولوجي. لقد فصل جاك بارك في مقاله السالف الذكر " مئة و خمسة و عشرين سنة من علم الاجتماع في شمال إفريقيا " دور المدرسة الكولونيالية في بلورة الدراسات السوسولوجية حول المغرب بكل التفاصيل، و لكن ما يهمننا بالدرجة الأولى في هذه المدرسة هو الكيفية، الطريقة و النتائج المتحصل عليها في مقارباتها لموضوع بحثنا هذا، و إسهاماتها النظرية حوله، و ما هي جدية المناهج البحثية المطبقة من طرفها؟

(1) Masquaray. E : Formation des cités chez les populations sédentaires de l'Algérie : kabyles du Djurdjura, Chaouia de l'auras, Beni Mezab. Paris, Leroux, 1886.

(2) Montagne. R : Les Berbères et le makhzen dans le sud du Maroc. Casablanca, Afrique orient, 1989.

- 1 - إسهامات المدرسة في الحالة الجزائرية:

إن إسهامات هذه المدرسة في الحالة الجزائرية كانت كبيرة، لكن سوف نحاول أن نكتفي فقط بالأعمال التي كان لها أثر على إشكالية المجتمع و السلطة السياسية أو البنى الاجتماعية و السياسية في الجزائر و مساهمتها في بلورة نظرية معرفية حول الموضوع، فالانطلاقة الفعلية للدراسات السوسولوجية الكولونيالية كانت امتداد للسياسات الاستعمارية وهذا من خلال التركيز على السكان المستقرين من ذوي الأصول البربرية (سكان القبائل) بصفة أدق (1)، من خلال البحث حسبهم على الوحدات المستقرة البربرية التي ظنوا أنها سوف تكون أقل معارضة للامتداد الاستعماري، من خلال تشبيهها بالنموذج القبلي الروماني القديم و المندثر و محاولة تعميمه؛ بذلك يظهر إلى الوجود العمل السوسولوجي الذي قام به لاتورنو و حانوتو (القبائل و الأعراف القبائلية) فقد قاموا بعمل متكامل و مرجعي حول المجتمع المسمى القبائلي، أين كان النموذج القبائلي آنذاك هو النموذج الخالص للمجموعة التقليدية المبنية على التضامن التقليدي و الاقتصاد المبني على الاكتفاء الذاتي؛ فقد كان هذا النموذج هو المثال الذي استعمله أيمل دوركهايم في أطروحة دكتوراه التي أنجزها سنة (1893) في تقسيم العمل الاجتماعي(2)، أين قسم المجتمعات إلى نموذجين أساسيين : مجتمعات التضامن الآلي و مجتمعات التضامن العضوي:

- مجتمعات التضامن الآلي (**Société de solidarité Mécanique**): و هي المجتمعات البسيطة الغير المركبة، أين يكون تقسيم العمل فيها بطريقة بسيطة و غير مركبة، أي تلك المجتمعات التي لم تعرف بروز الفردانية و لم تعرف مسار للتصنيع و لم تعرف مسار لظهور الدولة الحديثة، و أحسن مثال على ذلك المجتمع الأمازيغي القبائلي.

(1) سكان القبائل حاليا هما: ولايتي تيزي وزو و بجاية و جزء صغير من ولايات سطيف، برج بوعريج، البويرة، بومرداس.

(2) Durkheim E : de la division du travail social. Paris édition, Alcane, 1893.

مجتمعات التضامن العضوي (Sociétés de Solidarité organique): و هي المجتمعات الأوروبية الغربية و التي عرفت تقدما في تقسيم العمل الاجتماعي، من خلال التخصص الوظيفي في المجتمع و ظهور مسار للتصنيع و منطق الدولة الحديثة، و خاصة تلاشي مفهوم الضمير الجمعي (conscience collectif).

إن أهم شيء على الإطلاق في مساهمة لتورنو و حانوتو في الانثروبولوجية السياسية المغاربية هو استعماله لمفهوم " اللف " أو " الصف " عند سكان القبائل، و هو تقسيم ثنائي على مستوى المدشر أو العشيرة أو القبيلة، نشأ من خلال تحالفات لا علاقة لها بانتماء الأشخاص إلى فرع من فروع النسب و هو ما سوف يكون له تأثير بالغ في بلورة و نشأة التحليل الانقسامي (L'analyse segmentaire) كما سوف نبينه لاحقا.

إن العمل الثاني و المرجعي لهذه المدرسة حول الجزائر هو العمل الذي نشره إميل مسكوري سنة 1886 " نشأة الحواضر لدى السكان المستقرين بالجزائر: القبائل - الشاوية - بني مزاب ". حيث أكد مسكوري أن بنية التحالفات في هذه المناطق مبنية على المنطق القبلي، أين يكون للصحاء أو الأئمة دور أساسي في تحقيق المصالحات مبررا أن الكيان القبلي في تلك المناطق لا يحقق الالتحام الضروري للدفاع عن الذات إلا في حالة بروز خطر خارجي.

هذا من ناحية أهم الدراسات السوسولوجية التي إرتبطت بموضوع دراستنا خلال الحقبة الاستعمارية (المدرسة الاستعمارية) أما على مستوى الدراسات التاريخية إبان هذه الحقبة، فيعتبر إميل قوتيه (E. Gautier)، خاصة في مؤلفه القرون المظلمة للمغرب العربي أين قام بإعادة طرح من جديد الفكر الخلدوني، المتعلق بشقه الخاص بتحليل سبب التدهور الحضري للمغرب العربي بصفة عامة و في وصفه للهجرة العربية الكبرى للمغرب، هجرة قبائل بنو هلال و بنو سليم من اليمن إلى صعيد مصر ثم إلى المغرب العربي (ليبييا - تونس - الجزائر والمغرب الأقصى بصفة أقل) سنة، 1052 في عهد الدولة الفاطمية في

مصر؛ حيث يقول على أن الحدث الجلل الذي حدث بشمال إفريقيا خلال الألف سنة الأخيرة، هو هجرة هذه القبائل العربية و تحطيمها للبناءات الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية السائدة في المغرب العربي، هو بمثابة الصدمة السوسولوجية الكبرى على المغرب العربي التي كانت لها التداعيات العظيمة على هذا المجال الاجتماعي لمدة ألف سنة (1).

باختصار يمكن تلخيص تحليل هذه المدرسة الفكرية في دراسة المجتمع الجزائري من خلال تحليل المعطى القبلي كتنظيم مورفولوجي و ما كان لها من إسقاطات على البناءات الاقتصادية و السياسية و إهمالها للأنساق الأخرى في هذه التكوينات.

2 - إسهامتها في الحالة المغربية :

إن الحالة المغربية تختلف اختلافا جذريا على الحالة الجزائرية و التونسية، و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى طبيعة الوجود الفرنسي في هذا البلد، فإن كان التواجد الفرنسي في الجزائر عبارة عن استعمار استيطاني جرف كل البناءات التي كانت موجودة، فإن الوجود الفرنسي في المغرب ابتداء من 1912، عبارة عن حماية في ظل نظام ملكي.

نلاحظ أن أهم رواد هذه المدرسة على مستوى الدراسات السوسولوجية حول المغرب ،

(1) طبعاً نحن ضد هذه المقاربة التي كانت ذاتية كلياً، بل أخطر من ذلك كانت عنصرية و عرقية بيولوجية حيث يقول : " منذ القدم إلى غاية القرن العشرين ضل المغرب العربي منقسم بين كائنين بيولوجيين متصارعين و متطاحنين الرجل و المستقرين، الذي يمارس الترحال هو شيوعي في تصرفاته فوضوي سياسياً و يفضل اللا-نظام بشكل غريزي، فالرجل هم العرب و المستقرين هم البربر" إرجع إلى :

- Gautier .E.F: Le passé de l'Afrique du nord : les siècles obscurs du Maghreb. Paris, Payot, 1927.

من الأعمال الفرنسية التي درست المسألة و كانت أقل تطرفاً من قوتبيه العمل الذي قام به المؤرخ شارل أندري دو جوليان خاصة في مؤلفه:

- جوليان شارل أندريه : تاريخ إفريقيا الشمالية. تعريب محمد مزالي و البشير بن سلامة. ط 5، تونس، الدار التونسية للنشر، 1983.

- أما ابن خلدون فهو بريء من هذه التحليلات و ان كانوا قد نسبوا هذا التحليل إليه من خلال مقولته " إذا عريت خربت " ارجع إلى :

- ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد : تاريخ ابن خلدون المسمى بكتاب العبر و ديوان المبتدأ و الخبر إيام العرب والعجم و البربر و من عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، بيروت، دار الكتاب، 1968.

الأقصى القريبة من موضوع بحثنا هذا، بدون منازع هي الدراسة التي قام روبرت مونتاقن يتضح في تصوره للحياة السوسيو-سياسية للمغرب الأقصى من خلال دراسته لقبائل منطقة سوس بالجنوب المغربي، و الموسومة ب (البربر و المخزن)؛ إن ما يهمنا هنا ليس الغاية السياسية للمستعمر الفرنسي، هذا من خلال محاولته اختراق و فهم القبائل في المغرب الأقصى لتسهيل عملية الاستعمار، على غرار ما كانت عليه في الحالة الجزائرية، فهذه الدراسة يمكن أن نضعها في خانة الدراسات الاثنولوجية و الانثروبولوجية السياسية للمغرب العربي، و هذا من خلال استعماله للمنهج الاثنوغرافي، حيث قام بالإقامة في هذه القبائل و شارك و لاحظ الحياة اليومية لهذه القبائل من طقوس و عادات و تقاليد ومواسم...الخ، فيمكن أن نعتبر أن هناك جدية علمية في البحث، و قد نشر في المقام الأول في مجلة سنة علم الاجتماع (L'année sociologique:1930) و هي المجلة التي كان ينشر فيها مراسل موص.

أما الدراسة، فقد انطلق روبر مونتاقني من تصور مسبق لنموذج القبيلة الأوروبية القديمة و التي اندثرت بعد سيطرة الإمبراطورية الرومانية، فهذه القبائل لم تكن تمارس الترحال بل كانت مستوطنة بالأرض و زراعتها و متشبثة بالاستقلال عن كل حكم مركزي؛ فهي بمثابة المثال عن الجمهوريات الصغيرة المستقلة المتحدة فيما بينها حول الملكية الجماعية للأرض؛ و بذلك يشرح مونتاقني أربعة (4) مراحل يمر بها هذا الاتحاد القبلي. فيؤكد أن المرحلة الأولى هي مرحلة الجمهوريات البربرية، تتميز حسبه بسيادة الديمقراطية و المساواة بين عناصر القبيلة بالرغم من انقسام اللف (Leff) (الاتحاد القبلي) إلى قسمين أو حلفين متعارضين يدخلان في صراع، إلا أن هذا الصراع يختفي كلما تعادلت كفة الحلفين المتعارضين و يبدأ التوازن من جديد وهذا لضمان استمرار الحياة القبلية، و هو ما يسميه بالفوضى المنظمة (L'anarchie ordonnée)، ففي هذه المرحلة تكون مؤسسة الجماعة هي التي تحكم و تقرر و (الأمغار) يتكلف بتنفيذها (جمهورية ديمقراطية)؛ إن الاتحاد

القبلي (اللف) الذي يشرحه و يؤسسه مونتاقني هو اتحاد مبني على أساس توازن القوى القبلي، أي القبيلة التي تتجح و تفوز في الحرب تتصالح و تتعادل من القبيلة الأخرى، و هكذا يستمر التوازن و الاتحاد القبلي؛ فيؤكد على غرار الطرح الخلدوني أن ما يعزز الإتحاد بين القبائل ليس الجد المشترك (الوهمي أو الحقيقي) و إنما هو التعايش في أرض و بيئة واحدة (الرابطة الإنسانية الايكولوجية)(l'Ecologie Humaine).

أما المرحلة الثانية فتتم عندما يتغلب تنظيم قبلي على آخر أو (قبائل أخرى)، و يمتلك السلطة (الأمغار) الذي كان ينفذ ما اتفقت عليه سلطة الجماعة (اللف) القبلي و يصبح في يده السلطة التشريعية التي كانت في يد الجماعة و السلطة التنفيذية (سلطة الأمغار) و بذلك يبدأ الاستبداد و يتهاوي التوازن القبلي السائد، أما جوهر هذا التغيير فيرجعه هذا الأخير إلى تدخل المخزن (الدولة) و بهذا يصبح الأمغار أداة في يد الدولة.

إنما يعاب على دراسة مونتاقني، هو تعامله مع القبيلة كما يتعامل المنقب الأركيولوجي مع الحفريات، كما قام بتعميم خصوصيات محلية على المجتمع الكبير، مما أدى إلى خلط و تشويه الواقع (1).

- 3- المدرسة الاستعمارية و الحالة التونسية:

كما أسلفنا الذكر فإن البحوث الميدانية الاستعمارية الفرنسية في المنطقة كانت امتداد كرونولوجي للمد الاستعماري للمنطقة، فالأهمية القصوى قد أعطيت للحالة الجزائرية، و لكن بعد تثبيت الاستعمار في هذا القطب انتقلوا لاحتلال الجارة الشرقية تونس؛ و بذلك قاموا بتطبيق نفس الخطوات المتبعة في دراسة مداخل هذا المجتمع، مع التركيز على فرضيات البحث على المجموعات الاثنية الأقلية على غرار الأقليات البربرية في الجزائر؛ و بذلك

(1) ارجع إلى: عبد العاطي اوحسين: تصور روبر مونتاقني للقبيلة في المغرب من الأمغار إلى القائد و هيئة المخزن، (مجلة) أنفاس.نت
www.anfesse.org/2010-12-27-01-33-59-18-31/210-12-05.

وجدت الدفعة الأولى من الباحثين الفرنسيين أقصى الجنوب التونسي خير مثال على ذلك، فقاد هذا التوجه الباحث الايديولوجي الفرنسي المعروف برتالون (Berthallon) و هو الذي قال " لقد ارتكبنا خطأ قاتلاً تجاه هذه المنطقة، هو نفس الخطأ المرتكب سابقاً اتجاه منطقة القبائل بالجزائر، فقد وجدنا بين قابس و ليبيا نوعاً من الدويلة البربرية شبه المستقلة، فكان من مصلحتنا أن نحافظ على تميزها و استقلاليتها، و عوضاً عن ذلك فقد اعتبرناها داخلة تحت نفوذ الباي، و بفضلنا نحن تعربت الآن هذه المنطقة و تتوحد مع الأيالة التونسية توحداً لا يعارضه إلا تدخلنا عبر مبدأ فرق تسود" (1).

يكاد جاك بيرك ينفرد مرة أخرى في طرح مقارنة مناهضة للمدرسة الاستعمارية في شمال إفريقيا ، حيث يؤكد أن (الجيل الأول الرومانسي) حسب تعبيره لم يتخلص من الإرث الكولونيالي الثقيل بمفاهيمه و فرضياته و أفكاره المسبقة، ذلك أن مهمات البحث القصيرة، و الجهل بالتاريخ المحلي و ضعف المعاشية لم تستطع بناء بدائل متينة، إذ ظلت خلفيات الاستشراق و توهم المقررين الاستعماريين تؤثر في أغلب التحليلات الخارجية التي أرادت التواصل مع هذا الموروث و هذا المجتمع (2).

فبذلك نلاحظ أن الأسس الابستمولوجية و المعرفية للأنثروبولوجيا الكولونيالية كانت هشة، ابتداءً من اختيار موضوع إلى ميدان البحث، وصولاً إلى المفاهيم و النظريات المستخلصة من هذه الدراسات، و بالتالي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون مجالاً للاستناد و الارتكاز الجيد في الدراسات الحديثة (3).

(1) Berthallon. A: Etude géographique et économique sur la province de l'araad. Revue Tunisienne, 1894.

(2) ارجع إلى: بوطالب محمد نجيب : سوسيلوجيا القبيلة في المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 2009، ص 41.
(3) ارجع إلى أعمال عبد الوهاب بوحديبة حول مسألة نزع الاستعمار في إفريقيا ، حيث أكد أن جاك بارك هو رائدها في إفريقيا البيضاء، و جورج بالوندييه هو رائدها في إفريقيا السوداء، ارجع الى مقاله :

Bouhadiba (A) : « A propos d'une théorie de la colonisation » dans : A la recherche des normes perdues.

Tunis ; Maison tunisienne de l'édition, 1973.

Leclerc. G : anthropologie et colonialisme, essai sur l'Histoire de l'africanisme. Paris, Fayard, 1972.

لقد أخذ نقد الانتروبولوجيا الكولونيلية مداه على يد جورج بالونديي، و هو ما أدى به إلى اقتراح " علم الاجتماع الاستقلالي " ردا على " علم الاجتماع الاستعماري " (1).

(1) ارجع إلى العمل الأساسي لجورج بالونديه حول الموضوع :

Balandier. G : contribution à une sociologie de l'indépendance, Caliers internationaux de sociologie (N 1952) ; et aussi in

Balandier. G : sens et puissance : les dynamiques sociales. Paris, Éditions, PUF, 1971.

- ج - المبحث الثالث: المدرسة الانقسامية.

إن ظهور المدرسة أو النظرية الانقسامية أو الجزئية "La théorie segmentaire" في الأنثروبولوجيا و علم الاجتماع السياسي، جاء نتيجة تلاقح بين المدرسة الفرنسية في علم الاجتماع ممثلة في إميل دوركايم من جهة و رواد الإثنولوجيا و الأنثروبولوجيا البريطانية و بشكل أساسي إدوارد إيفنس بريتشارد (Evans-Pritchard. E.E)؛ فإن كان مفهوم التحليل الجزئي أو المجتمعات الجزئية أو الانقسامية استعمل لأول مرة من طرف دوركايم في أطروحته في تقسيم العمل الاجتماعي سنة 1893، و هذا بالاستعانة بأعمال لاتورنو و حانوتو كمرجعية لنموذج المجتمعات الجزئية (المجتمع القبائلي) كما ذكرنا سابقا، فإن الاستعمال الفعلي لهذا النمط من التحليل كان من طرف إيفنس بريتشارد و هو الناشر لأعمال دوركايم باللغة الانجليزية في بريطانيا؛ فمن خلال المعاينة و البحث الميداني لأمتلة من المجتمعات الانقسامية، و في هذا الصدد استطاع إيفنس بريتشارد من خلال دراسته لقبائل النوير (The nuer) في جنوب السودان أن يوظف أعمال دوركايم في اكتشاف النموذج المثالي لمجتمع انقسامي (1)؛ بذلك تمكن من أن يمد الأنثروبولوجيا السياسية بمنظومة نظرية و مفاهيمية متكاملة لم يتجاوز دوركايم فيما قبل من وضع الخطوط العريضة لها فقط (2).

إن دوركايم يؤكد على أن المجتمع الانقسامي ذو التضامن الآلي يقوم على مبدأ تشابه بين كيانات مستقلة و قائمة بذاتها إذ يقول: " ليكون التنظيم الانقسامي ممكنا ينبغي أن تتشابه القسامات و بدون هذا التشابه لا يمكنها أن تتحد و أن تتباين في الوقت نفسه، إذ

(1) CF : Evans-Pritchard. E: les Nuer. Paris, édition Gallimard, 1968. Edition Originale (The nuer) ,1940.

(2) ارجع إلى العمل القيم حول مفهوم الانقسامية و تصنيفاتها إلى:

بن سالم ليليا و آخرون : الأنثروبولوجيا و التاريخ : حالة المغرب العربي ، ترجمة: عبد الأحد السبتي و عبد اللطيف الفلق، الدار البيضاء، دار توفيقال ، ، 1988.

بدون هذا التباين سيضيع بعضها في بعض و ينتهي بها الأمر إلى التلاشي" (1)؛ أما ايفنس بريتشارد فيشرح الانقسامية من خلال نموذج قبيلة النوير .

تعيش قبائل النوير في أعالي النيل و تعتمد على زراعة الذرة و تربية الأبقار لضمان نوع من الاكتفاء الذاتي، و هو ما يساعد بذلك على تحقيق مجتمع متساوي لا يؤمن بمبدأ تراكم الرأسمال المادي، فقد حدد ايفنس بريتشارد أهم معالم النظام الاجتماعي الانقسامي لهذه القبائل، فتقسيم العمل بسيط جدا لا يتجاوز حد العلاقات العائلية، حيث تشكل بنية القرابة بنية اجتماعية أساسية لدى النوير، و داخل هذه البنية تعتبر القبيلة وحدة عائلية سياسية و هي الركيزة الأساسية للمنظومة الانقسامية (2).

إن نظام السلالة الأبوية يمثل أساس نظام القرابة الذي يعتمد عليه التنظيم السياسي العائلي لدى النوير، فينتمي الأفراد في المستوى الأول إلى القبيلة (Tribu) ثم إلى العشيرة (le clan) و أخيرا هناك مجموع الإخوة الأحياء أو الأخوات الذين تربطهم علاقة نسب (3).

تعتبر هذه البنية مجزئة لأنها تتألف من فئات عديدة متداخلة فيما بينها و تتمثل أهم ميزة لهذه البنية، في العلاقات التي تربط بينها و التي تعين بالنسبة للفرد، عددا من مستويات الانتماء تتناسب مع مستويات الانقسام الموجودة داخل القبيلة التي ينتمي إليها، " يبرز انتماء فرد ما إلى قبيلة معينة في إطار علاقتها بقبائل أخرى لكن هذا الإحساس يتلاشى إذا ما اقتصرنا على اعتبار علاقة القسمة التي ينتمي إليها بالقسمات المشابهة لها داخل القبيلة الواحدة " فعندما يحدث صراع بين قبيلة من قبائل النوير و أخرى من قبيلة الدينكا المجاورة، يهب مجموع النوير لمحاربة هذه الأخيرة لكن عندما يحصل نزاع بين

(1) Durkheim. E : de la division du travail social... op . cit.

(2) Evans-Pritchard. E : les Nuer...op cit p 141.

عشيرتين من النوير يكون رد فعل الأشخاص حسب انتمائهم، و هو ما سماه ايفنس بريتشارد بنزعتي الانشطار (تعارض القسامات الاجتماعية فيما بينها) و الانصهار (تحالف الفئات على مستوى نفس العشيرة لمواجهة أي خطر خارجي)؛ و الأهم هو أنه ليس لمجتمع النوير جهاز سياسي متخصص (الدولة) ليسير و يفض النزاعات سواء بين الأشخاص أو المجموعات الاجتماعية.

فقد أكد ايفنس بريتشارد الموسوم بـ: النظم السياسية الإفريقية (1) أن النظم السياسية الإفريقية تنقسم إلى قسمين أساسيين:

- المجتمعات ذات حكم مركزي، قوة عسكرية، جهاز إداري و آخر قضائي (دولة حديثة).
- المجتمعات بدون دولة مثل قبائل النوير حيث تشكل البنية السلالية إطار للنظام السياسي و ليس هناك تفريق (une différenciation) بين البنية الاجتماعية و البنية السياسية، و هذا من خلال غياب جهاز مستقل من إدارة، قضاء و سلطة إكراهية (جيش أو شرطة). و من بين الدارسين الذين أثروا في هذه المقاربة و النظرية و أعطى لها قيمة مضافة، هناك العمل الذي قام مارشال سالنس سنة (Marshal Sahlin) و هذا من خلال دراسة بعض القبائل الرحل في شمال الصومال، بذلك دفع شروط معينة يجب أن تتوفر في المجتمع حتى يكون انقسامياً:

أ- أن يكون مجتمعا ذو نسب أحادي.

ب - أن يكون مجتمعا مجزأ (مما يحتمل مبدأ الانشطار).

ج- أن يتجسد الانشطار على مستوى المجال الترابي أي لا يكون مبني على الترحال و إنما الإقامة في مجال معين.

(1) Evans-Pritchard. E.E et Fortes .M : systèmes politiques africaines. Paris, PUF, 1964.

د - مبدأ التعارض و التكامل (الانصهار و الانشطار).

هـ - مبدأ النسبية البنيوية (la relativité structurale) فالسلالات هي موسمية تظهر في زمن الصراعات و الزعيم في فترات الحرب ليس هو تلقائيا في فترات السلم (1).

- 1 - النموذج الانقسامى بالمجتمعات العربية و المغاربية:

لقد ظهرت النظرية الانقسامية و التحليل الجزئي من خلال دراسة إيفنس بريتشارد لقبائل النوير في دولة جنوب السودان حاليا (2)، كان في السابق تحت راية دولة السودان الموحدة، و هو مجتمع إفريقي غير عربي و غير مسلم، و هو ما سوف يكون له دور أساسي في فهم عدم انتشار هذا التحليل بصفة كبيرة في المناطق العربية الأخرى (خاصة بشبه الجزيرة العربية)، إلا في مناطق ضيقة بالمغرب العربي و خاصة بالمغرب الأقصى.

و بذلك شكلت المدرسة الانقسامية، إغراء كبير على الباحثين في ميدان المجتمع القروي بالمغرب الأقصى فقط كما يقول عبد الله العروي (3) في هذا الصدد، فقد كان من المحتمل أن تتركز الدراسات الأنثروبولوجية للمنطقة العربية على البعد الانقسامى لهذه المجتمعات، إلا أنه تم إغفال هذه النظرية و دراستها فقط من خلال الاستشراق، و هذا بالتأكيد على المعطيات و البعد الإسلامى (الإسلام) بالدرجة الأولى. فرغم استناد الانقساميون بالمثل العربي الشائع "أنا ضد أخي، أنا و أخي ضد أبناء عمي، أنا و أخي و أبناء عمي ضد الغريب" إلا أنا المقاربة الإنقسامية كانت مغيبة بالمغرب العربي، ما عدا بالمغرب الأقصى (4).

(1) ارجع إلى ليليا بن سالم... نفس المرجع. ص16.

(2) الآن دولة جنوب السودان هي دولة مستقلة.

(3) ارجع المقدم من طرف عبدالله العروي في العمل الجماعي المترجم من اللغة الفرنسية الى العربية :

العروي عبد الله : نقد الأطروحة الانقسامية. في بن سالم و آخرون: الأنثروبولوجيا والتاريخ: حالة المغرب العربي...مرجع سابق ، ص127-131.

(4) حتى إيفنس بريتشارد قام بدراسة الطريقة السنوسية في ليبيا و لكن ليس في شقها الانقسامى، ارجع إلى :

فقد كانت مرة أخرى الأنثروبولوجيا الكولونيالية سبابة لدراسة المجتمعات المغاربية من خلال التحليل الانقسامي، و هنا نقصد خاصة العمل المرجعي حول استعمال و تطوير هذه النظرية بالمغرب الأقصى، من خلال أعمال إرنست قيلنر (Ernest Gellner) خاصة في عمله "صلحاء الأطلس" "The saint of the Atlas" (1)، فقد أكد قيلنر أن مفهوم الديمقراطية ليست إيديولوجية بل ديمقراطية بنبوية، حيث يرى أن أهم خصائص قبائل الأطلس الكبير هما خاصيتان أساسيتان:

أ- خاصية بنبوية "انقسامية"

ب- خاصية تتصل بالموقع " الهامشية "

1- الهامشية: يؤكد قيلنر أن الهامشية هي أكثر سياسية منها ثقافية فهي تمثل انقسامية من نوع آخر، فالقبائل في المغرب العربي تتميز بحرية ثقافية و سياسية إزاء الحكم المركزي و المجتمع الكلي، فرغم تعلقها بالهوية الإسلامية بشكل عام إلا أنها هي دائمة البحث عن استقلال هوياتي أو قطري وطني (المغرب، الجزائر، تونس...الخ)، و في هذا الصدد يؤكد قيلنر أن المجتمعات المغاربية باستثناء تونس هي مزيج من المجتمعات، لم ينهض الحكم المركزي فيها بدور يذكر طوال عهد ما قبل الاستعمار (2). لقد انتقد بول باسكون (Paul Pascon) (3) هذا الطرح و دافع على فكرة الوحدة و التكامل كما فند فكرة استقلالية المناطق النائية عن المركز، حيث يقول " إن القبيلة في تاريخ شمال إفريقيا الحديث (القرنين 19 و 20) لم تكن تجزئية حين نستثني وجود عائلات و أنساب في الأسفل أو وجود سلطة المخزن في الأعلى إلا في المجتمع الصغير و ليس في المجتمع الكبير".

(1) Gellner. E: Saints of the atlas. London, weindefeld, 1969.

(2) إرجع على تحليل الفكر الانقسامي عند إرنست قيلنر إرجع خاصة خاصة إلى عبدالله الحمودي في : الحمودي عبدالله : الانقسامية و التراتب الاجتماعي و السلطة السياسية و القداسة، ملاحظات حول أطروحة فالنر. في بن سالم و آخرون: الأنثروبولوجيا والتاريخ: حالة المغرب العربي ... مرجع سابق ، 61-86.

(3) باسكون بول : التجزء و التراتب في المجتمع القروي المغربي. مجلة الواقع، بيروت، السنة 1، العدد 3، نوفمبر 1981.

2- الانقسامية: تقوم هذه الخاصية على مجموعة من الخصائص و هي:

- هيمنة النسب الأبوي على المجتمع

- مبدأ الانصهار و الانشطار

- غياب التراتب الاجتماعي

- الأهم هو بروز الفاعلين و بشكل استثنائي و قيامهم بتحقيق التوازنات(الصلحاء).

فإلى جانب قيلنر اهتم عدد من الانثروبولوجيون الانجلوسكسونيون بدراسة القبائل من خلال التحليل الانقسامي، و هو ما ساعد إلى إعادة النظر في بعض جوانبه و من أهمها أطروحتان، الأولى قام بها د.م هارت (Hart. D.M) لثلاثة قبائل بالمغرب الأقصى : أيت عطا، بني ورياغل و الدكالة؛ أما الثانية لريمون جاموس (Djamous. R :1977) حول قبيلة أقرعيين بالريف المغربي؛ فحسب ليليا بنسالم فإن كلا الباحثان يبينان أهم عناصر المنظومة الانقسامية، لكنهما يلحان على تجنب أي تعميم قد يؤدي إلى الإفراط فيه إلى إسقاط نفس النموذج على حالات تستدعي تعميق التحليل لأنها لا تعتمد التطور الانقسامي بقدر ما تستوجب إدخال بعض التعديلات، فيؤكد كل من هارت و جاموس و على عكس ايفنس بريتشارد، أنه ليس من الأكيد أن يكون الجد الواحد هو المرجع الوحيد بتعيين أصل القبيلة، فالموقع الجغرافي يؤدي نفس الدور في البنية السائدة لدى قبيلة أقرعيين حيث لا تشكل القرابة إلا إطارا جزئيا تتحدد كل ميزاته بالاعتماد على المبدأ الجغرافي(1).

فعلى النقيض من قيلنر و روبرت مونطاني يؤكد جاموس على اختيار الأمغار (الرئيس التقليدي في البناء القبلي الأمازيغي) لأنه أشرف قومه الثروة المادية التي يكتسبها و كثرة الأولاد و النساء و القدرة على الإنفاق و التباهي و الكرم فقد اعتبر جاموس أن سلطة

(1) حول المسألة إرجع خاصة إلى : أونيا محمد : التصور الانقسامي للمجتمع القروي بشمال المغرب " ملاحظات حول أعمال ريمون جاموس و

دافيد هارت" مجلة أمل، العدد 12، السنة 04، 1997.

الأمغار ليست ضعيفة بالقدر الذي روجته المدرسة الانقسامية، فصحيح أنها ليست ذات طابع مؤسساتي لكنه فند نظرية قيلنر و التي تؤكد أن العلاقات الانقسامية تنفي وجود علاقات سلطوية، فليس هناك ما يحول دون تواجدهما (1).

أما فيما يخص استعمال النظرية الانقسامية في الحالة الجزائرية و الحالة التونسية كانت نوع ما ضعيفة، و هو راجع بالدرجة الأولى حسب رأيي إلى النظم السياسية التي سادت في هذين القطرين بعد مرحلة الاستعمار، فتقريبا في الحالة الجزائرية، الدراسات الانقسامية كانت منعدمة عكس الحالة التونسية التي لم تصل إلى حد الحالة المغربية، و لكن كانت هناك بعض الدراسات التي سارت في طريقة التحليل الانقسامي على غرار أعمال ليسانس فالنسي (Lucette Vanlesi) (2) للمجتمع القروي التونسي خلال القرنين (18 و 19)، حيث أثبتت أن الفصائل القبلية التي كانت تشكل آنذاك 50% من مجموع السكان كانت تخضع لتنظيم انقسامي.

أما في الدراسة الثانية الأساسية للحالة التونسية هي الدراسة التي قام بها جون كوينيه (Cuisinier. J : 1975) ، حول فرضية الانقسام في مؤلفه " الاقتصاد و القرابة " (3) مقارنة لعلاقات التجانس البنيوي بين النظام الاقتصادي و نظام القرابة" من خلال دراسة مقارنة بين مجتمعين محليين مسلمين أتراك أناضول و عرب جبال العنصرين في تونس، حيث أنه في تحليله للحالة التونسية يبدو أكثر مرونة، فنلاحظ أن هناك نوع من المرونة في تحليله لهذا النموذج في تونس، بسبب وجد نوع من الاستقلال إزاء الحكم المركزي؛

(1) CF : Jamous (R) : Honneur et Baraka : Les structures sociales traditionnelles dans le Rif. Paris, édition MSH, , 1981.

(2) Valensi (L) : Fellah Tunisiens : l'économie rurale et la vie des compagnes aux 18 et 19 siècles. Paris, édition Mouton, 1977.

(3) Cuisinier. J : Economie et parenté, leurs affinités de structure dans le domaine turc et dans le domaine arabe. Paris-Lahey, Mouton, 1975.

فقط سعي في هذا البحث الاثنوغرافي الميداني إلى الكشف عن آليات التنظيم القبلي، فلاحظ أن النزاعات لا تقض عبر نظام المصاهرة أي حسب نظام الانصهار و الانشطار كما هو في حالة قبائل النوير و الريف فحسبه " إن الانقسام لا ينشئ عن تعارض متوازن بين عناصر متكاملة بل عن خيارات و بدائل تعبر عنها الأطراف المتنازعة".

لقد ساهمت المدرسة الانقسامية في الدراسات الانثروبولوجية السياسية خاصة حول مسألة السلطة السياسية بالمغرب العربي بصفة كبيرة، ومن بين الدراسات المرجعية في هذا الصدد استخدام جون واتريري التحليل الانقسامي المعتمد على منهجية النمط المثالي الفييري في السلطة الوراثية على الوضع السياسي الحديث بالمغرب الأقصى القائم على تأثيرات علاقات النسب و العمالة و التحالف في مكانة الزعيم السياسي، كما ظهرت أعمال أخرى تأثرت بدرجات مختلفة بالنظرية الانقسامية مثل أعمال نوقو و ريفي و مور و كليفورد و غيرهم من الدارسين للتحويلات السياسية و الاجتماعية لبلدان المغرب العربي الحديثة.

لقد تعرضت المدرسة و النظرية الانقسامية إلى وابل من الانتقادات من طرف الدارسين السوسيولوجيين و الأنثروبولوجيين للمجتمعات المغاربية و خاصة من طرف : جاك بارك، جون فافري سعادة، عبد الله العروي، الخطيبي...الخ. و من بين أهم الانتقادات الموجهة لها خاصة اختزال الديناميكية السوسيو-تاريخية للمجتمعات المدروسة في البناءات التقليدية (البناء القبلي)، فكما يقول الخطيبي " إن الانقسامية تعاملت مع القبلية تعامل عالم الآثار و الحفريات" بمعنى آخر درسوا هذه المجتمعات وهم مهووسين بمفهوم القبيلة، و كأن القبيلة هي المحرك الوحيد و الأساسي للحراك السوسيولوجي بالمغرب العربي المعاصر؟ و في هذا الصدد يكاد ينفرد جاك بيرك مرة أخرى في نقده لهذا التطور أن " بنيات اجتماعية مماثلة تسقطها الفرضية الانقسامية من أعالي النيل إلى جبال الأطلس المتوسط" (1)، أي

(1) Berque. J : Les Structure sociales du haut Atlas. Paris, PUF, 1955.

أن الانقسامية في المغرب العربي حاولت تطبيق النظرية التي استنتجت من خلال دراسة قبيلة النوير في السودان و حاولت تطبيقها في المغرب الأقصى" لقد انتقد براك في بحثه الموسوم " في مدلول القبيلة في شمال إفريقيا"(1)، التسميات القبيلة في هذه المنطقة و أكد على أنها دال بلا مدلول "Signifiait sans signifié".

بذلك فإن النظرية قدمت إضافة مهمة في مجال معرفة المراتب الاجتماعية التقليدية (قبل الاستعمار) شأنها شأن علم التاريخ الخلدوني لكنها تجاهلت تاريخ التطور الحقيقي للمجتمعات المغاربية و في هذا الصدد يؤكد منذر الكيلاني بأن الانثروبولوجيا التاريخية وحدها القادرة على تجاوز أزمة الانقسامية لأن بإمكانها أن تحقق التمهيد بين البنيات الاجتماعية و التاريخ، لأنها تتحاشى في دراستها عزل المجتمعات عن سياقها " الاجتماعي و التاريخي" (2).

لقد تجاهلت الانقسامية في تحليلها لهذه المجتمعات دور الشريعة الإسلامية و حركة الإسلام السياسي في تقديم نموذج جديد للسلطة السياسية، زيادة على تجاهلها لدور الرئيس أو الزعيم داخل القبيلة و الذي أكد عليه ابن خلدون نفسه، (3) و ما له من تداعيات على مستوى حراك الأنظمة السياسية محليا أو مركزيا و لكن يبقى الشيء المهم و الأساسي في هذه النظرية هو تنكرها لحركة تأسس السياسي (Institutionnalisation du politique) داخل هذه المجتمعات خاصة في المنظومات الحديثة (الدولة و الأحزاب السياسية) بصفة جوهرية و ما لها من دور في انتقال الصراع من داخل هذه البناءات إلى بناءات أخرى و هو ما سوف يكون مجال البحث و التمحيص في دراستنا هذه.

(1) Berque (J) qui est ce qui une tribu nord africaine. Op cit.

(2) CF à Kilani. M : La construction de la mémoire : le lignage et la sainteté dans L'Oasis de El ksar. Genève, édition LABOR et fiedes; 1992. P 242.

(3) ارجع إلى ليليا بن سالم و آخرون: الأنثروبولوجيا و التاريخ: حالة المغرب العربي ... مرجع سابق، ص 38.

- د - المبحث الرابع: المدرسة الماركسية في الجزائر. (1)

إن المدرسة الماركسية في العلوم الاجتماعية وعلى غرار المدارس الأخرى (المدرسة الكولنيالية و المدرسة الانقسامية)، و التي دُرست من خلالها مجتمعات المغرب العربي، قد ظهرت و تطورت و ازدهرت في بيئة المجتمعات الأوروبية الغربية، فنلاحظ أن الرواد الأوائل للفكر الماركسي و نخص بالذكر هنا كل من كارل ماركس (Karl Marx) في ألمانيا و فريدريك انجلز (Frédéric Engels) في ألمانيا كلاهما من المؤسسين الأساسيين الأوائل لما سمي بالفكر الماركسي؛ فقد طوراً فكرهما بالاستناد إلى نظرية فكرية مبنية بالأساس على الفلسفة الأوروبية و الأوروبية المركزية و هذا بعد تأثرهما بفلسفة هيغل و فلسفة التنوير و العقد الاجتماعي (سبينوزا و جون لوك، جون جاك روسو، توماس هوبز)؛ حيث أسسوا لفكرهما الفلسفي و السوسيولوجي و الاقتصادي من خلال فكرة المادية التاريخية، فنلاحظ أن ماركس يؤكد على دور البنية التحتية للمجتمعات (البنية المادية و الاقتصادية) هي الأساس و هي القاعدة التي تبنى من خلالها البنى الفوقية الأخرى للمجتمع (البنى القانونية و السياسية) ، بذلك لفهم البناء الاجتماعي يجب فهم في المقام الأول البنية التحتية و هو يكاد يحصرها في البنية الاقتصادية و علاقات الإنتاج. بذلك قسموا تاريخ تطور المجتمعات الإنسانية على هذه المعطيات (المادية التاريخية)، يتجلى ذلك بصفة أساسية فيما بعد من خلال أعمال إنكلز، خاصة في عمله الموسوم ب: أصل الأسرة الملكية الخاصة و الدولة و الذي تأثر فيه بأعمال الاتولوجي لويس هنري مورقان حول المسألة، فنلاحظ أن انجلز يؤكد على المجتمعات البشرية تمر بأربعة مراحل أساسية مرتبطة بنمط الإنتاج "بدائي مشاعي - إقطاعي - رأسمالي - شيوعي متنبأ به" نلاحظ أن الماركسية كفكر شمولي، قد مارست إغراء كبير في الدراسات السوسيولوجية

(1) حول مسألة الماركسية و المجتمع الجزائري ارجع إلى العمل المرجعي : ماركس كارل و إنكلز فريدريك : الماركسية و الجزائر ، ترجمة جورج طرابيشي، بيروت دار الطليعة ، 1974.

و الانثروبولوجية في نشأتها خاصة في فرنسا و إيطاليا و البلدان الشرقية الشيوعية و بلدان العالم الثالث التي كانت تسيطر في فلكتها، ففي علم الاجتماع السياسي نلاحظ خاصة أعمال كل من أنطونيو غرامشي (Gramsci. A) في إيطاليا و نيكوس بولانتزاس (Polantz. N) في فرنسا، فهذه المدرسة أسهمت بصفة كبيرة في بعض الدراسات حول موضوع بحثنا.

أما في حالة المغرب العربي فبعد الحرب العالمية الثانية وظهر حركات التحرر الوطني في البلدان المستعمرة و المستعمرة و موافق الأحزاب الشيوعية الأوروبية، خاصة الحزب الشيوعي الفرنسي (PCF)، و التي ربطت التجديد الوطني داخل المستعمرات بالتجديد الاجتماعي للطبقات العمالية. أما بعد الاستقلال فاستمر هذا المد المصاحب للبعد التحرري من خلال رفض الاستعمار و أدواته بما في ذلك المعرفية (نقد المدرسة الاستعمار في العلوم الاجتماعية) و بذلك ظهرت مفاهيم: الطبقة الاجتماعية، نمط الإنتاج الآسيوي، الصراع الطبقي، المثقف العضوي، البورجوازية... الخ و استخدمت في تحليل هذه المجتمعات بدلا من المفاهيم و المصطلحات المستعملة من المدارس الأخرى؛ و بهذا ظهر بعض رواد هذه المدرسة في المغرب العربي على غرار : إيف لوكوست، جون كوينيه، ماكسيم رودنسون، روني غاليسو، عبد القادر جغلول، علي الكنز... الخ، و الذين كانت لهم إسهامات كبيرة في تطبيق المقاربة الماركسية حول المجتمعات المغاربية.

بذلك يتضح أن الإشكال الأساسي للمدرسة الماركسية على غرار المدرستين السابقتين (الاستعمارية و الانقسامية) هو أنها لم تستطع أن تعزل ركائزها الفكرية عن البيئة التي نبتت منها (البيئة الأوروبية) و بهذا استحالة تطبيقها ميدانيا؛ فقد اختلف التحليل الماركسي عن التحليل الانقسامي بدأ من تحليلات ماركس وصولا إلى تحليلات إيف لوكوست، من خلال تحليلهما لوجود أرسقراطية قبلية تتكون من رؤساء القبائل و الأسر الكبيرة تقوم على احتكار الجاه و السلطة و الثروة داخل المجموعات.

فلاكوسيت يبرز أهمية المنظومات القبلية و العشائرية التي تتساوى في الظاهر و لكنها تخضع في الواقع إلى أرسنقراطية متميزة على شكل تراتبي، و هو ما تتجاهله الانقسامية. أما في الجزائر فالسوسيولوجيا الماركسية ممثلة خاصة في كتابات عبد القادر جغلول، من خلال دراسته لفكر ابن خلدون من زاوية مقارنة بين الفكر الخلدوني و الفكر الماركسي يؤكد بطريقة سلسلة أن الخلفيات الماركسية متواجدة في الفكر الخلدوني؟ (1)

(1) جغلول عبد القادر : الإشكاليات التاريخية : في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون، بيروت، دار الحداثة للطباعة و النشر و

التوزيع (ش م م)، الطبعة الثالثة (3)، ، 1982

- ه - المبحث الخامس : مقاربات علم الاجتماع السياسي الكلاسيكي.

إن القصد من استعمال مفهوم المقاربات السوسيولوجية السياسية الكلاسيكية، هو كل الدراسات التي درست موضوع دراستنا هذا، من خلال التركيز على علم الاجتماع الصرف (الاجتماعية - sociologisme)، على غرار ما هو مستعمل في دراسة المجتمعات الغربية، و هذا باستعمال أطره النظرية، المنهجية التقنية، المفاهيمية؟

و بذلك نلاحظ استعمال التخصص (علم الاجتماع السياسي) في دراسات الظاهرة السياسية و علاقتها بالظاهرة الاجتماعية، من خلال نفس الطرق، المناهج و النظريات كما ظهرت في بيئات اجتماعية أخرى، لا تتلاءم تماما مع بيئتنا العربية الإسلامية الإفريقية (مجتمعات المغرب العربي و الجزائر خاصة)؟ فالدارسين لإشكالية السلطة السياسية و علاقتها بالبناء السياسي، استعملوا بصفة أساسية نمط التحليل الفيبري نسبة إلى ماكس فيبر، و خاصة مبدأ تقسيم السلطات السياسية إلى ثلاثة (3) أنماط أساسية :

أ- السلطة التقليدية: و هي السلطة المبنية على مبادئ تقليدية كسلطة رؤساء القبائل في المجتمعات التقليدية و البدائية.

ب- السلطة الكاريزمية: و هي السلطة المبنية على رئاسة زعيم ملهم يمتلك قدرات خارقة للعادة لا تتوفر عند باقي البشر ، كسلطة الأنبياء حسب ماكس فيبر.

ج- السلطة البيروقراطية: إن كانت السلطات من النمط الأول و الثاني (التقليدية و الكارزمانية) هي من السلطات التقليدية، فالسلطة البيروقراطية هي من صفات المجتمعات التي عرفت مسار للعقلانية كما سماها ماكس فيبر، أي عقلانية أخلاقية (الأخلاق المسيحية البروتستانتية) تؤدي إلى عقلانية اقتصادية (الاقتصاد الرأسمالي) و الثورة الصناعية و التي تؤدي إلى عقلانية سياسية، المتمثلة في التنظيم البيروقراطي للسلطة و بالتالي للدولة، أين يصبح هذا التنظيم البيروقراطي هو أساس الحداثة

السياسية، فالسياسي يتمأسس داخل المؤسسات البيروقراطية الرسمية و لا يكون مشتت خارجها أي داخل المجتمع (1).

فتقريبا جل الدراسات السوسيو-سياسية التي درست الظاهرة (البناء الاجتماعي و السياسي) في المنطقة، كانت من خلال هذا المبدأ الفيبري، فنلاحظ أن حتى بعض الدارسين الذين تأثروا بنظريات أخرى على غرار النظرية الجزئية أو الانقسامية، وظفوا التحليل الفيبري، نخص بالذكر هنا الدراسة التي قام بها جون واتريري حول " الملكية و النخبة السياسية في المغرب" (2).

أما في الجزائر فنلاحظ أن المد التحري في العالم ما افتك يمتد و ينتشر حتى وصل إلى العلوم الاجتماعية و الإنسانية كما بينا ذلك لاحقا ؟ و هو في حقل هذه العلوم تجاهل المدرستين الكولونيالية و الانقسامية التجزئية؛ و لكن في المقابل وجد الدارسين المحليين الملجأ في المقاربات السوسولوجية التي أنتجت في الغرب و لدراسة الغرب خاصة عند (كارل ماركس، إميل دوركهايم، ماكس ويبر ...). بالتالي هم أعادوا إنتاج الفكر الاستعماري من حيث لا يدرون بحكم أنهم لم يزدوا هذه الظواهر الاجتماعية و السياسية إلا لبسا و تعقيدا على غرار ما قامت به القوى الاستعمارية سابقا.

فمن الدارسين المحليين لإشكالية السلطة السياسية و علاقتها بالدولة و المجتمع، نلاحظ خاصة الدراسة التي قام بها الهواري عدي الموسومة ب (الجزائر و الديمقراطية : أزمة السلطة في الجزائر المعاصرة) (3)، و هي الدراسة التي سلطت الضوء على

(1) إرجع خاصة إلى أعمال ماكس ويبر : الاقتصاد و المجتمع : الاقتصاد و الأنظمة الاجتماعية و القوى المخلفات. (السيادة)، ترجمة محمد التركي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، توزيع م د و ع ، الطبعة الأولى ، 2015.

(2) واتريري جون : الملكية و النخبة السياسية في المغرب، ترجمة ماجد نعمة و عبود عطية، بيروت، دار الوحدة للنشر، ط 1 ، 1982.

(3) إن أعمال الهواري عدي لم تكن مرجع أساسي لنا و ذكرناها على سبيل جرد الأعمال التي أنجزت تحت راية علم الاجتماع السياسي الخاصة بموضوع و ميدان البحث و فقط و من بينها :

- Addi. L : L'Algérie et la démocratie : crise du pouvoir dans l'Algérie contemporaine. Paris, Edition la découverte, 1995.

إشكالية السلطة السياسية و أزمة شرعية السلطة في الجزائر من خلال تحليل سوسيو-سياسي للنظام السياسي الجزائري و أزمة الشرعية بين المؤسسة العسكرية و التيار الإسلامي آنذاك، أين أقترح ما سماه التراجع أو التقهقر المجدي و النافع أو الخصب « La régression féconde »؛ إن أهم شيء يعاب فيه على دراسات الهواري عدي هو غياب البحث الميداني الحقيقي و كذلك المقاربة نوعا السوسولوجية الكلية « macro-sociologie » .

أما عند الدارسين الأجانب (خاصة الغربيين) نسجل الدراسة التي قام بها كل من جون لوكا و جون كلود فتان و التي كانت من جزأين الأولى تحت عنوان : الجزائر السياسية: التاريخ و المجتمع؛ و الثانية : الجزائر السياسية : المؤسسات و النظام (1). هذه الدراسة و إن قدمت إضافة في التحليل السوسيو-سياسي للمجتمع السياسي و مؤسساته السياسية و طبيعة النظام بعد الاستقلال، و لكنها غي العمق كانت امتداد للمدرسة الاستعمارية و تحليلاتها العقيمة.

بالتالي فالمقاربة السوسيو- سياسية للمجتمعات المغاربية عامة و الجزائري خاصة لم تزد الظاهرة الاجتماعية إلا تشويها و تناقضا في هذه المجتمعات ، فهي لا يمكن أن تكون مرتكز صلب في دراسة هذه المجتمعات.

(1) CF à Vatin J-C : L'Algérie politique : Histoire et société. Paris, édition Presse FNSP, 1974.

- Vatin. J-C et Leca. J : L'Algérie politique : institutions et régimes. Paris, édition Presse FNSP, 1975.

إن أهم استنتاج يمكن التوصل إليه في المقاربات النظرية الأولى التي تناولت موضوع البحث بالدراسة و التحليل في المجتمعات العربية عامة و المغاربية بصفة أدق، هو إخفاق المدرستين الانقسامية و التجزئية في إيجاد إجابات مقبولة إبستيمولوجيا و معرفيا لهذه المجتمعات؛ فإن كانت المدرسة الكولونيالية واضحة و جلية ببعدها العرقي من خلال منطلقها المبني على التمرکز العرقي أو الأثني (*Ethnocentrisme*) ، حيث كان هدفها الأول و الأخير هو خدمة المصالح الاستعمارية السياسية و الاقتصادية؛ فالمدرسة التجزئية حتى و إن شكلت نوع من الإغراء للدارسين المحليين و الأجانب، فهي لم تكن كما قال روني قاليسوا (René Gallissot) إلا الشكل المعدل و المهذب و المعتدل للعرقية (1) . فبالنتيجة كل هذه المدارس الغربية و حتى الماركسية، أسست دراستها من خلال محاولة تطبيق مفاهيم تحليلية، تم تجريبها في مجتمعات أخرى و محاولة توظيفها في مجتمعات المغرب العربي، يطرح العديد من نقاط الظل و الاستفهام، و بالتالي يتحول السؤال إلى إبستيمولوجي منهجي طالما يتكرر: إلى أي درجة تستطيع الأطر المفاهيمية و النظرية و الأطروحات التي أفرزتها هذه المدارس أن تفسر و تحلل البنى الاجتماعية المغاربية؟ من جهة أخرى ما هي حدود أسطورة كونية و عملية المفاهيم في العلوم الاجتماعية؟

إن إسهامات المقاربات السوسيو-سياسية الحديثة ، كانت لبنة و دفعة جديدة في هذه الدراسات ما يعاب عليها بصفة أساسية هو تركيزها فقط على الأطر الحداثية للمجتمع (الدولة، الأحزاب السياسية، المجتمع المدني...) و إهمالها كليا للمسار التاريخي الأزلي لتكوين المجتمعات المحلية المغاربية المتمسك بالطابع العصبي القبلي و غياب شبه تام لمؤسسة السياسي (*Institutionnalisation du politique*) داخل منظومة وضعية (الدولة)، هذا زيادة على إخفاقها الإبستيمولوجي المنهجي من خلال دراستها لــــهذه

(1) Gallissot .R : Sociétés segmentaires et violence politique. In : le concept de classe dans l'analyse des sociétés méditerranéennes. Nice, Publication centre de méditerranée moderne et contemporaine, 1978.

المجتمعات بالأدوات، المناهج و التقنيات التي أنتجت في الغرب لدراسة المجتمعات الغربية. أما المدرسة الخلدونية، فحتى و إن كانت تختلف جذريا عن المقاربات السوسيولوجية و الانثروبولوجية المعاصرة، فإنها استطاعت من خلال صقل تجربة و احتكاك مؤسسها (ابن خلدون) الكبير بالمجتمع و السياسيين أن يؤسس لبذور المحاولات الأولى و الجادة و المترفعة عن الخلفيات الايديولوجية و النفعية السياسية و المادية التي طبعت الدراسات المعاصرة (الكولونيالية و التجزئية و حتى الماركسية) (1)؛ و بهذا يمكن أن تكون بديل حقيقي للدراسة الانثروبولوجية المعاصرة للمجتمعات المغاربية كما يقول عالم الاجتماع الجزائري جمال الدين غريد (2).

كإستنتاج، ألم يحن الوقت بعد لطرح مشروع أنثروبولوجية مغاربية بديلة نابعة من تاريخنا الاجتماعي المحلي و ثقافتنا المترسبة عبر التاريخ؟ تأخذ بالحسبان إشكالية الداخلي و الخارجي (Emic and Etic) في مسار لإعادة التأسيس لهذا العلم؟

(1) إرجع في المسألة العمل القيم لعبد القادر جغلول : الإشكاليات التاريخية : في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون ... مرجع سابق.

(2) حول الدور المفصلي في فهم و دراسة المجتمع الجزائري ارجع إلى جمال الدين غريد خاصة في مؤلفه :

Guerid. D : L'entrée en sociologie : Les limites de l'universelle européen. Alger, édition publisud, 2013.
« C'est dans notre patrimoine qu'il faut chercher et, vue l'adéquation parfaite société algérienne – conception khaldounienne, il est naturel et logique de prendre le khaldounisme comme base pour la construction d'une troisième idéologie et d'une troisième voie pour le développement économique et social. » p 206.

الفصل الثالث

البنى الاجتماعية و السياسية المحلية:

الثابت و المتحول

لقد اشتغلت الانثروبولوجية السياسية بشكل عام و الانثروبولوجية السياسية المغاربية بشكل خاص، على معطى أساسي ألا و هو: عملية بحث متواصلة و بدون كلل على كل ما هو تقليدي و رث، و محاولة نفض الغبار عليه و إعادته إلى واجهات الأحداث البحثية الأكاديمية المعرفية و السياسية الإستراتيجية الدولية، فعلى مستوى المورفولوجية الاجتماعية من خلال البناءات التقليدية (العرق، الاثنية، القبيلة، عشيرة...الخ)، و على المستوى السياسي من خلال عدم قابلية بعض المجتمعات الجنوبية لمفهوم و منطق الدولة (مجتمعات لا-دولة) (1)، على المستوى الاقتصادي من خلال التركيز على الطابع الما- قبل الرأسمالي، و المستندة على مبدأ الاكتفاء الذاتي، و بعض الأحيان المجتمعات المياهية المعتمدة على نمط الإنتاج الأسيوي كنموذج حسب التحليل الماركسي.

إن على مستوى المغرب العربي كانت البناءات القبلية لهذه المجتمعات في قلب العملية البحثية، و هذا بسبب ما لها من ارتدادات على المستوى السياسي، من خلال انتقاد الأطر السياسية المؤسسة للسلطة السياسية المركزية للدولة و للقوانين الوضعية، الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني.

لكن نحن نجد أن هذا النمط من التحليل و الإطار المفاهيمي في صلب موضوع ما يسمى حاليا بإعادة التفكير و التجديد للفكر الاجتماعي بشكل عام، و الانثروبولوجيا بشكل خاص كما سماها فرنسيس أفرقان (F. Affergan) (2). ففي عالم يتميز خاصة بمسار للعولمة، تصبح عمليه التفكيك المفاهيمي و النظري لبعض المسلمات أكثر من ضرورة بل حتمية ابستمولوجية لا مفر منها؛ بذلك فما هي القبيلة، العرش، العصبية، البنى الاجتماعية، الدولة، السلطة السياسية، المجموعات الاجتماعية هي لب التحليل في هذا الفصل.

(1) Clastre. P : La société contre L'Etat. Paris, Minuit, 1974.

(2) Affergan. F : La pluralité des mondes : vers une autre anthropologie. Paris, édition Albin Michel, 1997.

- أ- المبحث الأول : البنى الاجتماعية : الأصل و المفهوم.

إن مفهوم البنية الاجتماعية هو نتاج بالدرجة الأولى إلى الاستخدام الأول لمفهوم البنية (la structure) هو في الأصل لاتيني (Structure de struere, construire)، و الذي طبق في المقام الأول على الهندسة المعمارية ثم انتقل تطبيقه إلى البيولوجيا، فنلاحظ أن الاستعمال الأول لهذا المفهوم (البنية) يعود إلى هاربرت سباسنر (Spencer . H : 1858) أين قام بتحليله من خلال المماثلة بين الكائن البيولوجي الحي و المجتمع أين وُظف مفهوم البناء سنة 1858، ثم دمج مع الوظيفة (La fonction) ، حيث سوف يكون لها تأثير كبير على استعمال مفهوم البنية الاجتماعية و دورها في تطور علم الاجتماع؛ خلال نفس الفترة تقريبا سنة (1859) يستعمل كارل ماركس لأول مرة هذا المفهوم في مؤلفه نقد الاقتصاد السياسي، أين يكتب "البنية التحتية الاقتصادية للمجتمع هي القاعدة الحقيقية التي من خلالها تبنى البنى الفوقية للمجتمع (السياسية القانونية للمجتمع).

فنلاحظ بعد أن تطورت الانثروبولوجيا الاجتماعية و علم الاجتماع، وضعت هذه التخصصات من مفهوم البنية الاجتماعية مفتاح لفهم مجمل العلاقات الاجتماعية، حيث أنه من الصعب جدا إعطاء تعريف واحد و أوجد لهذا المصطلح برأي روبر ميرتون (Merton.R.K :1975) فقد أكد ريمون بودون (Boudon.R :1968) أن تعريفات البنية تختلف بشكل أساسي وفق الوظيفة التي تنسب إليها، فهي وظيفة وصفية إذا كانت تشير فقط إلى الميزة الشكلية لموضوع من الواقع الاجتماعي، و كشفية إذا كان استعمالها لتشير إلى صياغة فرضية الاهتمام بهذه الميزة الشكلية، ففي الحالة الأولى يرتبط مفهوم البنية بتعريف استقرائي و يطبق على الواقع التجريبي و في الحالة الثانية يرتبط بتعريف "فعال" يطبق على نماذج مستخلصة من الواقع التجريبي.

ففي تاريخ علم الاجتماع و الانثروبولوجيا كان هذا المصطلح مستعمل خاصة من طرف رواد المدرسة الوظيفية، بدءا من إميل دوركهايم وصولا إلى المدرسة الوظيفية أو حتى

ما يمكن أن نسميه المدرسة البنائية - الوظيفية في بريطانيا (راد كليف براون، ميار فورتس، نادال، ايفنس ريتشارد... الخ)

فلاحظ أن أميل دو كهايم استعمل مفهوم البنية الاجتماعية و دمجها في عملية التوزيع المادي و الاجتماعي للسكان و بالتالي تأثير هذه العوامل على تعقد العلاقات الاجتماعية و بالتالي سيقدم تصور للمورفولوجية الاجتماعية لفهم البيئة الاجتماعية، فقد كتب دو كهايم في تقسيم العمل الاجتماعي " كل شيء آخر هو بنية المجتمعات أين يكون التضامن العضوي ضروري " ؛ أما راد كليف براون (Radcliffe - Brown :1940)، فيبقى على المماثلة العضوية بين الكائن العضوي و المجتمع، فيؤكد على التفريق بين البنية الوظيفية و التكامل بين مختلف العناصر المكونة للمجتمع البشري فيقول " إن من خلال دراستنا للبنية الاجتماعية، فالواقع الذي نحن أمامه هو مجمل العلاقات القابلة للملاحظة ... و التي تجمع الكائنات الإنسانية فيما بينها... فهي بالتالي تتمثل " في تعريف شكل البنية؛" أما مع نادال (Nadel . F) من خلال مؤلفه "نظرية البنية الاجتماعية" فهو يمثل من خلال مؤلفه هذا نقدا نظريا كبيرا، أين يؤكد على " البنية و مفهوم العلاقات ، الترابط المتبادل و تناغم الأجزاء داخل الكل " (1)؛ لقد قام ميار فورتس (Meyer Fortes) بتوجيه مفاهيم البنية الاجتماعية في اتجاهات مختلفة دون أن تقوم التنظيمات المقترحة بدمج البعد الزمني في البنية مع مراعاة التوترات و النزاعات و منح اهتمام أكبر للخيارات الفردية، و التغيرات الشكلية الناجمة عنها و الاعتراف بتعدد البنى، من خلال قطع صلتها مع المعنى التجريبي للمفهوم. فتشير أعمال ايفنس بريتشارد إلى منعطف ملحوظ لوجهة النظرية هذه، و هو منعطف أشار إليه لويس ديمون (Louis Demont)، فمن المؤكد أنه ينظر إلى البنية الاجتماعية على أنها كل رابط بين الجماعات شريطة أن يكون مزودا بـدرجة

(1) Nadel. S. F : la théorie de la structure sociale. Paris, minuit, 1968. P 4.

تلاحم و ثبات عالية، لكن ذلك حسب إيفنس بريتشارد يثبت أن هوية كل جماعة عند شعب النوير تتمثل في الروابط التي تقيمها مع جماعات أخرى و التي تتخذ أحيانا أشكال انقسام و أحيانا أخرى التحام (fusion et fission).

إن الفضل يعود إلى كلود لوفي ستروس في إدخال مفهوم البنية في الانثروبولوجيا البنيوية-الوظيفية البريطانية بالنمط المنطقي للغة، من أجل تحليل مواضيع القرابة ثم الأساطير، و بشكل عام من أجل دراسة الوظيفة الرمزية؛ إن المبدأ الأساسي الذي أسس له التحليل البنيوي-الوظيفي هو أن " مفهوم البنية لا ترتبط بالحقيقة إنما بأنماط ناجمة عنها".

إن استعمالنا لمفهوم البنية الاجتماعية في بحثنا هذا لم يكن لغرض الخوض في بعض المسائل الابستمولوجية و المنهجية المتعلقة بها، و إنما بدافع الابتعاد كما قلنا سابقا عن بعض المحاور الموضوعاتية (axe thématique) العديدة التي أخذت مواضيع القبيلة و البنى القبلية عناوين لدراستها (1)، و منها ما هي حتى معاصرة جدا، أين كانت في غالب الأحيان في إطار التحضيرات لشهادة الدكتوراه و من طرف دارسين محليين؛ بالتالي ابستمولوجيا، هل القبيلة و القبلية هو المعنى الواحد و الأساسي المفسر الوحيد لديناميكية المجتمعات المغاربية بصفة عامة و المجتمع الجزائري بصفة خاصة؟

فمصطلح البنية الاجتماعية هو مفهوم شامل، ممكن أن يستوعب بداخله خصوصيات متعددة تتدرج من الشخص إلى المجتمع (la société) أو الجماعة (la communauté)، مروراً بالمجموعات أو المجموعات الفرعية سواء كانت حديثة أو تقليدية؛ فعلى هذا في بحثنا هذا أن نقوم بدراسة وصفية و خاصة تحليلية، لواقع البناء الاجتماعي كبناء، بدءاً من الشخص

(1) نخص بالذكر هنا خاصة أعمال كل من

- Yazid Benhounet : l'Algérie des tribus : le fait tribal dans le haut sud ouest contemporaine. Paris, édition, L'harmattan, 2009.

- كذلك الدكتور منصور مرقومة : القبيلة و السلطة والمجتمع في المغرب العربي، بيروت، دار ابن النديم، 2009. أما في تونس كانت خاصة مع أطروحة الدكتوراه : بوطالب محمد نجيب : سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي.... مرجع سابق.

و كيف تتم عملية البناء الاجتماعي الأولي (تكوين أسرة أو عائلة) من خلال علاقات الزواج و المصاهرة؟ ثم كيف ترتبط في الدراسات الاثنوغرافية و الاستشرافية الكلاسيكية بمفهوم الأبوية (la parenté) و مفهوم النوع (le genre)؟ و كيف هو مرتبط بمنطق تقسيم العمل الاجتماعي المحلي بين كل جنس و تقاسم المجال (داخلي - خارجي) (Dedans - dehors)؟ ثم كيف تتطور هذه البناءات إلى مفهوم المجموعة الاجتماعية (le groupe sociale) و كيف تتبلور المجموعات من خلال امتلاك المجال المسكون و كيف تتأسس من خلال الإقليم المشترك أو من خلال إستراتيجيات الروابط الثقافية، الاقتصادية، السياسية؟

فكيف تهيكّل كل هذه المعطيات المجتمع المحلي (la société locale) من خلال مفهوم المجتمع (La société) أو من خلال مفهوم الجماعة (communauté).
فلاحظ أن في البذور الجينية الأولى لتخصص الانثروبولوجيا السياسية مع كل من هنري مين (1861: Maine) و كذلك لويس هنري مورغان (Morgan. L.H) كانت تقسم المجتمعات البشرية إلى نوعين أو قسمين أساسيين:

أ- المجتمعات التي يسيطر فيها التنظيم العائلي و العائلة.

ب- المجتمعات المعتمدة على الفرد.

إن هذا الطرح قدمه فيما بعد عالم الانثروبولوجية لويس ديمون (Louis Dumont) و هذا في تفرقه بين المجتمعات الجماعية (les sociétés holistes) و بين المجتمعات الفردانية (les sociétés individualistes)، فأكد الاكتشاف الحديث هو الانتقال إلى الحداثة من خلال الانتقال من نموذج العلاقات السكنوية إلى العلاقات المبنية على التعاقد؛ و كيف تتأسس فيما بعد نسج العلاقات الاجتماعية بين ما هو أصيل أو محلي و ما هو دخيل و خارجي من خلال خاصة مفهوم " البراني أو البراوية " أو مفهوم المدلل، و كيف

تدرك هذه المجتمعات المحلية مفهوم المجتمع الكلي (la société globale)، و التي تتجسد في بناءها السياسي الإيديولوجي من خلال الدولة الوطنية أو الدولة الأمة و كيف تؤسس الرابطة الاجتماعية محليا و وطنيا؟

إن ما يمكن أن نتفق عليه قبل عرض نتائج الدراسات هو كيف أن للتاريخ دور مهم و أساسي في بلورة البناءات الاجتماعية وهو ما سوف نتطرق إليه لاحقا ولكن تبقى بعض المعطيات الأساسية التي تساهم في تشكيل البنى الاجتماعية و التي قد تكون في بعض الأحيان امتداد لها وخاصة البنية الاقتصادية ، في مختلف تجلياتها أنماط الإنتاج، الصناعة، الفلاحة، التجارة، الثروة، علاقات الأشخاص و المجموعات فيما بينها في عملية تراكم الثروة... الخ، البناءات الفيزيولوجية الاجتماعية و التي تعني فيما تعنيه، علاقات البنى المورفولوجية الاجتماعية بالبيئة المادية و الأيكولوجية و الجغرافية العامة التي تتواجد فيها.

لقد ظلت المدرسة البريطانية في العلوم الاجتماعية بصفة عامة و الانثروبولوجيا بصفة خاصة تتسم بما يسمى (المجتمعية)، على خلاف المدرسة الأمريكية التي كانت تسمى بالانثروبولوجيا (الثقافية)؛ و هذا لأنها اهتمت بالتنظيمات المجتمعية، و البنى المجتمعية، أكثر من اهتمامها بالتصورات و الإيديولوجيات و الثقافات، لكن بحكم تأثرها على غرار المدرسة الفرنسية بالاجتماعيات (السوسيولوجيا)؛ فمن أهم أعلام هذه المدرسة راد كليف براون و الذي استعمل بصفة أساسية في أبحاثه مفهوم البنية، و دمجها مع مفهوم الوظيفة، و هو ما جعل الانثروبولوجيا البريطانية تحمل مفهوم (البنائية-الوظيفية)؛ فعلى خلاف برونيسلاو مالينوسكي الذي أهتم نوعا ما بإظهار البعد الثقافي لمجتمعات بحثه، نلاحظ أن راد كليف براون أهتم بصفة حصرية في دراسته بمحاولة إظهار طبيعة العلاقات الاجتماعية و البنى المجتمعية، أما البنية فيعرفها على النحو التالي: (إن المعاينة أو الملاحظة المباشرة تبين لنا أن الكائنات البشرية تتوحد ضمن شبكة معقدة من العلاقات المجتمعية، و عبارة البنية الاجتماعية إنما تدل على هذه الشبكة من العلاقات القائمة

بالفعل). ففي نفس المدرسة، فإن إيفانس بريتشارد يقول: (إننا نعني بالبنية الاجتماعية علاقات قائمة بين مجموعات، علاقات تتمتع بدرجة معينة من الثبات و الاستمرارية). فنلاحظ أنه إذا كانت المدرسة البريطانية قد أعربت باستمرار، عن تمسكها بمفهوم البنية، فإنها قد أخذت موقف من هذا المفهوم كما طرحه راد كليف براون ، و هذا على امتداد القرن العشرين، و على رأس هذه المواقف موقفهم من مفهوم البنية أصلا. فنلاحظ أن أحد تلامذته المقربين و هو ماير فورتس اعتبر أن البنية أمر تجريبي ، هي تكتشف عن طريق المقارنة، الاستقراء و التحليل انطلاقا من الواقع، فيرى أن هذه البنية هي خاضعة لمجموعة من التوترات و تجاذب القوى التي تؤثر عليها كليا، و هو ما يؤدي إلى توترات و خلافات تؤثر عليها و يجعلها أكثر ديناميكية و أقل ثبات و استمرار مما كان يراه راد كليف براون.

أما إيفانس بريتشارد و هو كذلك من بين تلامذة راد كليف براون، فقد أقر أنه إذا كانت في كل مجتمع ثوابت و عناصر انتظام و ضبط للحياة المجتمعية بشيء من الديمومة فإن البنية تبدو بطبيعتها غير واعية، و أنها بشكل خاص، أقرب إلى (إنشاء العلاقات بين الجماعات منها إلى إنشاءها بين الأفراد). أما عند ريمون فيرث (Raymond firth) و هو كذلك من تلامذة راد كليف براون فقد أكد على أهمية الخيار الفردي في كل شكل من أشكال التنظيم للبنية.

لقد كانت المدرسة البريطانية بصفة عامة ذات توجه و بعد اجتماعي خالص، و هذا بحكم تأثيرها بالمدرسة الفرنسية الدوركهايمية و معارضتها لمفهوم الثقافة و رفضها للتاريخ و التريخانية. لكن مع تطور الوقت طرحت كل هذه المسائل على المحك و الشك و النقد و هذا ابتداء من النصف الثاني من القرن العشرين، فكان مير فورتاس من الأوائل في هذه المدرسة ممن أكدوا على دور الثقافة في البحث الانثروبولوجي السياسي، حيث ركز على دور الاخلاق و القيم و المعتقدات في التحكم في العلاقات المجتمعية (حالة مجتمع التالونسي

في غانا)؛ نفس المنحى ذهب إليه إيفانس بريتشارد مع الازاندي و النوير في السودان، حيث ساهم في التقليل من غلو البنيوية الوظيفية الارثودوكسية.

بناء على هذه القطيعة مع البنائية الكلاسيكية و نظريات دوركهايم و راد كليف براون حول طبيعة البيئة الاجتماعية ، ناد إيفانس بريتشارد بالرجوع إلى التاريخ ليس بمفهوم المادية التاريخية و لكن التاريخ كعامل الزمن قبل كل شيء؛ فهو يضل جزءا لا يتجزأ من فكر البشر و ممارستهم الحالية و من خلاله يمكن أن نفهم كيف سار مجتمع ما إلى ما أُل إليه. من خلال تعريفنا لمفهوم البنية الاجتماعية و استعمالاتها في الانثروبولوجيا و علم الاجتماع، توصلنا إلى أهمية هذا المعطى في الدراسات البريطانية بصفة خاصة و منها انتقلت إلى المدارس الأخرى.

لقد كان استعمال مفهوم البنية الاجتماعية مقرون بصفة وثيقة بمفهوم البيئة السياسية و السياسي بصفة خاصة، فلاحظنا أن المدرسة الوظيفية البريطانية ركزت بصفة أساسية على دراسة مفهوم البنية الاجتماعية للمجتمعات و علاقتها بالوظيفة السياسية؛ و تجلت في أعمال إيفانس بريتشارد و ماير فورتس و أعمال كل من راد كليف براون و ماكس فلوكمان ، أين أكد كلهم على إلزامية فهم العلاقات الاجتماعية للمجتمعات الإفريقية التي درسوها من خلال ربط البنى الاجتماعية بالبنية السياسية لهذه المجتمعات.

- ب - المبحث الثاني : السياسي و البنى السياسية: ضبط المفاهيم.

إن السياسي " Le politique " كلمة هي في أصلها اليوناني تعني المدينة " polis " صفة لكل ما له علاقة بالحضارة في بلاد الإغريق، حيث كانت الحضارة تشمل مجموع المواطنين أو الأشخاص الذين يتمتعون بنفس الحقوق و يشاركون بطريقة أو أخرى بإدارة مصالحهم المشتركة، حيث نلاحظ أنه حتى تعريف أرسطو للسياسة على أنها "فن إدارة شؤون المدينة" أي ممارسة مرتبطة بمفهوم المدينة أو المدينة الدولة " La cité – Etat "؛ أما في المجتمعات المعاصرة فأصبح السياسي مؤسس " institutionnalis  " في مؤسسة الدولة كتنظيم سياسي و التنظيمات التي تنبثق عنها؛ كما أنه يدل على الأحزاب و بصفة أشمل على السلطة " Le pouvoir " التي يتنازعها الأحزاب أو الأشخاص.

أما السياسية " La politique " كإسم ، فإنها تعني فن الحكم، و خاصة حكم دولة أو فن إقامة علاقة مع دولة أو دول أخرى (السياسة الدولية)، تفترض ممارسة سلطة بهدف تأسيس أهداف مشتركة للتعاون بين المجموعات و بهدف حل الخلافات المحتملة فيما بينهم، كما يعود إليها أن تحقق التناغم بين المصالح المتنافرة و أن تؤمن لمجموع المواطنين الظروف المادية و المعنوية التي يستطيع كل شخص أن يعيش فيها بأفضل حال ممكن. و بالتالي فهي تعتبر أن الإنسان هو سياسي بطبعه إذا اقتبسنا مفهوم أرسطو " homo-politicus "، أي بتعبير آخر فصفة السياسي هي ملازمة لكل البشرية و بمختلف مكوناتها.

أما اصطلاحا عند العرب، فإن أول استعمال لمفهوم السياسة مع الشاعرة الخنساء، أما في الاستعمالات الحقيقية أو المرادفة للمفهوم في الكتابات العربية فكانت مختلفة و هو ما سوف نتطرق إليه لاحقا.

بالتالي يمكن إعتبار الظاهرة السياسية أو البنية السياسية هي ذلك الجزء المهم من الكل للظاهرة الاجتماعية أو البنية السياسية في شموليتها، و التي يمكن أن تختزل معظم التجليات التي هي موجودة في المجتمع و تكون صورة مصغرة لها.

لقد أكد عالم الانثروبولوجيا الفرنسي جورج بالوندييه (George Balandier) في أحد دراسته الكلاسيكية و المرجعية الموسومة ب "الأنثروبولوجيا السياسية"، بأن حقل الدراسات الانثروبولوجية يتجاذبه تيارين (2) معرفيين و نظريين أساسيين و هما :

أ - **الأعلويون (Les maximalistes)** : هذا التيار يعتبر أن الإنسان هو حيوان سياسي بطبعه (Homo-politicus)، و يعتبر أرسطو رائدهم، فعلى نفس الخطى يؤكد بونالد أن " لا مجتمع بدون حكومة " ، فهم في الأساس يماثلون بين الوحدة السياسية و المجتمع الكلي، في هذا الصدد قال عالم الانثروبولوجيا س. نادال في دراسته لأسس الأنثروبولوجيا الاجتماعية أنه " عندما نتأمل في مجتمع ما، نجد الوحدة السياسية، و عندما نتكلم عن الأول، نفكر فعلا في الثانية، فالمؤسسات السياسية هي تلك التي تؤمن قيادة أوسع للجماعات القائمة أي المجتمع و الحفاظ عليه." (1). لقد سار رواد الأنثروبولوجيا البريطانية على غرار إيدموند ليتش (Leach. E) على نفس هذا الطرح عندما أكد على المساواة و الوحدة السياسية، نفس الشيء مع راد كليف براون عندما حدد التنظيم السياسي على أنه " ذلك الوجه من التنظيم العام الذي يؤمن إقامة التعاون الداخلي و الاستقلال الخارجي و الحفاظ عليهما"، فهو بذلك يعتبر السياسي عنصر أساسي و متواجد في كل المجتمعات.

(1) بالوندييه جورج : الأنثروبولوجيا السياسية، بيروت، منشورات مركز الإنماء العربي، 1986. ص30.

أ - الأذنيون (Les minimalistes) : أما الأذنيون فيبدون سلبيون و غامضون من حيث إدراكهم و تعريفهم لمفهوم السياسي، فيؤكدون على أن صفة السياسي ليست متواجدة و لصيقة بكل المجتمعات البشرية، فهناك بعض التنظيمات البشرية لا يمكن أن نطلق عليها صفة المجتمعات السياسية. فباستثناء ماكس فيبر الذي أستطاع التذكير بأسبقية السياسة على الدولة و التي ما هي سوى مظهر من مظاهر تاريخية أخرى للسياسي، فهم يعترضون على عامة الظاهرة السياسية؛ فنلاحظ أن برونيسلاو مالينوسكي يؤكد أنه " لا وجود للجماعات السياسية لدى جماعات الفيدا سكان أستراليا الأصليين " كما يؤكد رادفيلد على أن المؤسسات السياسية قد تكون غائبة كلياً في المجتمعات الأكثر بدائية " أما راد كليف براون يعترف في دراسته لجماعة الاندمان، أنه ليس لسكان الجزر أية حكومة منظمة (1).

يقول جورج بالوندييه أن هذه المقاربة لم تكن سوى مظهر من مظاهر العنصرية الضمنية للمجتمعات الغربية، بالتالي للباحث الأنثروبولوجي الغربي، فهي لا يمكن أن تكون مرضية (2)؛ يواصل و يقول أنه من هنا كانت المحاولات التي تهدف إلى كسر الثنائيات في التبسيط، و مقابلة بين مجتمعات قبلية و مجتمعات ذات حكومة مكونة و معقلنة بوضوح، فهي قد تميز الميدان السياسي بالوظائف المؤدات أكثر منها بطرائق التنظيم، و بذلك يتم تعيين عتبة " un seuil " يبدأ منها ظهور الشأن السياسي بوضوح؛ من هنا يؤكد مير (L. Maire) بأن " نطاق السياسي يبدأ حيث ينتهي نطاق القرابة " (3).

من هنا السؤال الأنثروبولوجي السياسي الكبير الذي يطرح، في حالة مجتمعات المغرب العربي عامة و الجزائر بصفة خاصة هو : أين يمكن أن نصنف سوسيولوجيا الحالة

(1) بالاندييه جورج : الأنثروبولوجيا السياسية، مرجع سابق... ص31.

(2) نفس المرجع... ص31.

(3) نفس المرجع... ص31.

المغربية في هذا التصنيف، في ظل ثقل الموروث الاجتماعي، السياسي و الثقافي بالمنطقة؟ فهل يمكن وضعها في خانة المجتمعات المبنية على علاقات القرابة و العلاقات التقليدية (القبيلة ، العرش ، العصبية ...)؟ و هنا تكون منافي لمنطق السياسي و الدولة الحديثة على غرار النموذج الغربي و هو الذي أضحى النموذج المعياري للحدثة السياسية؛ أم نضعها في خانة المجتمعات التي تخطت هذا النمط من التنظيم و أصبحت تتأسس من خلال علاقات سياسية مستقلة على البناات الأخرى، أين يكون السياسي ممؤسا خارج الأطر الاجتماعية المحلية؟

فتاريخيا و إن كان ابن خلدون أكد لنا أنه إلى غاية القرن 14 م (الحقبة التي عاش فيها و كتب حولها)، أن تاريخ المغرب العربي برمته يختزل في وجود عصبية قبلية متعددة، متعايشة في بعض الأحيان، متصارعة غي أغلب الأحيان، و هي المحرك الأساسي للعلاقات السياسية ولسلطة السياسية و مفهوم الملك كما بينا سابقا؛ فتقريبا إذا استندنا إلى الانثروبولوجية السياسية الغربية، فإن نفس التنظيم السوسيو-سياسي يستمر على الأقل إلى غاية البدايات الأولى للإستعمار الفرنسي للمنطقة؛ لكن طبيعة هذه المجتمعات عرفت منحى آخر، بعد الصدمة الحضارية التي عرفتھا المنطقة من خلال الاستعمار الغربي في المقام الأول، و ما كان له من تداعيات سوسيوولوجية على مجتمعات المنطقة، و ما تلاها فيما بعد مع مرحلة ما بعد الاستقلال و بروز الدولة الوطنية، و ظهور موجات التحديث و المسخ و المزج بين ما هو أصيل و ما هو دخيل في مسار كوني يتسم بالعولمة؟

إن هذا الطرح النظري لمنطق السياسة و السياسي و إشكالية التمييز ————— ط (La modélisation) بهذه المجتمعات، هي في لب إشكالية بحثنا هذا، لكن تبقى التجربة أو المسح الإثنوغرافي الميداني وحدها القادرة على رفع اللبس؟

- ج- المبحث الثالث: القبيلة و القبلية: أزمة نموذج أو أزمة مفهوم (1).

إن الإشكال الأول و الخطير على الدارسين في العلوم الاجتماعية عامــــة، و الأنثروبولوجيا خاصة هو تحديد المفهوم و المصطلح المستعمل (ألا و هو القبيلة)، فالإشكال الأساسي يتمثل في عدم قدرة الإثنولوجيا-الأنثروبولوجيا على الاتفاق على الدلالة و المعنى المقصود من المجموعة الاجتماعية التي يوصفون بها القبيلة؛ و كذلك الخلط بينها (القبلية) و بين مفاهيم أنثروبولوجية أخرى على غرار (الإثنية، العشيرة، الأبوية... الخ)، و متى يبدأ وصف القبيلة و متى ينتقل إلى درجة أقل (العشيرة - Le clan) ؟ أو أكبر (الشعب - Le peuple) ؟ و لكن خاصة هل المقصود بالقبيلة هو إطار هويــــاتي (un cadre identitaire) ؟ أو هي إطار للتنظيم الاجتماعي - الاقتصادي - السياسي؟ هذا زيادة على إشكال إبستيمولوجي أساسي يتعلق بإشكالية الترجمة من (tribu) باللغة الفرنسية و tribu باللغة الانجليزية، و خاصة إلى اللغة العربية (القبيلة ، تقبيلت).

إن هذا الخلط و المسخ أدى إلى تسرب هذا المفهوم إلى الخطاب الإعلامي و السياسي ليدل على مجموعة منغلقة، خاصة إذا كانت منغلقة دينيا أو طائفيا. (2) لقد كانت القبلية كمفهوم، هوية و ممارسة الحاضر الأكبر في المجتمعات الامازيغية المحلية بقوة، لكنها تعززت و أخذت منحى سوسيولوجي آخر مع الهجرة العربية الهلالية الكبرى للمنطقة، ابتداء من القرن 11 (1052 م)؛ فإن كانت حاضرة بصفة وجدانية في هــــذه

(1) إن هذا العمل يحيلنا إلى العمل القيم الذي قدمه عالم الأنثروبولوجيا موريس قودلييه (Maurice Godelier) :

Godelier. M : Le concept de tribu : crise d'un concept ou crise des fondements empiriques de l'anthropologie. diogén. N 81. PP 3-28, 1973.

(2) بوطالب محمد نجيب : سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي.... مرجع سابق.

المجتمعات لكنها لم تكن أبدا محل إجماع من حيث الإدراك، حتى في الدين الإسلامي، فإن كان منافي و معارض نوعا ما للعصبية القبلية، لكنها كانت حاضرة في النص القرآني :

« يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ. » صدق الله العظيم، الآية 13 من صورة الحجرات.

أما في الحقل المعرفي السوسولوجي و الأنثروبولوجي، فالإشكال الأساسي هو مسألة تعريف المفهوم و ضبطه، فمن بين التعريفات المقدمة للمفهوم، التعريف اللفظي الذي قدمه ابن منظور في لسان العرب " فيرى ابن الكلبي أن الشعب أكبر من القبيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ... و القبيلة هي الجماعة من الناس أين يكون ثلاثة فصاعدا من قوم شتى كالزنج و الروم و العرب... و ربما كان القبيل من أب واحد كالقبيلة. " (1) و هي بذلك " مجموعة من الناس يتكلمون لهجة واحدة و يسكنون إقليما واحدا مشتركا يعتبرونه ملكا خاصا بهم. " لكن المهم في الأدبيات العربية هو ارتباط مفهوم القبيلة بمفهوم النسب و الانتساب (2)، بذلك أصبحت التدريجية المجموعاتي على النحو التالي :

الجدم	الجمهور	الشعب	القبيلة	العمارة	البطن	الفخذ	العشيرة	الفصيلة	الرهط
Clan	Ethnie	peuple	Tribu	Fraction	Sous-fraction	Segment	clan	Lignage	Famille

أما إجرائيا في علم الإجتماع نجد في قاموس علم الاجتماع ثلاثة مفاهيم :

- هي نسق من التنظيم الاجتماعي يتضمن عدة جماعات محلية، تقطن القبيلة عادة إقليما معيناً و يكتنفها شعور قوي بالتضامن و الوحدة يستند إلى مجموعة من العواطف الأولية.

(1) جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، 15 ج، بيروت، دار صادر، (دست)، ج 11، ص 541.

(2) Bonte. P – Conte. E – Hamés. C – Ouelid Cheikh .A : Ansab : la quête des origines. Anthropologie historique de la société tribale arabe. Paris, édition (MSH), Paris.

- هي تجمع كبير أو صغير من الناس يشغلون إقليما معيناً و يتحدثون اللغة نفسها و تجمعهم علاقات اجتماعية متجانسة ثقافياً.

- هي وحدة متماسكة إجتماعياً ترتبط بإقليم و تعتبر في نظر أعضائها ذات استقلالية سياسية(1).

أما معجم علم الاجتماع فإنه يخلط بين مفهوم القبيلة و الاثنية ، فهو تعريف مستمد من نموذج القبيلة الافريقية.(2)

لقد أكد سعيد إدوارد في نقده للإستشراق و للأنثروبولوجيا، على إلزامية التخلي تماماً على المقاربتين (الأنثروبولوجيا و الإستشراق) في دراسة الظواهر المجتمعية، و ما يترتب على ذلك من التخلي على مفهوم القبيلة كموضوع و مصطلح و مفهوم(3)؛ نفس المنحى أخذته العلوم الاجتماعية في مرحلة ما بعد الإستقلال من خلال هجر موضوع القبيلة و القبيلة، نزع الصبغة الاستعمارية عن العلوم الاجتماعية، و اعتبروها معوق لتطور الدولة - الأمة و ما يعني ذلك من إعادة إنتاج التخلف، و هي من مخلفات الاستعمار الفرنسي.

إن الإشكال الأساسي في الدراسات الإثنو- أنثروبولوجية التي درست الموضوع (القبيلة و القبليّة) في المغرب العربي هو محاولة تشبثها بكل ما هو تقليدي و مناقض للبناء المجتمعي الحداثي، من خلال الاعتماد على مسلمة التنافر بين محاولة بروز الفرد و استقلاليته و مقاومة البناء التقليدي القبلي عامة لهذه النزعة.

(1) غيث محمد عاطف (محرر) : قاموس علم الاجتماع. مصر ، دار المعرفة الجامعية، 1990.

(2) دينكن ميتشل (محرر) : معجم علم الاجتماع. ترجمة و مراجعة إحسان محمد الحسن، ط 2، بيروت، دار الطليعة، 1976.

(3) إستندت هذه النظرة خاصة إلى الأعمال القيمة التي قام بها عالم الأنثروبولوجيا الفرنسي لويس ديمون (Louis Dumont)، حول مسألة الحداثة و ربطها بإشكالية البناء الورفولوجي لهذه المجتمعات ، من خلال إشكالية التفريق بين المجتمعات الفردانية و المجتمعات السهولية الجماعية (Holisme / Individualisme)

إن المعطى القبلي (أو البنى الاجتماعية القبلية)، هو معطى سوسيو-تاريخي راسخ و خاصة لا غبار عليها في مجتمعات المغرب العربي، لكن قوتها و خاصيتها الأساسية هي قدرتها على التخفي و التأقلم مع كل التحولات و التغيرات الطارئة على البناء الاجتماعي - السياسي و الاقتصادي، و ظهورها بأشكال مختلفة؛ فكما قالت الباحثة السوسولوجية المغربية رحمة بورقية في دراستها القيمة للتجمع القبلي لزموه بالمغرب الأقصى " إن غياب القبيلة كمؤسسة إجتماعية إقتصادية ليس معناه غيابها كإطار للإنتماء و الهوية المحلية، ذلك ما يجعل من القبيلة عنصرا من العناصر الثقافية و الاجتماعية التي تشكل موضوع مساومة ... تتبلور الايديولوجيا القبلية اليوم داخل حقل الصراع و التنافس من أجل السلطة أو التقرب من تلك السلطة؛ إن تركيز النخب المحلية لإنتمائها إلى منطقة زموه مع توظيف العلاقات القبلية و القرابية يتأجج خلال اللحظات الحاسمة في التنافس حول السلطة ، التي تكون غالبا الانتخابات الإطارات الملائم لها " (1).

فإذا كان استعمال مفهوم القبيلة في الأدبيات و الممارسات العربية له تاريخ و ماضي عريق، فإن توظيفه في الأنثروبولوجيا هو مرتبط إرتباط عضوي ب بروز هذه الأخيرة، خاصة من طرف رواد النشوءية و التطورية؛ لكن تبقى المقاربة التي قام بها إيفنس بريتشارد لقبائل النوير بجنوب السودان، من أهم الدراسات الأنثروبولوجية التي درست مجتمعات بشرية من زاوية قبلية و تحليلها من خلال التحليل الإنقسامي؛ و إعتبارها الفاعل المحدد للنسق الإقتصادي و السياسي خاصة، الذي تحدد ملامحه الظروف الإيكولوجية و المعاشية (الفلاحة و الرعي)، و هي الظروف التي تحدد أشكال العلاقات و أنواعها؛ فقد أكد إيفنس بريتشارد على مبدأ الإنصهار و الإنشطار (fusion et fission)، و مبدأ التدرج في التحالفات أين يكون لها دور مباشر في التأثير على النظام السياسي المحلي،

(1) إرجع إلى بورقية رحمة : الدولة و السلطة و المجتمع : دراسة في الثابت و المتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب. بيروت ، دار الطليعة، 1991.

فهو مجتمع قبلي بامتياز . (1)

هذه التجربة انتقلت إلى الدراسات الأنثروبولوجية المغاربية (المغرب الأقصى بالضبط) مع أرنست قالنار، من خلال تطبيقه للنظرية الإنقسامية على القبائل المغربية (2)؛ فقد إستعمل قالنار مفهوم القبيلة، للإشارة إلى التجمعات اللغوية الثقافية-الصغيرة و القديمة أو تلك التي تفتقد إلى كينونتها و تكوينها الخاص كأمة؛ فالنموذج الذي قدمه قالنر، هو إمتداد لنموذج إيفنس برينتشارد، مع تركيزه على أن نموذج القبيلة في شمال إفريقيا يتميز بخاصيتين أساسيتين هما : الهامشية و الإنقسام.

لنحلل إسهامات الأنثروبولوجي الفرنسي موريس قودلييه للقبيلة و القبلية في خطابه الأنثروبولوجي، فقد أكد أن " القبيلة هي مجتمع حقيقي... " " ... إن القبيلة في هذه الحالة تعني بعض العشائر و المجموعات الأبوية تسكن إقليما معينا، و تعتبره ملكا لها و تقاثل لأجله بالسلاح." و هو التعريف المستوحى من بعض القبائل البدائية التي درسها من زاوية أنثروبولوجية-إقتصادية، خاصة قبائل البارويا "Les Baruya" (3). أما في مؤلف آخر أكثر حداثة فيعرف القبيلة " على أنها شكل من أشكال المجتمع، يتكون عندما يتحد و يتضامن رجال و نساء يعتبرون أنفسهم أقرباء...على أساس حقيقي أو افتراضي عبر التناسل أو المصاهرة من أجل السيطرة على مجال ترابي محدد، و تملك موارده التي يستغلونها بصفة مشتركة أو خاصة مع الاستعداد للدفاع عنها بالسلاح، و القبيلة تحمل دائما إسما خاصا تعرف به." (4)

(1) CF : Evans-Pritchard. E: les Nuer...op cit p 93.

(2) Gellner. E: The Saints of the atlas... Op cit p 145.

(3) Godelier (M) : Le concept de tribu : crise d'un concept ou crise des fondements empiriques de l'anthropologie... op cit p25.

(4) Godelier (M) : A propos des concepts de tribu, ethnie et Etat.(formes et fonctions du pouvoir politique). Sous Direction de Hosham Dawood : Tribus et pouvoir en terre d'islam. Paris, édition Armand Colin, 2004.

لقد لاقت مقارنة موريس قودلييه، و هو الذي أسس لأنثروبولوجيا متجددة، تعتمد كأساس لها نقد مفهوم القبيلة و القبلية إنتقادا لاذعا من طرف بعض الدارسين المغاربة، الذين إهتموا بالأنثروبولوجية القبلية؛ خاصة من طرف عالم الأنثروبولوجيا المغربي عبد الله حمودي(1)؛ فيقول حمودي في نقده لتعريف القبيلة مع قودلييه حيث يقول "... تتكون عندما يتضامن الرجال و النساء..." فينتقد و يتساءل : هل كان الأنثروبولوجي موريس قودلييه حاضرا معهم عندما اتحدا الرجال و النساء؟ و أنا بدوري أقدم ملاحظة أخرى : هل كان حاضرا معهم عندما حملوا السلاح للدفاع عن مصالحهم؟ و هل كل القبائل تحمل السلاح للدفاع عن مصالحها أو فقط قبائل البروبا التي درسها؟

لكن تبقى مقارنة موريس قودلييه أساسية في التفريق بين الإثنية (ethnie) و القبيلة (tribu)، فيقول أن الإثنية هي بعد هوياتي (une identité) أما القبيلة فلها بعد تنظيمي، أي أنها قادرة على منح سلطة سياسية، و بالتالي سلطة إقتصادية (قادرة على توفير المعاش كما يقول).

عليه، عبد الله حمودي يقدم تعريف إجرائي مختصر للقبيلة " ... يتعلق الأمر بمجموعة يشار إليها غالبا بكلمات قبيلة أو تقبيلت، و لأعضاء هذه المجموعة عموما مجال ترابي يعتبرونه ملكا جماعيا لهم، و يستغلون موارده بناءا على انتمائهم الذين يتفقون هم بأنفسهم على أنه يأتي من أصل مشترك، كما يعتبرون أنفسهم متضامنين في الدفاع على ذلك المجال. و من ناحية أخرى يمارس هؤلاء نمط عيش مرتبط بمفهوم الإكراهات في هذا المجال، و هو نمط يميزهم عن أنماط أخرى، خاصة نمط العيش في المدن و سبله." (2)

يؤكد عبد الله حمودي خاصة على أن كل الدارسين للقبيلة و القبلية في شمال إفريقيا،

(1) عبد الله حمودي : الداخلي و الخارجي في التنظير للظاهرة القبلية - خطوة في طريق تأسيس خطاب أنثروبولوجي مستقل. - مجلة

عمران العدد 5/19 شتاء 2017. نقله من الفرنسية إلى العربية من أصل فرنسي المولدي الأحمر، و راجعه عبد الله حمودي.

(2) نفس المرجع ... ص 20.

كانوا سواء محليين أو أجنب تحت رحمة و تأثير الداخلي و الخارجي (étic/métic)؟

لكن إن كان باحث أنثروبولوجي محلي، ألا و هو يزيد بن هونت في أطروحة دكتوراه التي أنجزها و الموسومة ب"جزائر القبائل : المعطى القبلي في الجنوب الغربي للجزائر" (1) " أن هناك جزائران اثنان (Deux Algérie)، جزائر في الشمال أين إندثرت تماما القبيلة، و جزائر في الجنوب أين مازلت القبيلة حاضرة و مهيكلة للمجتمعات المحلية." فيعتبر هذا حكم قيمي خطير على البحث الأنثروبولوجي، فنحن نقول أنه وحده البحث الإثنوغرافي الميداني هو المحدد لطبيعة البناء الاجتماعي المحلي، و هو ما سوف يكون موضوع دراستنا.

فتاريخيا البناء القبلي هو متواجد و بقوة في الجزائر، فحتى الاستعمار الفرنسي يؤكد على وجود حوالي 667 قبيلة قام بإحصائها، حطمت فيما بعد من طرف الاستعمار نفسه من خلال موجة من الممارسات أهمها على الإطلاق القرارين المشيخيين لسنة 1863 (sénatus consulte) ؛ لكن بعد مسارات متعددة سوف نتطرق إليها لاحقا، استطاع البناء القبلي أن يعيد تشكيل نفسه بطرق مختلفة؛ فقد أكد ريتشارد تاباراز أن من بين خصائص القبلية المغاربية هو مرونتها و قدرتها على التخفي و التأقلم مع الظروف و المتغيرات.

مبدأيا يبقى السؤال الذي طرحه جاك بارك حول ماهية القبيلة الشمال إفريقية مطروحا؟ و لكن هل بإمكاننا أن نتسلل و نغامر في هذا الحقل المعرفي و نطرح تساؤل أكبر : ما طبيعة العصبية أو العصبية المتواجدة في الجزائر و علاقتها بحقل السلطة السياسية عامة و مؤسسة الدولة بصفة أدق؟ و هل يمكن أن تكون بديل للنموذج القبلي في الدراسة الأنثروبولوجية المغاربية على الأقل؟

وحدها الدراسة التاريخية و الميدانية ممكن أن تقدم لنا إجابات شافية؟

(1) Cf à Benhouet. Y : ... op cit.8

الفصل الرابع

المقاربات الأولى للمجتمع المحلي.

- أ - المبحث الأول : الديناميكية السوسيو-تاريخية المحلية.

إن التاريخ الاجتماعي للمجتمع المحلي لوادي تليلات هو تاريخ جد ديناميكي و هذا راجع بالدرجة الأولى، إلى ظاهرة الترحال الكبير الذي تميزت به جل المجموعات البشرية التي مرت بهذا الإقليم.

فالدراسة الانثروبولوجية للمجتمع المحلي لا يستوجب بالضرورة الرجوع إلى الدراسات التاريخية المعمقة للجوانب التاريخية و لا الرجوع بالتفصيل إلى كل المراحل التاريخية التي مر بها هذا المجال، فعلى غرار كل الشمال الإفريقي، كان السكان الأوائل بربر من (قبيلة زناتة، قبيلة هواة، قبيلة سيرات، مصمودة... الخ)، فإن هناك ظاهرة سوسولوجية عامة عمت تقريبا كل النل الوهراني والتمثل في تكوين تشكيلة اجتماعية مختلطة بين العرب و البربر فالبربر تعربوا و العرب تبررو كما قال ابن خلدون، خاصة بعد موجة الغزوات العربية الهلالية الأولى التي غزت النل الوهراني (بني عمر خاصة)، كما قال المستشرق و المؤرخ الفرنسي (Gautier.E.F : 1942) (1) " فإن التغير الكبير الذي طرأ على البنية السكانية للمغرب العربي، في النصف الألفية الأخيرة هو تحولها من بربرية إلى بربرية-عربية".

سنكتفي في هذه الدراسة بالحقبة الأخيرة من العهد العثماني و مرحلة الاستعمار الفرنسي فهاتان المرحلتان تعتبران حاسمتان في تاريخ تكوين المجال المحلي لوادي تليلات.

إبان الحقبة العثمانية كانت القبائل تنقسم إلى قسمين: قبائل المخزن و قبائل الرعاية.

1- المخزن: هي القبائل الموالية للسلطة العثمانية و التي تقوم خاصة بجمع الخراج (Tribut) من قبائل الرعاية الأخرى الخاضعة و زيادة على ذلك تعتبر نوع من الشرطة في

(1)Gautier. E .F : Les siecles obscures du Maghreb...op cit.

التل الوهراني على غرار المخزني في الصحراء و من بين هذه القبائل (قبائل الدواير و الزمالة و جزء كبير من الغرابة).

2- الرعايا: و هي القبائل الخاضعة للسلطة العثمانية (Sujets) على عكس قبائل المخزن و هي الأكثر دفعا للخراج من الأولى و من أهمها في التل الوهراني (جزء من الغرابة، أولاد زير، أولاد علي، الغوالم).

لقد وجد الاستعمار الفرنسي عند دخوله إلى الجزائر، مجتمع منظم على أساس تقليدي (الأغاليك، القبيلة، العرش) فالعثمانيون نظموا المجتمع كما سبق أن ذكرنا على أساس سياسي و اجتماعي في المقام الأول، بالتفريق بين قبائل المخزن و قبائل الرعايا و لكن هذا المصطلح (القبيلة) غامض و غير معرف و غير ثابت تماما.

فكانوا تارة يسمون قبيلة تتكون من عدة فروع أو عروش (Ikhs) بالبربرية ، أو عدة قبائل تحت لواء واحد يسمى الأغاليك مثل ما هو الحال مع أغاليك الزمالة و أغاليك الدواير الذي كان على رأسها أغا (مثل مصطفى بن اسماعيل مع أغاليك الدواير).

بذلك قامت السلطات الاستعمارية إبان الحقبة الأولى للاستعمار بالحفاظ على نفس النمط الموجود إبان الحقبة العثمانية، ثم بعد ذلك قامت بعملية هيكلة و إعادة هيكلة للتنظيم الموجود حتى يتماشى مع سياستها العامة.

أ- الزمالة: تعود هذه التسمية إلى كلمة الزمول (الإقامة) المرادفة للبدو و الترحال (campement) فبطابعهم كقبائل مخزن كانوا من بين الحراس الشخصيين لباي وهران، ففيما كانت وهران محتلة من طرف الإسبان قام الملك المغربي مولاي إسماعيل بحملة عسكرية لوضع هذه المدينة في الخريطة العربية الإسلامية، و تحريرها من الإسبان لكن الحملة توقفت كما يقول المؤرخون، بعدما صعد الملك مولاي اسماعيل إلى قمة جبل هيدور و قال "إنها - أي هران- كالأفعة تحت الحجر تظُر و لا تُظَر" سنة 1700-1701.

فبعدها قامت المجموعات التي رافقت مولاي إسماعيل في الحملة بإقامة في التل الوهراني، وفي سنة 1705 قام باي معسكر (الباي مصطفى بوشلاغم) مدعوم من طرف داي الجزائر، بحملة ضد الإسبان في مدينة وهران، أين دام القتال فيها لمدة 3 سنوات (1705- 1708) تبعت باستسلام الإسبان و خروجهم من مدينة وهران سنة 1708 (التحرير الأول)، لكن الإسبان مكثوا في المرسى الكبير و بذلك بقيت الأمور غير مستقرة، إلى غاية 1792 تاريخ الخروج النهائي للإسبان من كل ناحية وهران (التحرير الثاني).

لقد كانت مشاركة هذه المجموعات المسبقة من حملة مولاي إسماعيل هامة في تحرير مدينة وهران، هذا ما أدى إلى تكوين بعد التحرير من بين القبائل المخزنية المفضلة في التل الوهراني، فأعطيت لهم أراضي الملاتة و طردت المجموعات المتحالفة مع الإسبان و هم خاصة (قبائل بني عمر الشراقة، قبائل بني عمر الغرابية، أولاد علي)، أين يعيشون في جبال تسالة إلى حد الآن.

فبتصنيفها من طرف العثمانيين، كقبائل مخزن (شرطة التل) كانت محل انتقاد و عداء دائم من طرف القبائل الأخرى.

لقد كانت الزمالة غداة العهد العثماني عبارة عن قطب كبير يسمى أغاليك الزمالة و هو في الأصل يتكون من الزمالة الحقيقيين و حميان سيدي صالح و هم يعتبرون الآن أنفسهم مجموعة حميان الحقيقية في التل الوهراني و التي أخرجت من التل الوهراني من طرف الفرنسيين سنة 1856 و أسكنت في مقاطعة أرزيو (سيدي بني عقبة، العقابية)، لكن قبيلة الزمالة الحقيقية كانت مقسمة إلى مجموعتين أو منطقتين هامتين تفصل بينهما خصوصيات طوبوغرافية للأرض هما: تتازات في الشرق و مفتاح في الغرب.

فغادات استسلامهم و تحالفهم مع الفرنسيين بعد معاهدة الكرمة (Valmy) التي وقعها الأمير عبد القادر مع الجنرال دويمشال في 19 جوان 1835 كانت تتربع هذه القبيلة على مساحة تقدر ب 51400 هكتار، فموجب هذه المعاهدة دخلوا الزمالة و الدواوير تحت لواء

فرنسا و أصبحوا من القبائل الأساسية المساندة و المكرسة لعملية الاحتلال الفرنسي فلنرى ماذا قال حولهم الجغرافي الفرنسي (Thinthoin, R : 1947):

(لقد كانوا عوناً لنا - الزمالة - ، فقد ساعدونا في إحتلال إقليم وهران، و دالونا و ساعدونا في إحتلال مستغانم، معسكر، سيدو، الضاية، تيارت، سعيدة، تلمسان، تقدمت... فقد حاربوا إلى صفنا في معارك رشقون ، مولاي اسماعيل، السيقاق، تافنة، شعبة اللحم، سيدي لخضر، سيدي يوسف، الأغواط ... أي قبيلة في الجزائر لم تساعدنا كما ساعدتنا قبيلة الزمالة.(1)

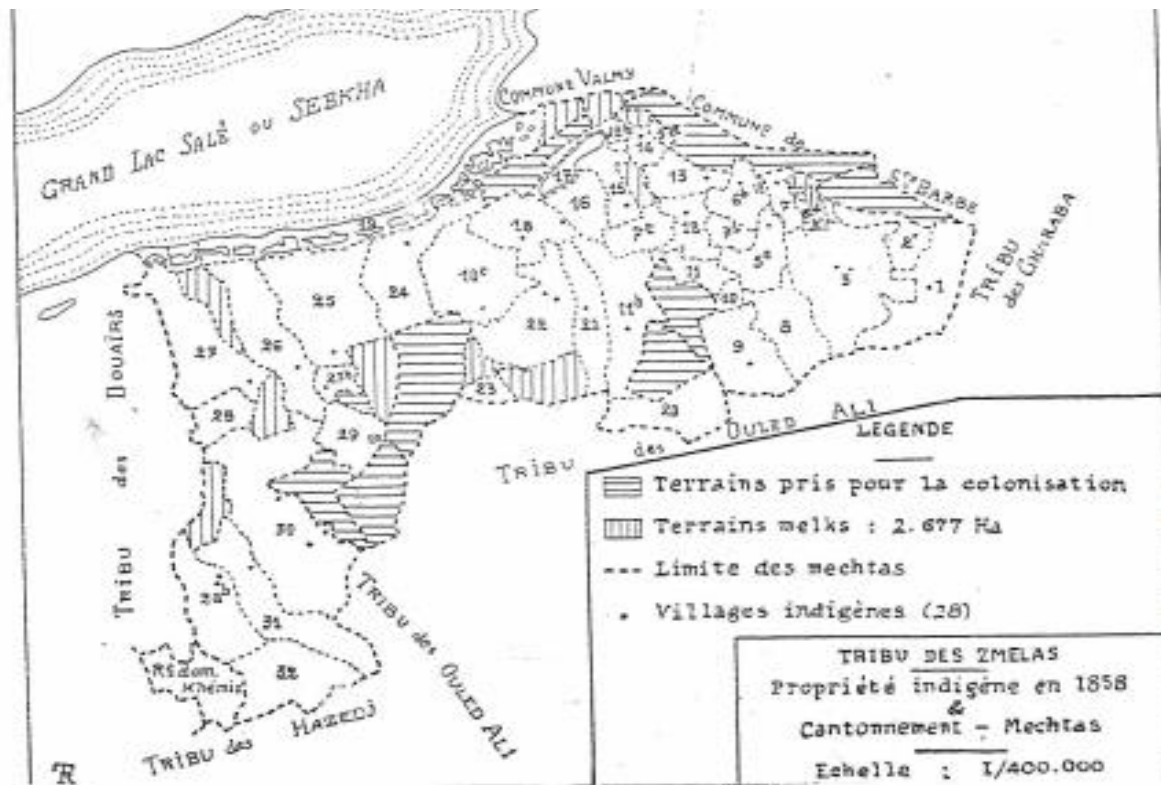
إن هذا الطرح ما يذكره كذلك الأغا بن عودة المزاري أغا الدواير إبان الحقبة الفرنسية و هو ابن أخت الأغا الشهير مصطفى بن اسماعيل في مخطوطه طلوع سعد السعود (2)، حيث يروي كيف كانت المعارك طاحنة بين الدواير و الزمالة من جهة و بين جيش الأمير عبد القادر بين تافنة و وادي الزيتون أين أصيب الحاج المزاري محمد ولد قادي. هذا ما جعلها من القبائل المخزنية المفضلة عند الفرنسيين، لكن هذه القبيلة لم تسلم من نهب الفرنسيين للأراضي الفلاحية لصالح المعمرين.

فبعد تعيينهم كحرص شخصي له، قام باي وهران محمد الكبير سنة 1797 بإعطائهم أراضي في التل الوهراني، و هي أراضي البايك (الدولة العثمانية)، سواء في إطار حق العطلة، أو حق المصادرة، خاصة إلى الأربع عائلات الأولى التي كانت تكون النواة الصلبة لهذه القبيلة و هي كالاتي: الشوايلية، الونازرة، المخاطرية، أولاد بو عامر. ففي الحقبة العثمانية كان إقليم هذه القبيلة يتكون من منطقتين (مفتاح، تنازات) كإقليم، لكن كان يتكون التنظيم الاجتماعي لهذه القبيلة من 3 عروش أو فروع تكون في مجموعها 36 دوار و هي:

(1) Thintoin. R : Colonisation et évolution des genres de vie dans la région ouest d'Oran de 1830-1885, étude de géographie et d'histoire coloniale ; société des imprimeries d'Oran le foque, Oran, 1947. P 41.

(2) الأغا بن عودة المزاري : طلوع سعد السعود. في أخبار وهران و الجزائر و إسبانيا و فرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر. تحقيق الدكتور يحي بوعزيز - الجزء 1- وهران، دار الغرب الإسلامي، 1990.

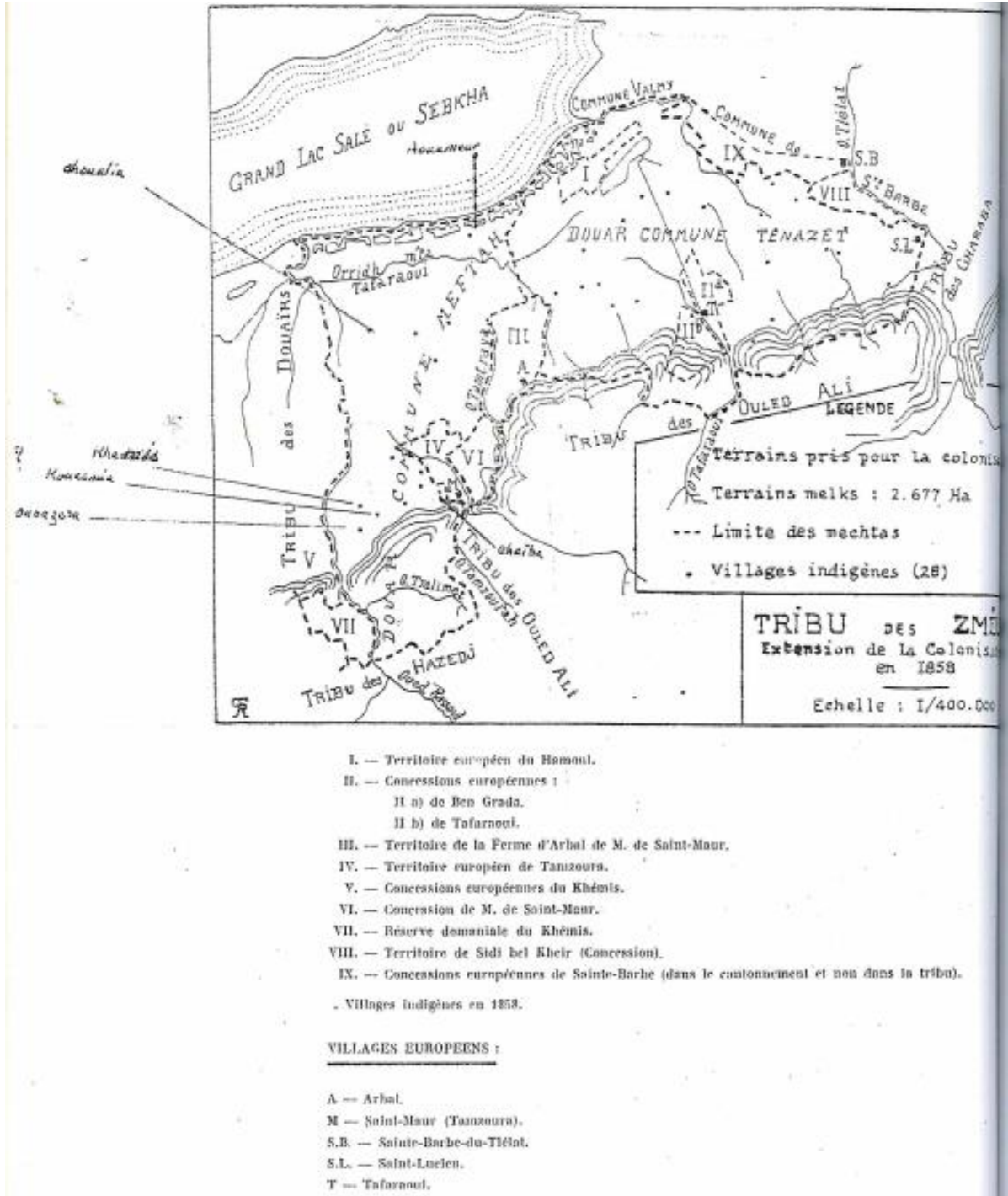
الفصل الرابع : المقاربات الأولى للمجتمع المحلي



Ha		Ha		Réserve domaniale du Khémis-résée au cantonnement des Zmelas — 926 Ha
1. Mounids	867	16. Sahacouma	208	
2. Roucouma	298	17. Doyet et Begheur (sans destination)	172	
3. Oushrani	1.315	18. Domaines et Ouharna	854	
4. Schémali :	57	19. Terrains de parcours (Salines sans destination)	1.390	
4 a	15	20. Terrains de parcours proven' des Ouled Ali (sans destination)	635	
4 b	12	21. M'khalif	640	
5. Kailin :	379	22. Ouled el Hadj Adia	796	
5 a	18	23. Terrains rocheux, (sans destination)	103	
5 b	15	24. El Aouamer	839	
5 t	284	25. Ouled ben Youssef	1.369	
5 q	64	26. M'ktria	1.309	
6. Ouardia :	147	27. Choualla	1.760	
6 a	27	28. Ouzzeru :	1.710	
6 b	120	28 a	794	
7. Mounlek :	469	28 b	131	
7 a	58	29. Koudra et Djouahra	544	
7 b	142	30. Guiza	2.874	
7 t	235	31. Redryda	650	
7 q	14	32. Koudra	849	
8. Koudra, 8	628	Total général	36.549	
9. Saouia, 9	561			
10. Saouia :	765			
10 a	165			
10 b	88			
10 t	512			
11. Gredia :	1.052			
11 a	279			
11 b	773			
12. Habelchis :	725			
12 a	353			
12 b	172			
13. Schémali	130			
14. Bouached	116			
15. Ouedel	174			

خريطة تمثل قبائل النل الوهراني في الحقبة الاستعمارية الفرنسية، المصدر:

Thintoin. R : Colonisation et evolution des genres de vie dans la région ouest d'Oran de 1830-1885, étude de géographie et d'histoire coloniale ; société des imprimeries d'Oran le foque, Oran, 1947.



خريطة تمثل قبائل التل الوهراني في الحقبة الاستعمارية الفرنسية، المصدر:

Thintoin. R : Colonisation et evolution des genres de vie dans la région ouest d'Oran de 1830-1885, étude de géographie et d'histoire coloniale ; société des imprimeries d'Oran le foque, Oran, 1947.

أ- المالك، المفاتحية (مفتاح)، الدواونة، الوهرانية، السحاورية، الكحايلية، الواردية، الشقاليل، القدارة، الموادة... الخ. (1)

ب- القرايدية، أولاد الحاج عدة، المخاليف، الرواشد، المراحبة، القدارة، الزوابرية، أوداف، الصعادلة، الوهارنية.

ج- المقادرية، الشوايلية، القدارة، أولاد بن يوسف، الشعابية، القواسمية، العوامر، الونزارة.

في سنة 1858 كان هذا الإقليم، متكون من مجموعتين هما:

التنازات: إلى الشرق على إقليم يقدر ب: 16521 هكتار، بعدد سكان يقدر ب : 4553 شخص.

مفتاح: إلى الغرب بمساحة إجمالية تقدر ب: 14381 هكتار، عدد سكان يقدر ب: 2620 شخص (انظر الخريطة السابقة حول دواوير و ملكية الزمالة).

على غرار قبيلة الدواير، الزمالة متكونة من أفاق متعددة و هي كآلاتي: فما عدا الوهارنية (أهل الوهراني) الذين ينتسبون إلى أولاد سيدي يحي (شرفاء من المغرب) و الونازرة و القواسمية الذين ينتسبون إلى المغاربة (طنجة) مختلطين بالإسبان فالأجزاء الأخرى تتكون من الأفاق التالية:

(1) من أجل التطرق بإسهاب إلى تاريخ القبيلة إرجع خاصة إلى :

- الأغا بن عودة المزاري : طلوع سعد السعود. في أخبار وهران و الجزائر و إسبانيا و فرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر... الجزء 1 و 2. مرجع سابق.

- محمد بن يوسف الزباني : دليل الحيران و أنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تحقيق و تقديم الشيخ المهدي البوعبلي، الجزائر، دار المعرفة الدولية للنشر و التوزيع، 2013.

- 1- المخاليف - الصحراوي- أولاد الحاج عدة - الصحاولة: بني زروال (الشلف حالياً).
- 2- المالك: من قبيلة الزدامة، بفرندة تيارت.
- 3- العزايضة: أولاد ميمون من بني عمر.
- 4- الشقاليل: أولاد أحمد (غليزان).
- 5- الدوايمية: الحساسنة (سعيدة).
- 6- الحباشية: (حبشي) والقرابدية، أولاد نايل.
- 7- أوداف: من فرع حميان الذي أسكن من طرف الفرنسيين في إقليم أرزيو.
- 8- المخاطرية: الزوايرية، السبايية (الشلف حالياً).
- 9- الخدايدة: قويزة من جبل فونت بمنطقة مليانة (عين الدفلى).
- 10- الصوالحية: قبيلة من الأشراف أولاد صالح بني عمر.
- 11- المهارزة (مهراز): بني عمر.

فبطبيعة الحال ما يمكن استخلاصه حول هذه القبيلة أو هذا الأغاليك، هو أنها قبيلة مخزنية مفضلة عند العثمانيين وكذلك عند الفرنسيين وهي مكونة من أجزاء وأفاق متعددة ومختلفة كان يغلب عليها في الأول الطابع الشبه - الترحالي (semi-nomadisme) بعد ذلك حاول العثمانيين ثم بعد ذلك الفرنسيين تثبيتها في مجال معين، أين كان الهدف منه في الأول سياسي سنتحدث على المخالفات التي خلفها لاحقاً.

ب- الغوالم: وهم السكان المحليين الذين ينسبون إلى الولي الصالح سيدي غالم، وهو غالم، بن هلال، بن رضى، بن كريش، بن يعقوب، بن عمر، بن زهية، وهو من الطائف بالعربية السعودية، فساكن بني عمر (القبائل الهلالية اليمينية) الذين أجبروا القبائل البربرية (قبيلة الزناتة خاصة) على مغادرة التل الوهراني والإقامة في أقاليمهم.

إن جل سكان هذه القبائل أو هذه المجموعات هم عرب بني عمر (1) جاءوا بحثا عن الكلاء، وهي كالأتي: (أولاد زير في ضواحي بوحجر، أولاد إبراهيم، سيدي دحو) (حزاج في جبال تسالة)، (أولاد علي إلى الشرق من تسالة، جنين، أولاد علي، عين البرد... الخ) ففي 1853 وكما بينت الخريطة كانوا مقسمين إلى ثلاثة قبائل تقريبا: (قبيلة بني عمر الغرابية، أولاد زير) و (بني عمر الشراقة، قبيلة حزاج) و (أولاد علي إلى الشرق من تسالة)، هذه القبائل (قبائل بني عمر) قد ساعدت الإسبان ضد الحملة التي قام بها الملك الغربي مولاي إسماعيل لتحرير وهران، من خلال تحالفهم مع الإسبان و(1665)، فعندما هزم الباي مصطفى بوشلاغم الإسبان سنة 1708 بمساعدة قبائل الزمالة طردت هذه المجموعات إلى جبال تسالة أين مازلت تعيش إلى حد الآن.

فأول التقاء بين المجموعتين (الزمالة) و (الغوالم)، كان في وضعية حرب، فقد كانت هذه المجموعة قبائل رعايا (sujet) أما في الحقبة الاستعمارية فقد رفضت بدورها دفع الخراج و الاعتراف بسلطة الأمير عبد القادر (1833)، لكن من دون أن تصل إلى حد طلب الحماية من الاستعمار الفرنسي مثل (الزمالة، الدواير)، ولكنها استسلمت إلى السلطات الاستعمارية، بعد القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر في التل الوهراني سنة 1842.

فحاليا مجموعة الغوالم يسكنون خاصة في جبال تسالة، دوار سيدي غالم، والبلدة الأوروبية طفراوي، زيادة على بعض المناطق الأخرى خارج نطاق ولاية وهران (جنين مسكين، عين البرد، أولاد علي) و الذين كلهم ينتسبون إل وليهم الصالح (سيدي غالم)، فكل هذه المجموعات نسبت إلى الولي الصالح وتقيم له (وعدة) في كل خريف للالتقاء تكريما له في ضريحه بأعالي سيدي غالم (جبال تسالة).

(1) من أجل التطرق بإسهاب إلى تاريخ بني عمر إرجع خاصة إلى :

عبد القادر المشرفي الجزائري: بهجة الناظر. في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانين بوهران من الأعراب كيني عامر. تحقيق و تقديم محمد بن عبد الكريم، الجزائر، دار الوعي، الطبعة الأولى 2017.

ج- **الغرابية**: تعود هذه التسمية (الغرابية)، أو العبيد الغرابية نسبة إلى وقوعها إلى الغرب من القبيلة الأخرى (الشراقة) من شرق منطقة الظهرة إلى غاية غليزان، نسبة إلى موقعها الطبوغرافي في الغرب وهذا الاسم يرجع إلى عصر التثبيبات إبان الحقبة العثمانية.(1)

فعلى غرار القبائل التلية الأخرى التي سبق ذكرها، فهي تتكون من أجزاء متعددة أقدمتها فيما بينها السلطات العثمانية للقضاء على قوة واستبداد يمكن تقوم به القبيلة في الجزائر، فنجد أن بعض الأجزاء المكونة لهذه القبيلة هي من المجموعات الناجية من حملة مولاي إسماعيل، عكس القبائل الأخرى كانت هذه القبيلة مقسمة إلى قسمين: أجزاء مخزنية وأجزاء رعايا، لكن الأغلبية كانت أجزاء مخزنية، فمشاركتها في حملة مولاي إسماعيل ثم بعد ذلك حملة الباي مصطفى بوشلاغم سنة 1708 في تحرير وهران، جعلت منها من بين القبائل المفضلة في التل الوهراني، فأصبحت تتربع على إقليم يقدر بحوالي 85000 هكتار، وأصبح في إقليمها غابة مولاي إسماعيل، وكذلك المجرى المائي جزءا منه لقبيلة الزمالة سنة 1863 بموجب القرارين المشيخين (Sénatus Consulte) كتعويض على الأراضي التي سلبت منها وكذلك بعض مصادر المياه الأخرى كضاية أم الغلز (أم الغلل).

بدخول الفرنسيين إلى الجزائر 1830 عارضت قبيلة الغرابية هذا الغزو و انضمت إلى مقاومة الأمير عبد القادر منذ البداية، فشاركت في محاصرة وهران، مستغانم و في المعارك الكبرى التي خاضها الأمير عبد القادر، فبعد معاهدة الكرمة (Valmy) في 19 جوان 1835، أصبحت هذه القبيلة تحت الحماية المباشرة للأمير عبد القادر، و بموجب نفس المعاهدة تحصلت القبيلة على الملاتة التي انتزعت من قبيلة الزمالة و بقيت على هذه الحالة إلى غاية 1842، تاريخ القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر بالمنطقة و استسلام القبائل الموالية له في التل الوهراني.

(1) الأغا بن عودة المزابي : طلوع سعد السعود. في أخبار وهران و الجزائر و إسبانيا و فرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر.... مرجع

فالتنظيم الاستعماري قسمها إلى ستة (06) دواوير، و هذا بموجب المرسوم المؤرخ في 02 مارس 1867، و هي كالتالي: (دوار أم الغلاز، دوار التوميات، دوار العلايمية، دوار عقاز، دوار تليلات، دوار سيدي بوعجمي).

على مستوى بلدية وادي تليلات حاليا يتكون إقليم الغرابة من:

- أهل الغالي: نسبة إلى غالي برحمون، و هم من أجزاء و أفاق متعددة فنجد فيهم عائلة بن زروالي الذين هم من قبيلة بني زروال (الشلف)، عائلة بلهوارى من قبيلة مقورة بزمورة ولاية غليزان (شراقة)، بوخلفة هم من أولاد خلفة بالقرب من عين تموشنت، بحري و مشري من الحشم بمعسكر (جدهم سيدي بن سعد بغريس) و كذلك بعض العائلات الأخرى التي أصلها من دوار أهل العيد (عقاز) مثل (سيرات، فقير، بلخروب) مع بعض بقايا المجموعات الناجية من معركة مولاي إسماعيل

- الرفاصة (برفاس): من سيدي الرفاس من أولاد عوف بمعسكر .

- الزريقة (بلزرق): بقايا من مجموعة الجند لحملة مولاي إسماعيل.

- أهل العيد: من الشلف مختلطين مع عائلات مرابطة أصلها من قبيلة الرزاينة (منطقة البيض) الذين ينتمون إلى المجموعات العربية الهلالية التي استوطنت بمنطقة أرزيو و هم في الأصل (حسانة، عقايبية) و لهم ضريح لجدهم سيدي بن يعقوب (المقبرة).

أهل باهي: يسمون نسبة إلى باهي بن مسعود، هذه العائلة هي الأغلبية في هذا الدوار، (بن مسعود) فلو أخذنا بعين الاعتبار اسم (باهي)، فإن أصل هذه المجموعة هو من قبيلة عشاش بالقرب من باتنة الشرق الجزائري، لكن الأصح هو الأخذ بعين الاعتبار اللقب (بن مسعود) وهذا نسبة إلى (أولاد سيدي مسعود) المساعدة هم في الأصل إلى جانب أولاد سيدي سعيد كانوا شكلوا عرش أولاد بوعامر (من قبيلة الدواير)، الذين استوطنوا (Rio-Salado) وادي المالح حاليا وهم في الأصل من المغرب طردهم السلطان المريني

أبو الحسن سنة 1337، فأقاموا في سعيدة، ثم استوطنوا سهل غريس أين طردوا من طرف قبائل الحشم في القرن 15، بعد ذلك استوطنوا ملاتة في التل الوهراني لبعض الوقت، ففي هذا الدوار هم مختلطين مع عائلات أخرى مثل (بلوعزاني) هم من بقايا جند حملة مولاي إسماعيل معسكري من منطقة زهانة.

- الطبايلة: هم في الأصل ينتسبون إلى عائلة طبال، الذاكرة الجماعية تتحدث على أن أصلهم من منطقة تلمسان (ندرومة)؟ مع وجود عائلة بن خلفه من دوار أهل العيد (عقاز).

ما يمكن استخلاصه من الدراسة التاريخية لتكوين المجال المحلي لوادي تليلات، هو وجود مسار تاريخي مؤسس على أساس جزئي أين كل قبيلة لها حدود تاريخية طوبوغرافية غالبا، فالحدود بين الغرابة و الزمالة هو السكة الحديدية و المجرى المائي و بين الزمالة و الغوالم على أسس جغرافية الزمالة في الملاتة، و الغالم جبال تسالة، هذه الوضعية التي أنتجها المسار التاريخي أدت إلى وجود عملية بناء للهويات الاجتماعية مهيكلة على هذه الأسس.

إن المجموعات الاجتماعية أصبحت مهيكلة على أساس الأقدمية في امتلاك المجال المسكون، فالأشخاص الذين هم أصلا من هذه الأجزاء يعتبرون أنفسهم (أولاد البلاد) من الذين يحق لهم السكن و العيش و الحصول على امتيازات في المجال المحلي، عكس المجموعات و الأشخاص الدخلاء على التشكيلة الاجتماعية المحلية، نلاحظ أن العصبية القبلية هي متجذرة خاصة عند الغوالم، و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى وجود أب روعي واحد سيدي غالم، و كذلك حرة تبادل الزوجات الداخلي (Endogamie) و كذلك خاصة العامل الجغرافي (انعزالهم في قمم جبال تسالة).

حاليا و بعد موجة التغيرات والهجرات الجماعية التي عرفها المجال المحلي أصبح هناك نوعا ما مجال ونسيج اجتماعي محلي غير متجانس (Espace hétérogène)، ففي مرحلة ما بعد الاستقلال خاصة، نزحت إلى المنطقة مجموعات مختلفة خاصة مجموعة (حميان)، وهم في الأصل من الجنوب الوهراني (سعيدة، البيض، مشرية، النعام، عين

الصفراء...) الذين جاؤوا كبدو رحل بحثا غالبا على الكلاء، ثم استوطنوا و أصبحوا ينشطون خاصة في قطاع الفلاحة كيد عاملة إبان مرحلة الثورة الزراعية؛ فالأشخاص المنتمون إلى هذه المجموعة هم حاليا يسيطرون على جزء كبير من الاقتصاد المحلي و هذا بفضل امتلاكهم للأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة بعد عملية الهيكلة التي قامت بها الدولة للعقار الفلاحي سنة 1987، و إنشاء المستثمرات الفلاحية، ثم الإنتقال غلى قانون الامتياز الفلاحي سنة 2010.

انطلاقا من طبيعة الدراسة الانثروبولوجية لموضوع البحث، ينبغي القيام بمقاربة و دراسة هذا الموضوع من زاوية انثوغرافية (مرونوغرافية تحديدا)، فإن كانت الدراسة الانثوغرافية تتميز أولا و قبل كل شيء بطابعها الوصفي لميدان البحث فإن هذا لا يعني أبدا التمسك فقط بالدراسة الوصفية و إهمال الجانب التحليلي و التفسيري لموضوع البحث، فحجر الأساس في مشروع تجديد الفكر الانثروبولوجي، هو التخلي عن المقاربات الكلاسيكية المتمثلة في المونوغرافية محلية، المرتكزة على الجوانب الوصفية لميدان و ظاهرة البحث، و هذا بالتطرق إلى موضوع و ميدان الدراسة من جوانبه الوصفية التي بدورها تمهد لمعرفة الجوانب التفسيرية و التحليلية (anthropologie interprétative) فحسب كليفورد قارترز فإن "الانثروبولوجية يجب أن لا تكون علم تجريبي يبحث على قوانين اجتماعية بل علم تأويلي يبحث عن المعاني"، بذلك يحذو نفس الحذو الذي حداه ماكس فيبر.

فتخصيصنا لفصل كله للمعطيات الأولية لميدان البحث (الجانب الوصفي)، ليس لغرض التركيز على هذا الجانب بل لغرض وصف هذه الظاهرة و الظواهر المراد دراستها في سياقها المعرفي العام، أي إدخال هذه الأخيرة في إطارها الكلي الشامل حتى لا تخضع للبتز و التجزئة، لكن يبقى الهدف النهائي من الدراسة هو معرفة الثقافية المحلية.

لذا سنتطرق إلى الجوانب المورفولوجية و الفزيولوجية الاجتماعية المحلية، حتى نتمكن من الوصول إلى بعض الأجوبة للإشكالية و الأسئلة المطروحة في هذا البحث.

- ب - المبحث الثاني: المعطيات الفيزيائية و الجغرافية.

إن أول و أهم الأشياء التي تخطر على وجدان الدارس لميدان البحث ما هو التسمية أو التسميات المكانية والطوبونيمية (Toponymiques et Anthroponymique).

فما هي التسمية أو التسميات المكرسة محليا، لمختلف مواقع و أماكن ميدان البحث هذا؟ و كيف تبنى هذه الأخيرة وكيف تساهم في الحركية الانثروبولوجية و الاجتماعية المحلية.

تليلات أو وادي تليلات، المهدية، التوميات، المالك، المفاتحية، الشقاليل... الخ كيف نقوم بقراءة أنثروبولوجية لهذه الأسماء؟

يقول جاك بارك في أطروحة دكتوراه دولة التي قدمها حول البنى الاجتماعية للأطلس الأعلى (بلدة سكساوة) بالمغرب، فإن هذه الأسماء تبقى في المغرب العربي عامة دال بلا مدلول (Signifiant sans signifie).

في الأصل بلدة وادي تليلات هي قرية استعمارية بناها المستعمر الفرنسي، إلا أن اسم هذه الأخيرة بربري (أيريد تليلات)، و تعني المكان الذي كان يلتقي فيه السكان الذين كانوا يسكنون التلال المجاورة، لغرض التزود بالماء الصالح للشرب و كذا من أجل سقي الأغنام و المواشي و الأبقار التي كانوا يملكونها في المكان الذي يمر به الوادي و هو بدوره ينبع من مناطق بعيدة نوعا ما في الجنوب (ولاية سيدي بلعباس)، يصب في الأخير في ضاية أم غلاز، فقبل إقامة البلدة الأوروبية كانت تسمى المنطقة كذلك سيدي بلخير، من طرف سكان المحليين و من طرف الاحتلال الفرنسي، هذا بالنسبة لمركز البلدة أما في ما يخص الأماكن الأخرى ففي الغالب تعود إلى العهد العثماني عهد التثبيتات (Fixation)، و الذي أتبع كذلك من طرف الاستعمار الفرنسي و هي كالتالي:

- التوميات: هي في الأصل تسمية تعود لدوار التوميات أحد دواوير الغرابة؛ و هي في الأصل مركز التجمع السكاني (CRP) الذي يدخل في إطار مشروع قسنطينة الذي أتى به شارل دوغول لإخماد الثورة، و ترحيل سكان الدواوير المحلية لمراقبتهم عسكريا.

- المهديّة: هي في الأصل قرية اشتراكية، بنيت في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين في إطار مشروع بناء الألف قرية اشتراكية، و لا تعدو أن تكون تسمية قدمتها الجهات الرسمية للقرية.

- الشقاليل: هو في الأصل من الدواوير المكونة لقبيلة الزمالة، تسمى نسبة إلى عائلة شقلال التي تمثل الأغلبية في الدوار.

- المفاتحية: نفس الشيء مثل دوار شقاليل، و تسمى نسبة إلى عائلة مية مفتاح.

- المالك: نفس الشيء كالدواوير الأولى، و تسمى نسبة إلى عائلة مالك.

و هو ما كان كذلك مع الدواوير الأخرى الواقعة في أقاليم قبيلة الغرابة، فكل دوار يسمى نسبة إلى ما سماه المستعمر الفرنسي (مول الدوار)، و هو كناية على نوع من التمثيل و السلطة التقليدية و المسؤولية الملقاة على هذا الشخص على الدورار الذي ينتمي إليه.

- دوار أهل غالي: نسبة إلى الغالي برحمون، دوار أهل العيد: نسبة إلى العيد بوقدرّة، دوار أهل باهي: نسبة إلى باهي بن مسعود، دوار الطبابلة: نسبة إلى عائلة طبال، دوار الرفافسة: نسبة إلى عائلة برفاس، دوار الزرايقة: نسبة إلى عائلة بلزرق.

إن الدراسة الطوبونيمية و الانثروبونيمية المحلية، هي أكثر تعقيدا من هذه اللمحة الأولية التي قدمناها، فالمسار السسيو-انثروبولوجي المحلي أنتج أقاليم هوياتية معقدة، تتمثل خاصة في عمليات لبناء الانتساب و بناء الهويات على هذا الأساس، فتاريخيا هناك نوع من التقسيم للأقاليم مبني على المنطق الدوار.

- ج - المبحث الثالث: الموقع الجغرافي و التضاريس

إن المجال الفيزيائي و الجغرافي لميدان البحث و الدراسة لا ينحصر فقط في المجال الإداري لوادي تليلات، لكن حددناه بهذه الطريقة حتى لا ندخل في مجالات فيزيائية ليست ذات أهمية و ثانوية بالمقارنة مع ميدان الدراسة.

لذا ارتأينا أن نحدد ميدان الدراسة ببلدية وادي تليلات، كما هو مقسم رسميا، فبلدية وادي تليلات هي تابعة رسميا لولاية وهران، أين تقع تتوسط تقريبا جميع ولايات الغرب الجزائري، (في قلب ثلاث ولايات: وهران، سيدي بلعباس، معسكر) فجغرافيا تقع وادي تليلات على بعد حوالي 25 كلم إلى الجنوب من مقر الولاية (وهران)، 38 كلم إلى الجنوب إلى مدينة أريزو (الميناء، و المنطقة الصناعية).

إن الحدود الحالية لبلدية وادي تليلات ترجع إلى التقسيم الإداري ل : 1984/12/31، فأصبحت البلدية يحدها من الشمال بلدية بوفاطيس و بلدية البرية، من الجنوب بلدية طفراوي، من الشرق بلدية زهانة (ولاية معسكر)، من الغرب بلدية الكرمة، بمساحة إجمالية تقدر ب: 8660 هكتار، بعدما انتزعت منها كل من أراضي طفراوي و البرية، و في نفس التقسيم، فهي تقع في منطقة شبه ساحلية، على بعد حوالي 30 كلم من البحر الأبيض المتوسط..

التضاريس: الدراسة الجغرافية للمجال المحلي، تدل على وجود تقريبا منطقتين هامتين للأراضي على المستوى المحلي: الملاتة، الفلاق (الحمري)

أ- **الملاتة:** فهي تقع إلى الجنوب من سبخة وهران، بين البحيرة المالحة العاقمة لواهران وجبال تسالة جنوبا، على مساحة تقدر ب: 66 ألف هكتار، تغطي 12 كلم عرضا، (من هضبة الحامول إلى غاية جبال تسالة)، و حوالي 50 كلم من الشرق إلى الغرب، فهذه المساحة تنخفض بحوالي 120 متر عن جبال تسالة، بحوالي 90م عند هضبة الحامول.

فمناخ هذه المنطقة هو غالبا المناخ السائد في المناطق الداخلية للساحل، أي التل الوهراني، فهو أكثر جفافا من مناخ الساحل، فالرياح البحرية و الضباب يمرون به إلى غاية جبال تسالة، يتميز مناخ المنطقة بشتاء متوسط التساقطات المطرية و بارد نوع ما، مع صيف حار (معدل سنوي 300 مم إلى 400 مم).

كل هذه العوامل جعلت من منطقة الملائة، محل أنظار و اهتمام خلال جميع الحقب التي مرت بها، ففي الحقبة العثمانية كانت في يد القبائل المخزنية (الزمالة و الغرابية)، أما في الحقبة الاستعمارية الفرنسية كانت في يد المعمرين الكبار أصحاب النفوذ مثل (Jules de Pré de Saint Maur) الذي بدأ في الاستيطان في المنطقة ابتداء من 1844م، و وصل إلى اكتساب حوالي 2034 هكتار من هذه الأراضي، و أسس فيما بعد أول مزرعة نموذجية في الجزائر بسهل ملائة، سنة 1851م.

ب- مفاق (الحمري): و هي أراضي تسمى محليا بالحمري نسبة إلى احمرار أراضيها و التي تتسم بتركيبها الجيولوجي ذات الطابع الصخري نوعا ما، فهي أراضي صخرية، و هي بذلك أقل خصوبة من أراضي الملائة، و لذلك لم تحل محل اهتمام كبير من طرف المجموعات الاجتماعية عبر التاريخ المحلي، فكانت تعتبر من بين الأقاليم التي تشكلها المجموعات المحلية الخارجة عن طاعة السلطة القائمة، تشتهر هذه المنطقة خاصة بزراعة الحبوب و الكروم ولكن الإيجابي فيها هو امتلاكها مصدر هام للمياه، هو ضاية أم الغلاز (أم الغلل) و كانت من أهم العوامل التي ساعدت المجموعات البشرية الأولى على السكن في المجال المحلي لهذه الأراضي، أما مناخها فهو تقريبا نفس مناخ منطقة الملائة، مناخ التل الوهراني المتميز بصيف حار و جاف و شتاء طويل و بارد و ممطر نوعا ما، و من بين المعمرين الفرنسيين الأوائل الذين استوطنوا هذه الأراضي نذكر (Adams). فبذلك يتضح أن البيئة الجغرافية المحلية كانت عبر المسار التاريخي للمنطقة و المهيكلة

الأول لطبيعة الإنسان و طبيعة العلاقات الاجتماعية، و هذا إلى جانب طبعها البنوية المادية و المناخية للمنطقة.

خريطة بلدية وادي تليلات-ولاية وهران

المصدر موقع : google.map

- د - المبحث الرابع: الدراسة الأولية للسكن و السكان.

لقد أعطى عالم الاثنولوجيا الفرنسي مرسل موس في مؤلفه الدليل الاثنوغرافي الأسس العامة للدراسة الاثنوغرافية، فحسب هذا الأخير لا يمكن دراسة ظاهرة اجتماعية ما إلا من خلال دراسة المرفولوجية الاجتماعية و الفيزيولوجية الاجتماعية، عكس آميل دوركهايم، الذي كان يعتبر كل جانب من هذه الجوانب كتخصصات ثانوية في حقل العلوم الاجتماعية، فإن كان كلاهما، و باعتبارهم من الرواد الأوائل للمدرسة الوظيفية، كانوا في سياق منهجي مسطر و مؤطر تبعا لهذه الأسس النظرية، أين انطلقوا في دراساتهم من خلال مبدأ التقليد (Mimétisme)، و هذا بتقليد الخطوات التي قطعتها العلوم الدقيقة، ولذلك نلاحظ استعمالها لمصالح المورفولوجية و الفيزيولوجية... الخ، التي استعملت في الأصل في العلوم الدقيقة (البيولوجيا، الطب خاصة).

فمرسل موس أكد أن المرفولوجية الاجتماعية هي دراسة البيانات المادية للتشكيلة الاجتماعية، أما الفيزيولوجيا الاجتماعية فهي دراسة البنيات في حركتها (Mauss.M 1969)، ففي المورفولوجيا هناك جانبين هامين هما: الجغرافية البشرية و الديمغرافية باختصار هناك الأشخاص (السكان) و الإطار الطبيعي (السكن).

إن اقتربنا الأول لطبيعة السكن و السكان لمجتمع البحث، كانت من خلال الاحتكاك المباشر مع السكان، أين توجد الانطباعات الأولية لتمثلات السكان المحليين للإطار السكني، كيف يهيكل هذا الأخير البنية الاجتماعية عامة، و بنية المجموعات الاجتماعية بالأخص؟ و لهذا فإننا نعطي أهمية بالغة للإطار المادي (السكن) لغرض فهم البنية المورفولوجية للمجموعات الاجتماعية المحلية.

حتى نبدأ الدراسة بأسس صلبة، يجب علينا وضع بنية السكن و السكان محليا، في إطاره الجغرافي و الزماني المحدد، فمنطقة وادي تليلات باعتبارها بلدية في ضواحي مدينة

جزائرية كبيرة و هي وهران، مطلة على البحر الأبيض المتوسط، فهي بذلك خاضعة تقريبا لنفس المسار الذي تعرضت له هذه المدينة في مسار تكوين نواتها الأولى في الحقبة البربرية حوالي (903م) على أقاليم بعض القبائل البربرية المحلية من طرف محمد ابن أبو عوف و بعض مساعديه البحارة القادمين من الأندلس، و هذا لغرض إقامة علاقة تجارية بين الأندلس و إفريقيا و خاصة تلمسان التي أصبحت فيما بعد عاصمة الغرب الأوسط إبان الحكم الزياني، مروراً بالحكم العثماني و الاحتلال الإسباني، وصولاً إلى ما وصلت إليه بعد سقوطها في يد المستعمر الفرنسي 17 أوت 1831 و ما تلاها من بناء جديد، أخذت به الوجه الحالي لها.

فالمسار المحلي لمنطقة وادي تليلات كان تقريبا تابعا لنفس المعطيات التي سبق ذكرها، انطلاقاً من اختيار الموقع إلى آخر المعطيات الأخرى.

1- المسكن: (Habitat): هو الإطار المبني الذي يسكنه الإنسان للعيش، يختلف حسب البيئة الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية للإنسان الذي يريد أن يسكنه هي تختلف حسب اختلاف العوامل التي سبق ذكرها، فنلاحظ أن المجال السكني المحلي هو عبارة أنماط متعددة للمكس، فنجد فيه جل أشكال المساكن، منها التقليدية المحلية (الحوش) و النموذجية مثل (مسكن مركز التجميع السكاني)، و هو عبارة عن نموذج هجين بين المحلي و الأوروبي (المساكن الأوروبية وسط البلدة)، كذلك مساكن الإسبان المعمرين إبان الحقبة الاستعمارية التي تشبه إلى حد كبير المساكن العربية المحلية، العمارات بالبلدة و الخيم بالنسبة للبدو الرحل، هذه الأخيرة تختلف من خيمة إلى أخرى و تتميز عن طريق طبيعتها ولونها أصل البدوي، فمثلا الحمراء تدل على أن أصل هذا الأخير من منطقة العمور (الأغواط) أو شرقي بالتعبير المحلي.

إن الدراسات التي أجريت للبنية الجغرافية و التاريخية المحلية للسكن (خاصة الدراسات التي قام بها المستعمر الفرنسي، من خلال المكاتب العربية)، تبين أن طبيعة المسكن بهذه

المنطقة كانت عبر كل مساره التاريخي غير مستقرة و هذا خاصة بسبب ظاهرة الترحال (Nomadisme) الذي مارسه القبائل البربرية ثم بعد ذلك القبائل العربية - البربرية فيما بعد، و هذا ما تأكده حتى المخطوطات العربية على غرار أبو راس الناصري سنة 1797.

في المراحل الأولى للحقبة الاستعمارية قام المستعمر الفرنسي بأولى الخطوات لتثبيت السكان الرحل في الدواوير، عن طريق المخططات التي أنشأتها المكاتب العربية، أين كان الهدف من البرنامج المسطر هو القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر التي كانت تستمد قوتها من الترحال، خاصة عاصمتها المتنقلة (الزمالة)، و من هذا المنطلق قاموا بتشجيع البناءات الفردية في الدواوير وهذا خاصة عن طريق القرار الذي أصدره الجنيـرال (De Lamoricière) يوم 20 جانفي 1854، الذي ينص البند الخامس منه على تدعيم كل قائد دوار بالأراضي الفلاحية إن توصل إلى إقناع ساكنيه بالسكن في مسكن فردي حتى و إن كان قربي (انظر الملحق).

فاستبدال العقلية السائدة المتمثلة في البدو الرحل بالعقلية الجديدة و المتمثلة في التثبيت وبناء المسكن القار، كانت أولا لغرض مراقبة السكان المحليين و كذلك لإحداث نموذج للعيش شبيه بالمجتمع الأوروبي عامة و الفرنسي خاصة، بذلك شاهدنا بروز دواوير تحتوي على نمط لمساكن نصفه أوروبي و نصفه الآخر تقليدي، فما هو بمسكن حضري و ما هو بمسكن تقليدي (قروي) عند السكان الأصليين، أما بعد الموجات الأولى للاستيطان من طرف المعمرين، قامت السلطات الاستعمارية ببناء البلدات الأوروبية.

بعد 1842 تاريخ الاستلام النهائي للقبائل الخارجة على السيطرة الاستعمارية: بني عمر الغرابة و بني عمر الشراقة، أولاد زير، أولاد علي، قبيلة الغرابة بعد ما تم إخراجها من أراضي الملائة، و بعد استتباب الأمن في هذه الأقاليم ظهرت إلى الوجود المراكز الأوروبية الأولى في التل الوهراني التي صاحبت المراحل الأولى لنزوح المعمرين، فأنشأت كل من

مركز مسرغين و السانية ثم بعد ذلك بلدة وادي تليلات (St Barbe de Tiélat) في منطقة سيدي بلخير، في منطقة تلاقي بين قبيلتي الزمالة و الغرابة قرب الولي الصالح سيدي بلخير. هذه البلدة أسست في الأول للمعمرين الكبار الأوائل، و كذلك لاحتواء الإطارات و العمال بالصناعات الأولى للسكك الحديدية و كذلك مركز تجاري للطرق الوطنية التي أنشأها المستعمر الفرنسي (village rue) ، فهذه البلدة الأوروبية كان أغلب سكانها من المعمرين الفرنسيين الأصليين و كذلك المعمرين من الأصل الإسباني.

أما اليهود الذين كانوا يمتنون التجارة و أقلية من السكان المحليين الأصليين، فكانت المساكن التي يسكنونها فيها مرآة عاكسة للوضعية الاجتماعية و الاقتصادية التي هم فيها، فالفرنسيين كانوا يسكنون غالبا في مزارع فخمة محيطة بمركز البلدة، أما اليهود فكانوا يسكنون غالبا على المحاور الطرقية، و هذا في مسكن به متجر أو مقهى أو شيء من هذا القبيل، أما المعمرين الإسبان فكانوا يسكنون في أحواش جماعية تشبه إلى حد بعيد المساكن العربية المحلية (مثل حوش ميني، ميصاما) الذين كانوا يتسموا بنوع من التجمع الاجتماعي، أدى إلى نوع من التفوق للمنحى الاجتماعي، و هيمنة المجموعة الاجتماعية على الفرد و هو ما تجسد خاصة في الهياكل المشتركة للسكان، فيما كانت البنية الاجتماعية للنمطين الأوليين من السكن (السكان اليهود و السكان الفرنسيين الأصل) تدل على وجود نوع من الاستقلالية للفرد أي الفردانية (Individualisme).

أما لاحقا وإبان الثورة التحريرية قامت السلطات الفرنسية تبدأ بمشروع قسنطينة الذي أقره الرئيس الفرنسي (شارل ديغول) من مدينة قسنطينة، و الهادف لخنق و عزل الثورة عن طريق ترحيل سكان الدواوير إلى مراكز لتجمع السكان (CRP)، لمراقبتهم عسكريا، بعد أن تم اكتشاف نشاط لجيش التحرير الوطني بدوار أهل باهي و دوار الطبايلة في مارس 1957، فقامت السلطات الاستعمارية بحرق هذه الدواوير، مما أدى إلى تشرد السكان و نزوحهم إلى مركز بدلية وادي تليلات و مدينة وهران و بعض البلديات الأخرى المجاورة، و

بعدها قامت هذه السلطات ببناء مركز لتجميع السكان المحليين ما بين 1958 و 1959، سميت قرية التوميات نسبة إلى دوار التوميات (الذي هو أحد الدواوير المكونة لإقليم الغرابة)، إن الشيء المهم و الخطير جدا في عملية الترحيل هذه هو إنتهاج سلطات الاستعمار الفرنسي لمبدأ " فرق تسود "، فأسكنت سكان دوار أهل الغالي في الجانب العلوي من البلدة الجديدة بينما سكان دوار الطبابلة و أهل باهي في أسفل القرية. بذلك حافظت على القديم بين التشكلتين من خلق وضعية مجالية عدوانية بين المجموعتين؛ زادها سؤا هيمنة مجموعة الطبابلة على المنبع المائي الوحيد المتواجد في القرية، مما خلق وضعية عدوانية بين المجموعتين، و هو ما كان له إسقاطات سياسية مازالت متواصلة إلى حد الآن.

فتمط البناء لهذه القرية يتميز بوجود مسكن فردي (حوش) تقدر مساحته بحوالي 150 متر مربع يتكون من غرفة و مطبخ و حوش كبير، فهو يدل على نوع من الذاتية للفرد و العائلة و لكن في الواقع ساكنيه لم يكن لهم مسار اجتماعي أو بالأحرى عقلية للمسكن يتناسب مع هذا الأخير.

2- الجوانب الديمغرافية للسكان: لقد كان هاجس جل السلطات التي مرت بالتل الوهراني (أخص بالذكر الأتراك و الفرنسيين)، إقامة بنية سكانية مقيمة أين يسهل مراقبتها و حكمها، إلا أن ذلك لم يتأتى فعليا إلا مع المستعمر الفرنسي، و هذا بعد المشاريع التي تم إنشاءها المحفزة على الإقامة (Sédentarité)، هذه الوضعية أدت إلى استقرار المجموعات الاجتماعية في أماكن معينة و تقلص بل إنعدام الترحال في مناطق التل الوهراني، و هذا بغض النظر على الترحال الذي مازل يمارسه السكان البدو الرحل النازحين من الجنوب الوهراني (سعيدة، البيض، المشرية، الأغواط... الخ) بحثا عن الكأ.

أ- وادي تليلات (Z.A.U.C.L): فهذا المسار أدى إلى بروز بنية سكانية و ديمغرافية مهيكلت تقريبا على الشكل الأوروبي، ففي المركز أو مركز بلدية وادي تليلات، و هي في الأصل بلدة أوروبية ولكنها الآن معمرة نوعا ما (Urbanisé)، بالنظر إلى الهياكل القاعدية

الجيدة التي تتوفر عليها (تقريبا كل هياكل الحياة العصرية)، فهي تتوفر على شبكة طرقية هامة (برية و سكك حديدية) أدت إلى أن تكون مجال استقطاب للسكان المحليين.

فمن مجمل حوالي (13224) ساكنا خلال الإحصاء العام للسكن و السكان (RGBH 98)، الذي كان فعليا في حوالي جوان 1997 فإن 8747 ساكنا أي نسبة 66,14% من سكان البلدية يسكنون هذا المركز أما عدد الأسر في هذه المنطقة فيقدر في نفس الإحصاء ب(1445) أي نسبة 67,33% من الأسر المتواجدة بتراب البلدية، و هي بذلك أعلى نسبة من الأسر المتواجدة على مستوى البلدية التي يقدر عددها ب 2146 أسرة أما مستوى الأفراد في الأسر فيبلغ حوالي 6,05% فرد في الأسرة و هو بذلك منخفض بالمقارنة مع هو عام في البلدية (6,16) في الأسرة الواحدة.

إضافة إلى وجود مركزين للتجمع الحضري الثانوي (A.U.S) فقريّة التوميات و المهديّة تصنفان رسميا كقرينتين معمرتين و لكنهما ثانويتين بالمقارنة مع مركز البلدية، لكن في الأصل هي عبارة عن قرى هشة التعمير، فقريّة التوميات مازات تتخبط في عدة مشاكل تعيق عملية التعمير، فهاتان القريتان لا تتوفران على هياكل قاعدية تجعل منهما مؤهلتان لكي تكون منها مراكز حضرية.

أ- التوميات (Z.A.U.S I): هي في الأصل كما أن سبق و ذكرنا مركز للتجمع السكاني، بلغ عدد سكانها سنة 1997 (RGBH : 1998): 1664 ساكن أي (12,44%) من التعداد الكلي لسكان البلدية و عدد أسره يقدر ب 256 أسرة أي (11,92%) من عدد الأسر، أما متوسط الأفراد في الأسر فيقدر ب (6,42%) و هي بذلك مرتفعة على المعدل العام للبلدية (6,16) و هو ما يفسر خاصة الثقافة المتواجدة بهذه التجمعات الثانوية.

أ- المهديّة (Z.A.U.S II): تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الكثافة السكانية بعد مركز البلدية ومركز التجمع الحضري الثانوي الأول (التوميات)، يقدر عدد سكانها في نفس

الإحصاء ب: 1145 أي بنسبة (8,65%) من سكان البلدية، أما عدد الأسر فيبلغ حوالي 185 أسرة أي (8,62%) مجموع أسر البلدية، أما معدل الفرد في الأسرة في هذه المنطقة فيبلغ (6,18) وهو بذلك قريب من المعدل العام للبلدية.

أما المنطقة الثالثة هي المنطقة المبعثرة (La zone éparse)، و هي منطقة تشتمل على كل المراكز السكانية و المزارع المجاورة لمركز البلدية و للمركزين الحضريين الثانويين الأول و الثاني خاصة (مالك، الشقاليل، المفاتحية، مزرعة سيدي الهواري، مزرعة عنتر... الخ)، فيبلغ عدد سكان هذه المناطق المبعثرة حوالي (1686) نسمة أي (12,74%) من سكان البلدية و يبلغ عدد الأسر فيها حوالي 260 أسرة، أي (12,11%) من مجموع الأسر بالبلدية، أما معدل الفرد فيبلغ حوالي (6,48%) شخص في الأسرة الواحدة و هو بذلك يمثل أعلى نسبة على مستوى البلدية.

فالجوانب الديموغرافية للسكان على المستوى المحلي تعتبر مرآة عاكسة على ما هو موجود على المستوى الوطني، فحسب نفس هذه الإحصائيات (98 RGBH) فإن الفارق بين الجنسين هو تقريبا ضئيل جدا فنسبة الذكور تبلغ حوالي 50,21% مقابل 49,79% فبذلك الفارق هو 0,42%.

إن مقارنة بسيطة بين إحصاء 1987 و إحصاء 1998 يوضح وجود زيادة تقدر ب 3175 نسمة، أي بزيادة طبيعية تقدر بنسبة (23,87%) و الذي يعود إلى عدة أسباب موضوعية منها على الأخص حركة الهجرات من البلديات و الدواوير المجاورة و كذلك بالنظر إلى المشاريع الإسكانية لسكان الأحياء القصديرية لمدينة سيدي الهواري، حي اللوز، رأس العين بوهران الى هواري بومدين و الاقطاب الحضرية الجديدة.

أما نسبة لمعدل الفرد في الأسرة فهناك تحسن ملحوظ بعد ما كان يبلغ حوالي (7,56%) في إحصاء 1987، في حين بلغ في إحصاء 1998 حوالي (6,16%) أي

بانخفاض بنسبة (1,4%)، هذا التحسن يعود في المقام الأول إلى تحسن الأوضاع الاجتماعية عامة و بالأخص في توزيع السكنات من مجمل الحظيرة البلدية للسكن.

لكن يبقى المشكل العويص الذي تعاني منه البلدية هو النزوح الريفي الكبير لسكان المناطق القروية النائية إلى مركز البلدية و ما يترتب عليه من مشاكل للسكن و السكان محليا، خاصة قطاع الإنتاج الفلاحي (نسبة اليد العاملة 20,1%)، لكن يبقى المهم في كل هذه العملية هو وجود مسار لوضع أنماط للتعريف حديثة (مركز التجمع الحضري لمركز المدينة و مركزين للتجمع الحضري: المهديّة، التوميّات و المنطقة المبعثرة)، بعدما كان مبني بطريقة تقليدية على أساس: (القبيلة، العرش... الخ). لكن التنظيم المعمول به الجديد في مجال الدراسات الديموغرافية لا يعبر بصورة جدية على الحقيقة السوسيلوجية للمجال المحلي.

جدول إحصائي رقم 01

الجدول التخطيطي لعمليات التعداد السكاني حسب المقاطعات لبلدية وادي تليلات الإحصاء العام للسكن و السكان 1998.

قُـدُـمُـاتُ السـكـان										
المجموع	المنطقة	مسكن المبعثرة	مركز التجمع الحضري الثانوي				مركز التجمع الحضري لمركز البلدية			
			مهديه	توميوات						
1635	8,56	140	10,21	167	15,77	258	65,44	1070	البنيات	
1837	8,54	157	8,11	149	13,88	255	69,46	1276	المشغولة	
583	0,6	4	2,22	13	4,28	25	92,79	541	غ.المشغولة	
137	2,91	04	0,72	01	5,1	07	91,24	125	الاستعمال المهني	
2557	6,45	165	6,37	163	11,22	287	75,94	1942	المجموع	
2146	12,11	260	8,62	185	11,92	256	67,33	1445	الأسر	
6640	12,66	841	8,68	577	12,75	847	65,88	4375	ذكور	
6584	12,8	845	8,62	568	12,13	799	66,4	4372	إناث	
13224	12,74	1686	8,65	1145	12,44	1646	66,14	8747	مجموع	
365	19,72	72	5,2	19	7,94	29	67,12	245	الفلاحة	
1688	9,24	156	7,22	122	9,47	160	74,05	1250	أخرى	
2053	11,10	228	6,86	141	9,2	189	72,82	1495	المجموع	
المجموع	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	المجموع والنسب المئوية	

- ه - المبحث الخامس: الحياة الاقتصادية المحلية.

لقد اعتبر مرسل موس ظاهرة تبادل الهبات (ظاهرة اقتصادية) في المقام الأول كفعل اجتماعي شامل يحتوي على ظواهر أخرى (سياسية، قانونية، رمزية...)، فالأطروحة التي قدمها مرسل موس أساسية في فهم تشكيلة اجتماعية ما، فالبنية الاجتماعية و النسق السياسي لوادي تليلات لا يمكن أن تفهم دون فهم البنية الاقتصادية المحلية.

في دراستنا هذه تطرقنا للبنية الاقتصادية لا يعني القراءة الماركسية للظواهر الاجتماعية و السياسية المتمثلة في " أن البنية التحتية للمجتمع هي القاعدة الحقيقية التي تبنى عليها الفوقية القانونية و السياسية" و لا القراءة الفيبرية التي تعتبر أن العقلانية الاقتصادية تؤدي إلى العقلانية السياسية و ليس العكس، بل من منطلق فهم كل ظاهرة و كيف تؤثر و تتأثر بالأخرى (السياسية و الاقتصادية بالأخص).

ففي العهد العثماني كان المجال المحلي مقسم إلى قسمين من القبائل: المخزن، الرعايا، الأولى كانت موالية للسلطة السياسية العثمانية، بينما الثانية خاضعة للأولى و السلطة العثمانية، فقد كانت البنية الاقتصادية فلاحية - رعوية و هي هشة إلى حد كبير. فزيادة على الطابع السكاني الشبه الترحالي، كانت هذه القبائل تتركز على الرعي و تربية المواشي أكثر مما تعتمد على الفلاحة، التي كانت غالبا لغرض الاكتفاء بالمعاش الذاتي للقبيلة، و نادرا ما كانت توجه إلى التجارة الخارجية.

أما في المراحل الأولى من الحقبة الاستعمارية الفرنسية فكانت كما كانت عليه إبان الحقبة العثمانية، كما وصفهم قائد المكتب العربي لوهران (Azéma De Mont gravier) سنة 1847 بخصوص السكان المحليين وبنيتهم الاقتصادية، ويشبها بالحقبة البدائية الأوروبية:

« Les indigènes vivent groupés en douars, sur des points isolés les uns des autres, le plus souvent défrichés, à proximité d'une source ou d'un puits rudimentaire. Ce ne sont pas des villages mais des campements temporaires... » (1)

بعد استسلام القبائل الموالية للأمير عبد القادر و الاستتباب التدريجي للأمن في التل الوهراني، قامت السلطات الاستعمارية بجلب المعمرين الأوائل لغرض السيطرة الاقتصادية لاستكمال السيطرة السياسية و الاجتماعية، بدأت أولى الموجات من المعمرين تصل إلى هذه المنطقة، لكن يبقى القرارين المشيخين لمارس و أبريل 1863 بمثابة الثورة في التشريعات الفرنسية لتغيير البنية الفلاحية و المجتمع الجزائري عامة، فعلى المستوى المحلي كانت الملكية الفردية (ملك) تقريبا غائبة قبل هذا التشريع و هو ما كان يعاب عليه من طرف الفرنسيين في نظرتهم إلى الأهالي.

فتمط الملكية الذي كان سائدا، كان سواء وجود الملكية للبايك الدولة العثمانية، سواء أرض سبية (مشاع)، سواء كان للقبيلة (أراضي العرش) أو للعائلات المكونة للعائلة. بموجب القرارين المشيخين حدد إقليم كل قبيلة و ملكية كل عائلة بدقة، مع التركيز على الملكية الفردية، فقد كان يهدف إلى نوع من التفكيك للقبيلة التي كانت تعتبر العامل الأول المهدد لاستقرار السياسي و الأمني، هذا بالتأكيد على الفردانية.

لقد نصت المادة الأولى من قانون وارنييه (la loi de warnier) على (لا أحد هو مجبر على البقاء في التجمع) و بذلك بدأت تبرز الملكية الفردية عند الأهالي.

لكن و بعد الاستقلال قامت الدولة الجزائرية بسياسات فلاحية مختلفة صبت كلها في

(1) Azéma de Mont gravier, Capitaine d'artillerie attaché aux affaires arabes de la division d'Oran (in, écho D'Oran N° 04, Année, N° 168 du 24 Décembre 1847) OP...cit, Tinthoin, R...op cit. P42

تقويض العمل الذي باشرته السلطات الاستعمارية و هذا من خلال تبني سياسات فلاحية ارتجالية، كان آخرها قانون إنشاء المستثمرات الفلاحية (1987)، فحاليا هو منظم من خلال قانون الامتياز الفلاحي لسنة 2010.

إن الطابع العام الذي يغلب على الاقتصاد المحلي هو أنه اقتصاد نوع ما رعوي- فلاح، إلا أن هناك بعض الصناعات الخفيفة على المستوى المحلي مرتبطة بالقطاع الفلاحي (OAIC-ONAB)، زيادة على بعض المؤسسات الأخرى التي بدأت تنشط على مستوى المناطق الصناعية الجديدة لوادي تليلات (كشركة المشروبات الغازية والكحولية SBOA، مطاحن هبور، مصنع الحليب (حليب هناء)... الخ، هذا زيادة على المصنع القديم للنسيج (Ex : Sonytex)

نلاحظ على المستوى المحلي، كانت هناك بنية فلاحية تتسم في المقام الأول بطابعها الرعوي- الفلاحي يسير نحو الطابع الصناعي، و قد ساعد في ذلك وجود ميناء بوهران ميناء أرزيو، ميناء مستغانم، و توسطها لمعظم ولايات غرب البلاد، مما ساعد على ازدهارها اقتصاديا خاصة بعد تطور البنية التحتية لشبكة المواصلات، فمنطقة وادي تليلات تعتبر حلقة هامة للمواصلات بين جميع أقاليم الغرب الجزائري، ففي العهد الروماني كان هناك طريق يسمى (طريق السلطانية)، يربط ما بين منطقة الشلف و غليزان إلى منطقة مغنية إلى غاية المغرب، فكانت تمر بمحاذاة جبال تسالة إلى جنوب وادي تليلات عبر سلسلة الأطلس التلي، و كانت مستعملة إلى غاية الحقبة العثمانية و الحقبات الأولى من الاستعمار الفرنسي، خاصة من طرف قبائل بني عمر الذين كانوا يعرفونها جيدا.

أما مع العهد الفرنسي فإن عملية الاستعمار الحقيقية تمت عن طريق شبكة الطرق والمواصلات، التي أنشأوها، أما فيما يخص الطرق البرية قامت السلطات في الفترات الأولى بإنجاز الطريق الوطني رقم (6) آنذاك الرابط بين وهران عبر السانية و الكرمة و وادي تليلات و سيق، معسكر إلى غاية سعيدة فيما بعد، ثم بعد ذلك تم إنجاز الطريق

الوطني رقم (13) الرابط بين لعريشة جنوب تلمسان مرورا بسيدي بلعباس، تليلات، عبر البرية مرورا بطفراوي ثم الكرمة، كذلك الطريق الوطني (04) الرابط بين وهران و الجزائر العاصمة عبر أرزيو، لكن بعد الاستقلال أصبحت هذه الشبكة مكونة كما يلي الطريق الوطني رقم (04) يربط بين (وهران - الجزائر) مرورا بوادي تليلات عوضا ما كان يمر بأرزيو و الطريقين الآخرين (N13, W35) بقيا كما هما.

إن المهم في دراسة البنية الاقتصادية و بنية التبادلات بين المجموعات الاجتماعية، هو كيف يهيكل هذا الأخير الصيرورة الاجتماعية و السياسية الكلية الحالية.

- و - المبحث السادس: الأدوار الاجتماعية للمقدس.

يعتبر المقدس (le sacré) من بين أهم الحقول التي تبني العلاقات الاجتماعية في أي مجتمع بشري، فالمقدس لا يمكن حصره في الدين بل هو أوسع يستوعب الدين، الأسطورة، العادات، التقاليد... الخ، فهو تجلي الألوهية في الحياة الاجتماعية، كما قال أميل دوركهايم: " أنه إذا أردنا تشخيص الألوهية في المجتمع، فهو المقدس يقترح الحياة الاجتماعية" (Durkheim. E : 1960)، فعلى غرار تحليلنا للأنساق السابقة للمجتمع (الاقتصادية و التاريخية) السابقة، سنقوم بتحليل هذا النسق (المقدس) في إطار الفعل الاجتماعي الشامل.

ففي دراستنا للمسار التاريخي للمجال الاجتماع المحلي تبين لنا، أن كل مجموعة لهم مجالهم المقدس المتمثل في أولياء الله الصالحين الذين هم في إقليم هذه القبيلة و هم يسمون محليا (سبع قبب)، أي سبعة من القبب و كل قبة لها ولي صالح أما مجموعة قبيلة الغوالم فإن المقدس كما سبق و أن ذكرنا هو سيدي غالم، بذلك فنادرا من نجد عائلة من هذه القبائل لا تسمى واحدا من أولادها ب: (غالم) تبركا بالولي الصالح أما في الغرابة فهناك مجالات متعددة، فكل دوار له مجاله المقدس الخاص به، دوار أهل العيد سيدي البشير، أهل باهي سيدي عبد القادر وأهل غالي رجال مخيس، أما القاسم المشترك هو سيدي بوعجمي بالنسبة لقبائل الغرابة.

أما حالياً فهناك قاسم مشترك بين سكان هذه المجالات ألا و هو سيدي بلخير، الذي من المحتمل أنه عاش في القرن 16 م، فهذا الولي الصالح هو حالياً قاسم مشترك بين جميع السكان المحليين، نجد أن اسم بلخير هو موجود بكثرة على مستوى منطقة وادي تليلات، فلا تكاد تخلو عائلة من هذا الاسم.

محليا القدوسية السائدة، هي عبارة عن ظاهرة دينية في المقام الأول، تتمثل في الديانة بالإسلام ممزوج ببعض التركة للإرث الثقافي التقليدي المحلي، الممثل في طاعة أولياء الله الصالحين، فهو بذلك إسلام على الطريقة المحلية (الإسلام المرابطي و التصوفي).

حاليا هذا التيار ينتشر بقوة على المستوى المحلي، و هذا بغرض كسب الميدان الاجتماعي السياسي الذي فقده بالقوة إبان سنوات التسعينات و يمكن اعتبار هذا المجموعة كمجموعة اجتماعية تبني هويتها على أساس ديني و على نمط عيش و نظرية فلسفية دينية خاصة بالعالم و الوجود (Théorie ontologique)، بذلك مجموعة اجتماعية حديثة كبديل للمجموعات وللهويات الاجتماعية السابقة يمكن دراستها و التطرق إليها لاحقاً.

كنتيجة عامة للدراسة الوصفية العامة للمجال المحلي، يمكن استخلاص نتائج هامة يمكن أن تساعدنا كمدخل لفهم الحياة الاجتماعية و السياسية المحلية، هذا عن طريق التطرق إلى الدراسة التحليلية أو التفسيرية و هي الأهم في الدراسة، فبصفة عامة المجال المحلي لوادي تليلات هو مجال مهيكّل على أساس المعطيات المورفولوجية و الفيزيولوجية التي سبق ذكرها.

فتاريخيا لاحظنا وجود مسار لتشكيل مجموعات اجتماعية مقيمة، بعدما كانت تتسم بنوع من البدو و الترحال بسبب ندرة المياه و الجفاف و خاصة لا أمن، و لكن لنا الحق كذلك أن نتقدم بفرضية يمكن أن تكون مجالا خصبا للدراسة الانثروبولوجية و النفسانية لسكان المجموعات المحلية الأولى التي سكنت التل الوهراني، و الممثلة في أن المجموعات البشرية هي تاريخيا لها بنية عقلية ترحالية سواء كانت بربرية (الزناتة، الزداجة...) خاصة أو

عربية (بني عمر) أو مغربية (الزمول)، فالإنسان الذي أصله من هذه المجموعات هو خاضع لا شعوريا لمنطق الحركية و الترحال، فهي من الخصائص النفسية الحتمية بذلك كانت عملية تثبيتهم ليصبحوا مقيمين كانت عسيرة على العثمانيون الفرنسيون.

فبعد هذا المسار السوسيو- تاريخي أصبح هناك مجال محدد لكل قبيلة، خاصة بعد القرارين المشيخيين، و ما كان لهما من دور في بروز الملكية الفردية (الفردانية) أي مسار لتحطيم (dislocation) القبيلة و العروشية.

هذا من جهة و من جهة أخرى تحفيز للسلطات الاستعمارية الفرنسية على بروز الدواوير كوحدة اجتماعية - سكنية جديدة، و تغير نمط المسكن و نمط الفلاحة و الرعي، باختصار محاولة لتغيير الملامح الكبرى للسكان الأهالي المحليين.

بذلك فالمسؤول السوسيوولوجي و الذي يطرح هو: كيف بني كل هذا المسار الذي باشره العثمانيون و أتمه الفرنسيون، الصيرورة الحالية للمجال المحلي لوادي تليلات؟

الفصل الخامس

التنظيم الاجتماعي المحلي للمجال.

على عكس النظرة الوظيفية المتساهلة، التي قدمها كل من مرسل موس و إميل دوركهايم للبنية المورفولوجية الاجتماعية و المؤسسة على نظرة تقليدية للعلوم الدقيقة، فنحن نعتبر أن بيت القصيد في الدراسات الأنثروبولوجية في المغرب العربي خاصة هو المجموعة الاجتماعية و الطريقة التي ينظم بها و الكيفية التي يعبر عليها؟ و هذا على غرار ما أكده جاك بارك (Berque.J : 1956) في هذا الصدد حيث أكد أن الدراسات السوسولوجية المغاربية، يجب أن تركز على المجموعة الاجتماعية بكل تجلياتها الاجتماعية و التاريخية.

إن الدراسة المورفولوجية المحلية لن تتم إلا إذا وضعت على أسس منهجية و ايبستيمولوجية متينة، تتمثل خاصة كما قال فرانسيس أفارن (Affergan.F : 1997) في أن لا يبقى الباحث الأنثروبولوجي حبيس الأفكار و المصطلحات الأولية الغير المجدية (القبيلة، العشيرة، الأبوية....) بل عليه أن يقبل بقراءة الأحداث الاجتماعية كما هي، من خلال ما ينتجه الفاعلين الاجتماعيين في حياتهم اليومية.

إن الانتقادات الموجهة في السنوات الأخيرة ضد الأنتولوجيا الكلاسيكية و روادها الأوائل مثل مورقان (Morgan.L.H) في الولايات المتحدة الأمريكية وإميل دوركهايم و مرسل موس في فرنسا، هي في محلها في هذا الصدد، فمورقان يعتبر الأب المؤسس للأنتولوجيا الميدانية، لقد حاول في أعماله الأنتولوجية أن يفسر كل التعددية السوسيو-ثقافية العالمية على أساس نسقي يتمثل في النظام المنطقي للعالم الاجتماعي.

إن النموذج الأصلي للأنتولوجيا الغربية هو حصرا مبني على الأبوية كما قال شنيدر (Shneider,D: 1984)، فإن كانت في جميع المجتمعات و الثقافات هناك فئة، جينالوجية واحدة هي (الأب، الأم، الأولاد) فلماذا الرجوع إلى التحليل الأبوي للعلاقات الاجتماعية، وهو ما أكده كذلك نيدهام (Needham : 1977) حيث أكد أن نظام التحليل مبني على الأبوية ليس فقط لم يقدم جديد للأنتروبولوجيا، بل يساهم بقسط كبير في خلق سوء تقدير علموي (Scientiste) للدراسات الأنثروبولوجية.

كبديل للنموذج أو النماذج التي سبق ذكرها للتحليل الأنثروبولوجي، يبقى وحده الشخص (la personne) هو البديل الوحيد كنموذج للتحليل الأنثروبولوجي الحديث.

قول الشخص وحده و ليس الفرد أو الفرد الطبقة (Individu Classe)، فقد أكدت الدراسات الأنثروبولوجية أنه الدم هو وحده خاضع لنظام وراثي مستقر، فوحدها الصفات البيولوجية هي خاضعة لنظام الوراثة المستقرة، أي بذلك وحدة النمط البيولوجي للأشخاص قادر أن يربط و يؤسس العلاقات الأكثر ديمومة بين الأشخاص و هذا بواسطة الترجمة السيوسيو-ثقافية و الهوية له و المتمثلة في الاسم.

بذلك يحق لنا أن نقدم فرضية للنقاش الانثروبولوجي: هل يمكن أن يكون الشخص الموضوع الأساسي للدراسة الأنثروبولوجية و لماذا؟

إن السبب الأول الذي يدعونا لتقديم هذه الفرضية المنهجية، هو أن الشخص يمكن أن تتسبب له الأحداث، أن يكون مسؤول بدرجة مطلقة و حصرية على كل الأفعال و الأقوال التي تصدر عنه، فهو بذلك لا يتقصد إلا شخصه فلا أحد يستطيع أن يكون في مكان آخر أو أن يمثله في الحياة الاجتماعية، حتى في ظل العائلة الواحدة (كالإخوان)، فالشخص هو القاعدة الأساسية و الأولية و ليست الأخيرة للتحليل الانثروبولوجي الحديث من حيث أنه متحدث، يتحدث إليه و بهذا يمكن أن يكون مجال وسيط للحوار بين الاثنوغرافي و التشكيلية الاجتماعية، عكس المقاربات الاثنولوجية الكلاسيكية التي قامت باستنطاق أولا و أخيرا التشكيلية الاجتماعية في شموليتها و تعدديتها أين يكون الحوار الداخلي في النص غير متكافئ، من جهة الاثنولوجي و من جهة أخرى الشيء المجرد و هو المجتمع.

إن اختيارنا لدراسة و تحليل المورفولوجية الاجتماعية المحلية من خلال الشخص، لا يعني بأي حال من الأحوال أن البنية الاجتماعية المحلية منظمة على رأس الفردانية أو أن المجموعات الاجتماعية المحلية منظمة على هذا الأساس، بل لغرض الوصول إلى عمق الشخص المحلي (الذكور و الإناث) و بنية التحالفات الاجتماعية التي هي في كل الأحوال

الشخصية في الدرجة الأولى، أما فيما يخص الجانب التخصصاتي فإن المقاربة لا تعني بأي حال من الأحوال إعطاء الصبغة السيكولوجية للأنثروبولوجيا، و لكن بناء منهجي ينطلق من تحليل يرتكز على الشخص في علاقته الاجتماعية.

- أ - المبحث الأول: التنظيم الاجتماعي للمجال المسكون.

لقد كتبت (Martine Segalen) في إحدى نصوصه (1) عبارات هامة في الدراسات الأنثروبولوجية عامة، حيث أكد أن عملية التفكير حول المجتمع تمر بالضرورة عبر التفكير في أنماط الإقامة و إعادة إنتاج الوحدات السكنية، فمحليا كيف هو هيكل المجال المسكون و كيف يهيكل هذا الأخير عملية البناء المورفولوجي للتشكيلة الاجتماعية المحلية؟ فلقد أظهرنا في الدراسة التاريخية أن مسار تكوين المجال المحلي، قد أفرز وجود تشكيلة مبنية على أساس الأسبقية في اكتساب المجال المسكون.

فالدراسة الأنثروبولوجية لتمثلات السكان المحليين المتلخصة في أفعال السلوكيات التعبيرية اللسانية، أدت إلى وجود تشكيلية محلية مبنية على أساس أولا الأسبقية في امتلاك المجال المسكون، خاصة عند الأشخاص كبار السن الذين عاشوا في الدواوير المحلية إبان الحقبة الاستعمارية، فساكن الزمالة ينعنون لك إقليم على أنه ممتد من السكة الحديدية إلى غاية جبال تسالة، عكس الغرابة الذي يعتبرون إقليمهم من السكة الحديدية إلى غاية المحمدية إلى المشرق، أما الغوالم فيسكنون من جبال تسالة إلى الجنوب في اتجاه الحدود مع ولاية سيدي بلعباس (جنين مسكين، عين البرد...الخ)، لكن السكان المحليين لا يستعملون كلمة قبلية أو شيء من هذا القبيل كما كان مقسم في الحقبة الاستعمارية الأولى، إنما يستعملون كلمة (نجع)، و الذي يستلزم قراءة أنثروبولوجية معمقة لاستخلاص الدلالات

(1) Segalen.M : « la parenté des société exotique aux sociétés modernes » In : Althabe. G, Fabre.L : vers une ethnologie au présent. Paris, édition de la M.S.H, (1992); 175. 193.

التي يمثلها، فالدراسة السيمائية لمصطلح (النجع) يعني عند السكان المحليين، التجمع السكاني الكبير العدد، فهو بذلك يسير في نفس مسار أطروحة الخصمية الاجتماعية (Adversité) التي هي من الصفات الأساسية في التشكيلات و هذا لأسباب اقتصادية في المقام الأول.

فوحدهم السكان الغوالم يشكلون وحدة اجتماعية مبنية على الانتساب (la filiation): أب روجي واحد هو سيدي غالم، أما المجموعات الاجتماعية الأخرى (الزماله و الغرابية) فقد أثبتت الدراسة الميدانية أنهم يبنون تحالفاتهم على أساس الإقامة (la résidence)، وليس على أساس النسب إلى أب مؤسس واحد، مثل ما هو الحال مع الغوالم، خاصة منذ عهد بداية التثبيات، فالزماله لديهم مجال مقدس يسمونه سبع قيب أي وجود على الأرجح 7 أضرحة لأولياء الله الصالحين في منطقة تنازات، واحد منهم هو حفيد سيدي داود الولي الصالح الموجود ضريحه بالقرب من مدينة سيق على بعد 22 كلم شرق وادي تليلات، فالأسطورة المحلية تتحدث أنهم سبعة دفنوا في المنطقة، و ليس أب روجي واحد. نلاحظ في التعابير المحلية أنه عندما يريدون المنتسبون إلى قبيلة الزماله أن ينفصوا من قيمة الغوالم ينعنونهم ب(7 في عقل)، أي أنهم أشخاص لا يفقهون و لا يفهمون كثيرا، بينما المنتسبون إلى الغوالم ينعنونهم ب (الملاطين و بياعين الأمير)، أي (Les ramassées) الذين تحالفوا مع الفرنسيين ضد الأمير عبد القادر في مقاومته للفرنسيين، و ليس لهم أصل واحد و جد واحد على غرار قبيلة الغوالم نسبة إلى جدهم سيدي غالم.

معرفة البنية المورفولوجية الاجتماعية المحلية، لا تتم إلا من خلال جدلية تقريب البعيد و إبعاد القريب، فالتنظيم الاجتماعي للمجال المسكون محليا، هو منظم على أسس و معايير مختلفة تعتبر كإفراز تاريخي، ففي المركز وادي تليلات (البلدة الأوروبية) هذا التنظيم معقد جدا إلى درجة أنه لا يمكن وضع خريطة اجتماعية محددة للمجال المسكون؛ فغداة الاستقلال كانت المجموعات السكانية الأولية التي سكنت البلدة منظمة على أساس شبه

جزئي، أين كل عائلة سكنت مجال معين، كانت منظمة سواء على أساس الانتماء العائلي، فنلاحظ أن عائلة بلهوارى (من دوار أهل الغالي) سكنت في حي واحد، نفس الشيء مع عائلة بن عمر المتمثل في نوع من التموقع في دائرة قطرية قريبة، هذا ما كان مع العائلات التي أصلها الزمالة، فانتظمت سكانيا على نمط المجموعات الأولى، مثل عائلة مالك، مهاز، نكاع (الشقاليل)...الخ.

هذا المسار بدأ في التغيير خاصة مع موجة السكان الجدد الذين اقتحموا البلدة الأوروبية الذين اعتبروا في الأول دخلاء أو (برابوية) حسب التعبير المحلي، لكن فيما بعد بدأت تظهر تجليات جديدة لبناء الهويات الاجتماعية عند الأجيال الجديدة (الشباب خاصة)؛ فأصح الانتساب إلى المجموعة ليس من منطق الانتماء إلى القبيلة، العرش أو الدوار، لكن من خلال علاقة الجوار (Le voisinage) و علاقة الصداقة.

ظهرت مجموعة اجتماعية منظمة على أساس الانتماء إلى الحي، تترك خاصة في المناسبات و الأفراح و في تأسيس الفرق الرياضية (الرومان، الزيتون... SOS...الخ) و هي منظمة على نوع من الفردانية، تبلورت فيما بعد في العمل الجمعي، بعد فتح المجال العمومي للنشاط الجمعي (1990)، فظهرت لجان أحياء على أساس الحي و ساكنيه و ليس على أساس الانتساب أو النسب.

فالسؤال الذي يطرحه الفاعلين الاجتماعيين (جيل ما بعد الاستقلال خاصة) للاستفسار حول هوية الشخص: (وين يسكن) أين يسكن؟ أي الحي الذي يسكنه بعدما كان السؤال و لا يزال عند الأجيال القديمة كبار السن: (فلان لمن يولي) أي إلى من ينتسب؟

إن التحول الاجتماعي الكبير الذي طرأ على البنية المرفولوجية على مستوى مركز البلدة، هو تحولها من أشخاص يبنون علاقاتهم الاجتماعية على الانتساب إلى الهويات الهامشية التقليدية، إلى هوية جديدة تؤسس على مبدأ الإقامة (أو الحي العصري).

إن هذا لا يعني أنا العلاقات الاجتماعية هي مبنية حصرا على مستوى مركز البلدة (وادي تليلات) بهذه الطريقة، لكن و كما قلنا فإن هذا البناء السوسولوجي للهويات هو موجود خاصة عند الشباب الذين يشكلون الأغلبية على مستوى المحلي، لكن المجال المحلي المسكون ينظم تارة أخرى على الرابطة الطوبونيمية الواحدة، فمثلا عائلات كثيرة أصلها من مدينة سيق سكنوا في حي واحد (شارع المعطوبين)، أصبحوا ينعنون بالسيقلية (نسبة إلى أصلهم من مدينة سيق).

أما فيما يخص التجمعات السكنية للسكان الأصليين الآخرين، فقد أقاموا تاريخيا دواويرهم في أماكن عالية غالبا، مما يصعب الوصول إليها بسهولة، و هذا من منطلق كما قلنا سابقا لمبدأ الخصمية (adversité) التي كانت سائدة، و حالة لا أمن و لا استقرار إبان الحقبة العثمانية و المراحل الأولى من الاحتلال الفرنسي؛ فإن كانت الدواوير التي كانت في إقليم الغرابة، التابعة لوادي تليلات خضعت لموجة من الترحيل الجماعي سنة 1958 في مركز تجميع السكان التوميات، فدواوير الزمالة لم تخضع للترحيل، رغم إنشاء الفرنسيين لمركز التجميع السكاني (Artigue) حمو علي حاليا، الذي سكنته أغلبية من الزمالة و كذلك مركز كليب (حي النصر حاليا بطفراوي) الذي أسكنت فرنسا فيه السكان الغوالم.

فيما يخص مركز التجمع السكاني في التوميات (1700) ساكن، هو كما سبق الذكر عبارة عن مجال جمع فيه سكان الدواوير التي كانت تابعة لإقليم الغرابة، لكن السكان المحليين لا ينتسبون أنفسهم إلى الغرابة و أغلبيتهم لا يسمعون بهذا المصطلح لكن ينتسبون هويتهم من منطلق الانتماء إلى عائلة معينة (بلهوارى: هواورة) طــــبال (طابلة) (بوقدرة: قدايرية)، هذا في المقام الأول ثم بعد ذلك يأتي وضعهم اتجاه المجال المسكون، فعملية الإسكان التي قامت بها السلطات الفرنسية، تمت عن طريق إستراتيجية خطيرة للإبقاء على الكسور التي كانت على المستوى المحلي (التعريف عن طريق الدواوير)، فسكان دوار أهل باهي، طبابلة، أهل العيد أسكنوا في الجهة السفلية، بينما سكان أهل غالي و هم

الأغلبية في الجهة العليا، لذا أصبحت مجموعة السكان الذين هم في الأول من أهل غالي يسمون فالفاقة (الأعلى) نسبة موقعهم في الجهة العليا من المجال المحلي، و سكان الدواوير الأخرى (أهل باهي، الطابالة، أهل العيد) يسمون بالتحاتة، نسبة إلى موقعهم في الجهة السفلى من المجال المسكون، المجموعة الثانية ممثلة خاصة من طرف عائلتي طبال و بوقرة، و هو يرجع بالدرجة الأولى إلى التبادلات النسائية التي أقيمت بينهم، أدت إلى نوع من المصاهرة بين المجموعتين التي أثرت في بنية التحالفات فيما بعد.

من ذلك يتضح أن التنظيم الاجتماعي للمجال المحلي المسكون، لا يخضع لتنظيم واحد، بل لأنماط متعددة و مختلفة، و هي نتيجة بالأخص إلى العوامل التاريخية و الفيزيولوجية التي مر بها هذا المجال، ففي مركز البلدة التي نوعا ما معمرة، نلاحظ الاضمحلال التدريجي لنمط الرابطة الاجتماعية المبنية على الأسس التقليدية و ظهور أنماط جديدة مبنية على علاقة الجوار (Mitoyenneté) بينما الدواوير التي لم تعرف موجات سكانية أخرى بقيت الرابطة الاجتماعية كما هي، فمجرد أن نسمع بلقب (شقلال) نعلم أنه من الشقاليل و نفس الشيء مع عائلة مية مفتاح (المفاتيحية)...الخ.

هذا فيما يخص المجموعات الأصلية، التي عرفت تنظيم لهويتها من منطلق التغيرات التاريخية و الاقتصادية، الثقافية خاصة التي مرت بها، لكن مع المجموعة أو المجموعات الدخيلة على المجال المحلي، خاصة مجموعة حميان فهي منظمة على أساس شبه-جزئي، فالإدراك السوسولوجي لكل من هو من هذه المناطق على أنه (حمياني)، هذه المجموعة تعتمد على أسس شخصية و جماعية و اقتصادية و ثقافية لتأسيس هويتها.

فأولا و قبل كل شيء هناك العامل اللغوي و اللساني في تحديد الأشخاص المنتمين إلى هذه المجموعة، فهم غالبا من ينطقون بالأحرف ب (القاف) عكس السكان الأصليين، كذلك في الملبس، لكن بعد موجة التناقضات التي حدثت على مستوى المحلي، أصبح التصنيف على هذا الأساس ضعيف الدلالات الانثروبولوجية و أصبح لن يتم بطريقة جديدة

إلا من خلال الممارسات الأنثروبولوجية و التحالفات الاجتماعية، فهم متواجدون بقية المهديّة، قرية زغول بلدية زهانة المجاورة...الخ، و كذلك حي 380 مسكن على محور الطريق البلدي المؤدي إلى قرية التوميّات، فالفاعلين الاجتماعيين الأصليين يسمون هذا الحي بحي المشرية (Cité Méchria) نسبة إلى ساكنيه الذين أغلبهم من المشرية بولاية النعامة.

تأسس هذه المجموعة رابطتها الاجتماعية على أساس العصبية حسب التعبير الخلدوني، و هذا من منطلق البدوي و ليس على أساس المجال المسكون أو النسب، إلا أن تكون هذه المجموعة من أجزاء و من أفاق متعددة، جعل منها غير قادرة على تكوين قطب اجتماعي و سياسي و اقتصادي واحد قادر على لعب أدوار اجتماعية أو سياسية اجتماعية.

فلاحظ أن هذه المجموعة الاجتماعية تخضع لتعريف هوياتي من منطلق الأسس التي سبق ذكرها، لكن المجموعات الثانوية التي تحتويها تأسس عن طريق الإقامة الحالية و السابقة، فمثلا مجموعة البرازنة (عائلة خدروقي) نسبة إلى أصلهم من البريزية جنوب ولاية البيض، نفس الشيء مع المجموعة الثانوية لحوض الدوام (دوار الدوم) الخدايمية، و هو إداريا تابع لإقليم بلدية البرية، فهم غالبيتهم من أولاد سيدي الشيخ إلى الجنوب من ولاية البيض، فغالبيتهم ينسبون أنفسهم إلى سيدي الشيخ، حتى يبرهنون على أنهم شرفاء.

إن الوصول إلى عمق تنظيم البنية المورفولوجية الاجتماعية للمغرب العربي عامة و الجزائر، يمر من خلال معرفة التحالفات و التصادمات و الخلافات و الطرق و الميكانيزمات الاجتماعية التي تحل بها.

- ب - المبحث الثاني: أنثروبولوجيا الأدوار الاجتماعية.

إن الانثروبولوجية الحديثة أو ما بعد الحديثة هي أنثروبولوجيا تعتمد في المقام الأول على المعرفة الشمولية للإنسان و الإنسانية، لكن هذه المعرفة هي قاصرة في أغلب الأحيان، و لا تستنطق و لا تدرس المجتمع و ظواهره الاجتماعية و السياسية، الثقافية، الاقتصادية

إلا في شقها الذكوري، فما عدا بعض الدراسات الأنثوية المنطلقة من أساس، تقسيم النوع و الجنس البشري (Genre) التي قامت بدراسة المرأة بدراسة المرأة و النساء كمجموعة اجتماعية أو ككلية واحدة.

فالمراة غالبا ما أخذت في شموليتها و أصبحت غائبة (Invisible)، بل مغيبة (Invisibilisée) (1) ، سواء في ميدان البحث أو في النص الأنثروبولوجي، عن طريق وضع نوع من الحياد النوعي (Neutralité du Genre) و التي تركز نوع من الهيمنة الذكورية في الميدان و في عملية إنتاج المعرفة الأنثروبولوجية عامة.

كما قال بيار بورديو حول الهيمنة الذكورية في المجتمعات البشرية:

« L'homme (vir) est un être particulier qui se vit comme un être universel (homo) qui a le monopole, en fait et en droit, de l'humain, C'est-à-dire de l'universel qui est socialement autorisé à se sentir porteur de la forme entière de l'humaine condition. »(2)

بطبيعة الحال كتب بيار بورديو هذا المؤلف بعد أعمال سوسيولوجية و إثنولوجية كبيرة، خاصة في منطقة القبائل، ففي هذا المؤلف يؤكد بيار بورديو أطروحة الهيمنة الذكورية و التبعية الأنثوية، و بذلك وضع الذكور كمجموعة اجتماعية مفضلة في عملية نسج العلاقات الاجتماعية.

في التحليل السوسيولوجي الكلاسيكي، كانت الكلية الاجتماعية تدرس بالعودة فقط إلى جنس الذكور، فكانت النساء يعتبرون خاضعا أكثر مما يفعلن، بدلا ما تعتبرن كمجموعة اجتماعية (طبيعية)، تعرض نفسها في واقعها السوسيولوجي.

(1)CF à Mathieu. N.C : « Femme de soi, femme de l'autre » In : vers des sociétés pluriculturelles, Acte du colloque internationales d'AFA. Paris, (OSTROM), 1987, PP 604, 614

(2) Bourdieu. P : La domination masculine. Paris, édition Puf, 1997, P 7.

لكن مع بداية سنوات السبعينات بدأت تظهر بعض القراءات الاجتماعية النقدية للوضعية الزمانية و المكانية للمرأة، و مكانتها في التحليل السوسيلوجي و الأنثروبولوجي العام و هذا من خلال الدراسة النقدية للفئة الجنسية التي كانت تهدف إلى استخلاص الجوانب المبنية و العلاقاتية للفوارق الاجتماعية الجنسية.

على المستوى المحلي، في بحثنا هذا فإنني أولى أهمية بالغة لإظهار العنصر الثنائي في النص الاثنوغرافي، فالى جانب الرجال حتى النساء كانوا ميدان و مجال للدراسة و الاستطاق الانثروبولوجي، عن طريق بعض المخبرات المحليات (des informatrices) ، العارفات بشؤون المرأة محليا، فلو رجعنا إلى الجانب الديموغرافي، فإن نسبة الإناث على مستوى بلدية وادي تليلات تقدر ب: (49%)، (51%)، من إجمالي السكان، فهناك نوع من التعادل و المساواة في عدد النساء بالمقارنة مع عدد الرجال و هو بذلك عامل من أهم العوامل الموضوعية التي تؤكد إلزامية العودة إلى الجنس في الدراسة المحلية، و هذا بغض النظر على المعطيات الأخرى التي تجعل منها تارة من أهم عوامل إنتاج الأمر الاجتماعي المحلي (ordre social local).

فالمسكن هو المكان الذي تنتج فيه العلاقات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية، لذلك لم يتوانى مارسل موس بوصفه كفاعل اجتماعي شامل يمكن أن يستوعب جل الظواهر الاجتماعية الأخرى للإنسان خاصة المتعلقة منها بالعلاقة بين الجنسين.

فكما بينا في الدراسة الفيزيولوجية الاجتماعية للأطر المادية المحلية، فإن البنية المعمارية المحلية لا تخضع لنمط واحد للسكن بل لأنماط متعددة، لكن كلها تصب في قالب واحد هو إخفاء النساء في المسكن و إظهار الرجال في الخارج (المجال العمومي إن وجد)، يقول بيار بورديو في دراسته الاثنوغرافية للبيت القبائلي فإن:الرجل يغلق على المرأة في البيت، و لا نشاهدها إلا نادرا، بسبب إقصاء هذا الأخير لها من الخارج، على الأقل في

النهار، فمكان الرجل في الخارج، إن هذه التعليمات تدرس باكرا للشباب الذكور
(1).

فالإدراك السوسيولوجي المحلي للعلاقات بين الداخل (البيت) و الخارج (الشارع)،
كالاختلاف بين الذكر و الأنثى، فالنساء مكانهم الطبيعي و المتفق عليه هو البيت (المرأة
تسترها دارها)، إن البنية الثقافية و الشخصية السيكولوجية للمرأة، تجعل منها تقبل أن تكون
مغلق عليها في المنزل و إذا ما خرجت إلى الخارج اقتحمت عتبة المنزل، لن يكون ذلك إلا
بقرار من الرجل و هذا لأغراض ضرورية جدا كالعلاج و التعليم أو زيارة الأقارب... الخ.

فهي حتى و إن خرجت إلى الخارج فالمرأة من المجال الخارجي، فإن كانت تخفى في
الداخل بالبيت عن طريق الجدران خاصة فهي في الخارج تخف عن طريق اللباس
(الحجاب) و الذي هو لباس شرعي للمرأة يساهم في إخفاء و عدم إظهار جسدها، و حتى
الملبس التقليدي كالحايك.

هذا يؤكد ما قاله عالم الانثروبولوجيا الفرنسي كلود ميلاسو (C. Meillassoux)
"إن الجماعة المنزلية هي النظام الاقتصادي و الاجتماعي الوحيد الذي يضمن الإنتاج
الفيزيائي للأفراد، و إعادة إنتاج المنتجين لمختلف العمليات الإنتاجية الاجتماعية، عن طريق
مجموعة من المؤسسات التي تهيمن عليها باستعمال وسائل إعادة إنتاج الإنسانية: النساء".

هذا التعريف للجماعة المنزلية و تجلياتها الاجتماعية (العائلة أو الأسرة) هي حجر
الأساس في تفسير الفعل الاجتماعي المحلي و تجلياته، فنلاحظ أن تقسيم العمل الاجتماعي
المحلي هو مبني بالأساس على تقسيم جنسي للعمل، النساء عملهم في البيت غالبا، الرجال
ما بعد العتبة أو خارج البيت، لكن هل يمكن استخلاص أن المجال الداخلي (Dedans)
البيت هو ملك للمرأة و المجال الخارجي (Dehors) هو ملك للرجل؟

(1) Bourdieu. P : « La maison kabyle, ou le monde renversé » : les sens pratique. Paris, Edition, minuit, 1980.

إن كانت الأطروحة التي قدمها بيار بورديو حول المجتمع القبائلي نوعا ما هامة، و التي تركز نوع من الهيمنة الذكورية على المجال الخارجي و نوع من التقاسم للسلطات في المجال الداخلي، فإن الهيمنة الذكورية على المجال الخارجي تتمثل خاصة في الهيمنة الاقتصادية من خلال العمل في الخارج، بذلك تأمين المأكل للعائلة و الهيمنة السياسية من خلال مشاركة الرجل في عملية تسيير الشؤون العمومية المحلية، أما في المجال الداخلي، فالمرأة تمتلك نوع من السلطة الاقتصادية من خلال الطهي و الاعتناء بالحيوانات الداجنة على مستوى الإسطبل و كذلك من خلال تأمينها لعملية إنتاج النوع البشري (إعادة إنتاج المجتمع) عن طريق الولادة، هذا على نفس النموذج الذي قدمته عالمة الاثنولوجية الفرنسية كارول روجر (Carroll Rogers) في دراستها لمنطقة لوران (Lorraine).

إن هذا التحليل هو صحيح نسبيا على المستوى المحلي لوادي تليلات، فتقسيم العمل الاجتماعي المحلي، هو جنسي في المقام الأول، فالرجال عادة ما يخرجون إلى الخارج لتأمين المعاش للأسرة أو العائلة، أما النساء فهن شبه مقصيات من المجال الخارجي لوادي تليلات (المقاهي، الشوارع، الأماكن الإدارية... الخ) و كذلك المجالات الاقتصادية و السياسية المحلية، خاصة عند السكان الأصليين.

إن المجال الخارجي هو ملك تقريبا للرجل، أما المجال الداخلي فهو مجال متعدد السلطات، فهو مرتبط بالدرجة الأولى بطبيعة الجماعة المنزلية، فإن كانت الأسرة نووية صغيرة الحجم فغالبا ما تكون السلطة متقاسمة أما إذا كانت عائلة نوعا ما كبيرة وفيها عدد كبير من الأولاد و هم كبار السن (بالغين)، فإن غالبا ما يميل ميزان السلطة نحو المرأة (الأم)، و هذا لأسباب سيكولوجية على الأرجح.

فسيطرة الرجل على المجال الخارجي، تتم خاصة من خلال:

- السيطرة على الاقتصاد من خلال إنتاجه المادي لحاجات الجماعة المنزلية.
- الهيمنة السياسية من خلال مشاركته في التحالفات الذكورية في الخارج.

فكل ما يتعلق بما هو سياسي و إداري هو ملك للرجل، فالوثائق الإدارية مثل إعلان الازدياد و إعلان الوفاة هي مهمة الرجل، و نفس الشيء فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق و بعض الامتيازات كالسكن، لكن هذه قاعدة عامة يمكن تعميمها على كل المجتمع المبحوث، فخلال الدراسة الاثنوغرافية التي قمت بها، و عن طريق الحوار مع أحد الأشخاص، و هو في الأصل من مجموعة حميان، حول علاقته بالإدارة و السلطات السياسية المحلية، قال لي: أنه عندما يكون لديه مشكل في البلدية، فإنه لا يأتي شخصيا بل يبعث زوجته (1).

يتضح من هذا المقطع للحوار الذي دار بيني و بين هذا الشخص، أن هذا الشخص عندما كان يبحث في البلدية عن بعض الامتيازات لم يعره أي اهتمام، و لكن عندما أرسل زوجته إلى البلدية قدمت لها هذه الامتيازات، فقد كان هذا الشخص يتحدث معي بخصوص الأشخاص المالكين للسلطة المحلية، و هم رجال لا يعيرون اهتمام للرجال و إنما فقط للنساء، وهذا ما هو متداول عند كثير من الأشخاص. إن هذا الاستنتاج تقريبا، فقد إختلط مؤخرا هذا المنطق فلاحظنا أن المرأة محليا أصبحت تساهم بشكل كبير في الصيرورة السياسية الادارية المحلية و أصبحت هي المطالبة الأساسية ببعض الامتيازات المحلية.

فقد كنت من المؤطرين للعملية التي وزعت فيها هذه الهبات (قفة رمضان) كإداري رسمي، شبه مسؤول على العملية آنذاك سنة 2004، و أقول بكل موضوعية أن التحليل الذي قدمه هذا الشخص غير صحيح، من منطلقات موضوعية و لكن في العموم وجهة النظر هذه صحيحة إلى حد كبير، و يمكن تفسيرها بالبعد السيكولوجي للعلاقات البشرية.

من خلال نفس الدراسة الميدانية التي أجريتها، عن طريق الملاحظة المباشرة و استخلاص النتائج و كذلك بالاستعانة بالمخبرين و المخبرات المحليات توصلت إلى خلاصة

(1) قال لي بالحرف الواحد و باللهجة المحلية: " من جيتهم أنا ما عطاونيش صوالحي، مين زيفظتهم مرتي عطاوهملي بالزيادة، مين

تكون عندي منا هاك كاش حاجة في لا ميري نزيفظلهم مرتي".

هامة جدا في البحث، أن النساء اللواتي يخرجن من بيوتهن و يقتحن عتبة المجال العمومي (الإداري- السياسي) خاصة، هن في غالب الأحيان من السكان الدخلاء على التشكيلة المحلية خاصة من السكان الجدد الذين تم إعادة سكانهم في بلدية وادي تليلات، و الذين كانوا يسكنون الاحياء القصديرية بوهران مركز(1).

إن قراءتي السيكولوجية لهذه الأفعال، هو أن سكان هذه المجموعة أو المجموعات الاجتماعية، لم يعرفوا مسار متقدم لامتلاك المجال المسكون و بالتالي بناء الهوية الاجتماعية، بهذا ليس لديهم قهر معنوي اجتماعي يجبرهم على الانصياع تحت هذه الأفعال، إن تحليلنا لطبيعة العمل بين الجنسين، يحتم علينا التطرق إلى عملية النسبة (الانتساب) على المستوى المحلي، فالنسب يعود إلى الأب (الرجل) فعندما يسأل الشخص محليا حول نسبه: يقال هذا ابن من؟ فالرد يكون نسبة إلى الأب و ليس الأم، فإن حدث و أجب على الشخص بانتسابه إلى أمه يعتبر بذلك نوع من التقليل من قيمة الشخص و بطريقة غير مباشرة الأم التي تحكم و لها السلطة الأولى في المنزل.

هذا ما يجبرنا إلى التطرق إلى بنية التحالفات و التصادمات و دور بنية الأنساب في هذه العملية الاجتماعية البالغة التعقيد.

- ج - المبحث الثالث: بنية التحالفات و التصادمات المحلية.

لقد استخلصنا من خلال الدراسة الأولية للمورفولوجية الاجتماعية المحلية (التنظيم الاجتماعي للمجال المسكون، أنثروبولوجيا الأدوار الاجتماعية للجنسين)، أن هذا المجال هو منظم على أسس و أنماط متعددة، فتارة يظهر على أنه منظم على أساس جزئي (Segmentaire) كممارسة المجموعات و المجموعات الثانوية عملية الانتساب على أساس

(1) إن استخلاص هذا لم يأتي عن طريق ملاحظة سطحية عابرة للأشياء، بل من خلال وثائق إدارية رسمية تبرهن بصفة قطعية على من أقول و التي لا يسمح لي القانون بنشرها.

الإقامة المشتركة في مجال مسكون معين، مثل ما هو الحال مع مجموعة حميان من خلال الكيفية التي سكنت بها مزرعة السي الهواري و كذلك كيف سمي حي (106) مسكن بحي المشرية، و تارة على أسس عصرية حديثة تلغي كل الممارسات التقليدية السابقة، إن الدراسات الأنثروبولوجية لتمثلات السكان للمجال المحلي المسكون، مكنتنا من الوصول إلى معرفة أن هذا المجال هو مؤسس في المقام الأول على أساس الإقامة و الانتساب للفرد، عن طريق الرجوع إلى نسب الأب.

من ذلك هناك سؤال أنثروبولوجي شرعي يطرح في هذا المقام: كيف تهيكل عمليات الانتساب، التحالفات، التصادمات المسار الكلي للمورفولوجية الاجتماعية المحلية (المجموعات الاجتماعية الخاصة)؟ للإجابة المؤقتة على هذا السؤال، قمت في الأول ببناء فرضية غير معلنة و لكنها كانت حاضرة في وجداني بصفة دائمة، فاعتبرت أن التنظيم الاجتماعي المحلي هو تنظيم جزئي، و أن المورفولوجية الاجتماعية المحلية هي منظمة على هذا الأساس و هي بذلك امتداد للديناميكية السوسيو-تاريخية و الثقافية المحلية، لكن تيقنت فيما بعد أنه للإجابة على السؤال و التحقق من الفرضيات لن يتأتى إلا من خلال وضع هذا السؤال في إطاره النظري العام، و النماذج التحليلية، و كذلك من خلال الدراسة الأنثروبولوجية الميدانية المعمقة و المتأنية للعلاقات الاجتماعية المحلية.

فقد ظهرت الأنثولوجيا ثم بعد ذلك الأنثروبولوجيا تقريبا بصفة مطلقة، على أساس النموذج التحليلي المبني على الأبوية خاصة مع (Morgane.L.H & Maine.H)، و هو ما أصبح مسمى فيما بعد بنموذج التحليل الجزئي، الذي دشنه إميل دوركهايم، ثم طوره فيما بعد إيفنس بريشارد (Evans-Pritchard.E.E :1968)، من خلال دراسته لمجتمع النوير في جنوب السودان و الذي يمثل مجتمع محلي يستوطن محلي في ضفاف نهر النيل الأزرق، فأصبحت هذه الدراسة بمثابة النموذج للمجتمعات الجزئية كما ذكرنا سابقا.

ففي دراسته المونوغرافية الشهيرة لمجتمع النوير، قام إيفانس بريتشارد في الأول بدراسة نمط المعاش لهذا المجتمع المحلي ثم بعد ذلك تطرق إلى البنية الأساسية لهذا الأخير أين اكتشف أنه مجتمع خاضع للتنظيم الجزئي، ليخلص إلى نسج علاقة للتنظيم الجزئي بالبنية السياسية المحلية، تتمثل في التأكيد على أن غياب الدولة المستقرة بهذا المجتمع المحلي راجع إلى ثلاثية مورفولوجية: العشيرة - الانتماء إلى نسب واحد (Lignage) - الجزئية، فأكد أن في هذا المجتمع التنظيم الأكبر للمجموعة الاجتماعية هو العشيرة (Clan)، التي بدورها تتجزأ إلى أجزاء صغيرة لدرجة ثانية ثم بعد ذلك ثالثة... الخ، إلى أن تصل إلى درجة الفرد الواحد.

لقد أكد إيفانس بريتشارد أن تنظيم التحالفات و الخلافات عن طريق مصطلح التواصل الجينيالوجي، كامتداد لقاعدة المعارضات التكاملية في مجموعات مقربة من بعضها البعض، ممكن تتخاصم فيما بينها و لكن هذه المجموعات سوف تتحد إن ظهر خطر خارجي من مجموعات أخرى بعيدة جينيولوجيا، فمن هذا المنطلق يعرف هذا الأخير العشيرة في مجتمع النوير بالوحدة الإقليمية التي تعرف ميكانيزمات داخلية لحل الخلافات و التي في المقابل تعارض قبائل أخرى في زمن الحرب.

إن الأطروحة الكلية التي قدمها إيفانس بريتشارد لهذا المجتمع تتلخص في مصطلح الجزئية و علاقتها بالحياة السياسية، التي بدورها أثرت تأثير بالغ في الدراسات الأنثروبولوجية حول المجتمعات الغربية والإفريقية و العربية بالأخص.

لكن يبقى المهم في هذه الدراسة هو إقرار إيفانس بريتشارد بالنسبية البنوية (La relativité structurelle) في تفسير و تعريف المجموعات و مختلف العلاقات التي تؤسس و تنتج البنية الاجتماعية، التي فسرت أنثروبولوجيا على أنها تمثل توازن بين النظام الاجتماعي و السياسي، و الذي لا يستطيع أن يعيد إنتاج إلا ما هو مماثل له، بدون أن يترك مجال لوظائف سياسية متفرقة.

إن الدراسة الأنثروبولوجية التي قمنا بها على المستوى المحلي بوادي تليلات، تمت بالأساس من خلال عدم التقيد بنموذج معين للتحليل لكن النموذج، و إن كان النموذج حاضر بطريقة أو بأخرى في وجداني و في ممارستي الميدانية، باختصار في شخصيتي كباحث أنثروبولوجي، حتى نضع البحث في إطاره العام الذي أنتج فيه خاصة من جانب معرفة شخصية الباحث و رؤيته للسيرة الاجتماعية و للحياة اليومية المدروسة.

فمن أجل دراسة بنية التحالفات و التصادمات بين الأشخاص و بين المجموعات المحلية، يجب وضعها في إطارها الحاضر أي (البنية المكانية) و مسارها التاريخي (البنية الزمانية)، سنقوم بدراسة هاذين المعطيين في آن واحد، على عكس إيفنس بريتشارد الذي قدم مصطلح (الزمن البنوي: Le temps structurel)، فكما قال رائد التيار الظاهري الفيلسوف النمساوي (Wittgenstein.L : 1985)، فإن المنهج الأنثروبولوجي الحديث هو بالأساس تقريب البعيد و إبعاد القريب، أي الأخذ بعين الاعتبار الماضي و الحاضر للظاهرة الاجتماعية.

لقد كانت مفاجأتي كبيرة و أنا أسأل في أحد الأيام، أحد السكان المحليين و هو مالك كبير للأراضي حوالي (300) هكتار و حفيد (لقايد) حول أحد أطلال بقايا بيت يتواجد قرب الدوار الأصلي له (أهل باهي) و يسمى (دار الزقا) فرد علي قائلا: " أنه البيت الذي اجتمع فيه كل أهل ابن مسعود سنة 1863 لتقسيم الأراضي التي كانت بينهم، و لكنه اختلفوا و ظهرت شقاكات في هذه العائلة هي متواجدة إلى يومنا هذا".

للعلم فقد دار الحوار بيني و بين هذا الشخص عن طريق الصدفة، و الشخص هو فلاح بسيط ليست لديه أي معرفة أكاديمية حول التاريخ المحلي، هذا ما يدل على أن الرواية المقتبسة حتما من الذاكرة الجماعية هي أقرب إلى الحقيقة من منطلق أنها محل إجماع عند كل السكان الذين يقبلون ب: بن مسعود على المستوى المحلي.

(الانتساب) عند كليفورد قارتر تعني (مجموعة الأباء بالتحالف)، فقد حلل منطقة سفرو بالمغرب، بالرجوع إلى النسبة في هذه المنطقة، و تساءل كيف تؤسس هذه الأخيرة بطريقة عمومية، المكانة التي يمتلكها كل شخص في مختلف الظروف و عمليات الفعل و رد الفعل إبان أعماله و أفعاله (السياسية، العمل، التجارة، الدراسة... الخ)، و التي تدع جانبا المحتويات الصلبة و الهامة في هويته الشخصية (الزواج، الدين، الحقوق... الخ).

إن عملية الانتساب على المستوى المحلي بوادي تليلات، هي مبنية على أسس متعددة فنلاحظ أن هناك فرق بين جيل ما قبل الاستقلال و جيل ما بعد الاستقلال على العموم، فالجيل الأول يبني نسبه غالبا عن طريق الانتساب إلى المجموعة التقليدية: القبيلة، العرش، العشيرة، الدوار... الخ، بينما نلاحظ أن الأجيال الجديدة تبني هويتها على أساس انتظامي معين فإن سألت مثلا شاب من أنت؟ أن اسمي فلان و ابن فلان، أسكن في الحي الفلاني، و أقطن بوادي تليلات، وادي تليلات بوهران و أنا جزائري و عربي و مسلم، إذ أنه غالبا لا يقوم بذكر اسم المجموعة التقليدية التاريخية التي ينتمي إليها، فما يمكن استخلاصه عند الفئات الشبانية على المستوى المحلي (خاصة السكان الأصليين منهم) أنهم لا يقومون ببناء عملية الانتساب إلى المجموعات التقليدية (الزمامة، الغرابة، الغوالم بصفة أقل)، لأنه في نظرهم هي نوع من التخلف الاجتماعي و لكنها حاضرة بطريقة أو بأخرى في الممارسات و الألفاظ اللاشعورية.

تحدث هذه المجموعات الشبانية على أن هذه الأشياء التقليدية، هي من صنع الاستعمار الفرنسي و من مخالفته و لذا يجب التخلص منها، أو من منطلق ومن مفهوم ديني (الجماعات الصوفية خاصة) فميكائزمات الانتساب بذلك على المستوى المحلي لا تخضع لنمط واحد معين بل لأنماط متعددة تتغير بتغير المجال المسكون و الأصل الاجتماعي و طبيعة الشخص (النفسية و الشخصية خاصة)، و نمط العيش و الحياة الاقتصادية المنزلية... الخ.

إن قراءتي الأنثروبولوجية لعملية الانتساب و دورها في عملية تحديد الأدوار الاجتماعية للفرد و للمجموعات البشرية، مكنتني من التحقق من أن هذه العملية سواء كانت واقعية ميدانية أو خيالية هي في الأخير تصب نحو استقلالية الفرد على المجموعة و العكس صحيح.

من خلال هذه الجدلية يمكن الوصول إلى لب المورفولوجية الاجتماعية، فغالبا ما تكون المجموعة الاجتماعية ما هي إلا عبارة عن كلمة كالكلمات الأخرى بدون مدلول سوسيولوجي حقيقي، حيث أن هذه الأخيرة هي غير ثابتة و تتسم بالحراك الشديد و الغير الثابتة للحدود، فمثلا أن عملية بناء هوية (أ) على أنه من القرية (×) فسوف أنسبه أنا إلى إقامته (résidence)، فسوف ينسبه إلى عائلته ثم إلى عمله ثم إلى المجموعة الدينية، بهذا يتبين أنه من الصعوبة مما كان تحديد المجموعات الاجتماعية لطريقة جدية حاليا، و هذا من خلال استحالة وضع تفريق بين كل مجموعة و أخرى بطريقة واضحة، وهذا بسبب المسار السوسيو- تاريخي بالأخص الذي عرفته المجموعات الاجتماعية في المغرب العربي. لقد قدم ابن خلدون نموذج جيد لتحليل عملية الانتساب الاجتماعي إبان القرون الوسطى (القرن 12-13) للمغرب العربي، لقد أكد أن هذه العملية هي مبنية بطريقة تسلسلية على النحو التالي (أنا ضد أخي، أنا وأخي ضد ابن عمي، أنا و أخي ابن عمي ضد الآخرين).

فدراستي الأنثروغرافية أظهرت لي أنها قاعدة ذهبية لتحليل بنية التحالفات و التصادمات و التي من خلالها تبدأ عملية التحالف من الفرد أو الأنا (Ego)، وصولا إلى آخر انتساب يمكن أن ينتسب إليه الإنسان و الإنسانية، لكن حتى هذه القاعدة هي بدورها لا تعتبر المقياس الوحيد الذي يحكم العلاقات الاجتماعية، فعلى سبيل المثال نلاحظ عند أحد المجموعات الثانوية للسكان الذين عرفوا مسار متقدم لامتلاك المجال المسكون (أصليين نسبيا جاؤوا إلى وادي تليلات إبتداء من 1860 تقريبا من قبيلة ماقورة ببلدية زمورة ولاية

غيليزان)، عائلة بلهوارى، فنلاحظ أنهم يسكنون قرية التوميات، و غالبيتهم يسكنون حي واحد فهم بطريقة غير معلنة، هم في حالة تنافس شديد فيما بينهم، خاصة من أجل السيطرة الاقتصادية لكل عائلة أو أسرة على أخرى، لكن في العائلة ذاتها هناك تنافس بين الأولاد فيما بينهم للظفر بالسيطرة على السلطة الاقتصادية، من أجل امتلاك الرجل العظيم (Big Man) كما سماه سالينس (Sahlin.M :1968)، ولكنهم بالرغم من تنافسهم الموجه في الدرجة الأولى إلى البروز و السيطرة السوسيو-اقتصادية لكل عائلة، فإنهم سوف يتحدثون إن ظهر خطر خارجي من خارج لقب بلهوارى، و هو نفس الشيء مع العائلات الأخرى مثل بن مسعود، طبال...الخ، أين تظهر و كأنها نوع ما جزئية في الممارسات الفعلية فهذا التحليل ليس قاصرا فقط على هذه المجموعات من السكان الأصليين، فنلاحظ مثلا عن طريق الملاحظة الاثنوغرافية المتأنية وكذلك بالاستعانة بالمخبرين المحليين، أن داخل مجموعة حميان يتواجد كذلك هذا النمط من التحالفات والتصادمات الاجتماعية، فنلاحظ أن عائلة بلغزالي الذين هم كلهم (العقائبة) بالمشرية ينتسبون إلى مجموعة أحادية المصدر (Groupe Unilinéaire)، لكن هناك تنافس تقريبا على نفس النمط الذي ذكرناه سابقا فنلاحظ أن ثلاثة منهم هم أخوة أشقاء و لكنهم متنافسين فيما بينهم، فيما يخص امتلاك أكبر قدر ممكن من الثروة فكل واحد يريد أن يكون المالك للسلطة الاقتصادية داخل هذه المجموعة، فمن الملاحظ أن أي واحد يريد أن يكون المالك للسلطة الاقتصادية داخل هذه المجموعة، فمن الملاحظ أن أي واحد من الإخوة الثلاثة لا يتكلم عن منافسة شخص آخر غريب بل همه الوحيد و الأوحد هو التفوق على أخيه في الحياة الاجتماعية، ثم يأتي بعد ذلك تفوق المجموعة الثانوية الأولى التي ينتمي إليها (عائلة بلغزالي)، ثم بعد ذلك يأتي تفوق المجموعة الأكبر التي ينتمي إليها (مجموعة حميان) على المجموعات...الخ.

- د - المبحث الرابع: أسس و معايير الرابطة الاجتماعية.

يقدم لنا جاك بارك (Berque.J:1974) في مؤلفه: المغرب، التاريخ و المجتمع، الكيفية التي يتبلور فيها المجال الاجتماعي المغربي على العموم و ذلك ابتداء من الحقبة الاستعمارية، و يلخصها في جدلية الدخيل (Allogène) و الأصيل (Endogène) في الصيرورة الكلية لهذا المجال المعاصر للمنطقة، فيتابع بارك في نفس المؤلف حول الإدماج بالمغرب العربي، أن النقطة التي تلتقي فيها الطرق الوافدة من ثورة الشرق الكبرى المسماة بالنزعة الإسلامية و الاشتراكية و النزعة الوطنية الوافدة من بندونغ و الرأسمالية و التقنية الوافدة من الشمال نحو الجنوب و الغرب كل هذه الخصائص الخاصة بالشمال الإفريقي هي في ملتقى للتقاسم و التنافس و كذلك التمزق، فهذه المعطيات التي قدمها جاك بارك حول بنية النسيج الاجتماعي و تماثلته هي بمثابة الخلاصة التي ينبغي الارتكاز عليها في الدراسات المغربية.

لقد قال لي أحد الفاعلين المحليين بينما كنت أتأاور معه بطريقة لا شعورية و غير مقصودة و بالحرف الواحد: (ont est condamnés de vivre ensemble)، أي نحن مجبرون على العيش في بيئة اجتماعية واحدة، هذا يعني أنا هذا الشخص و أشخاص آخرين كثيرين لديهم الرغبة في العيش في معزل و بطريقة فردانية، لكن هناك ظروف قاهرة تحتم عليهم العيش في المجموعة البشرية، هذا يستوجب التمعن في الكيفية السوسولوجية التي تبنى عليها الرابطة الاجتماعية المحلية؟

فالسؤال الأنثروبولوجي الكبير يطرح: كيف يهيكل الأشخاص و المجموعات رابطتهم الاجتماعية؟

فإن كنا قد خلصنا في الدراسة التاريخية للمجال المحلي لوادي تليلات، إلى وجود ديناميكية للرابطة الاجتماعية مؤسسة في المقام الأول على أساس الانتماء القبلي التقليدي، خاصة إبان الحقبة العثمانية و بداية الحقبة الاستعمارية الفرنسية، إلا أنه و بعد تثبيت

الاستعمار الفرنسي لأقدامه في الجزائر، بدأ التغير التدريجي للبنية المرفولوجية المحلية من خلال تغيير نمط الرابطة، من النمط القبلي إلى النمط الإقليمي القبلي (الدوار)، فبذلك أصبح سكان هذه الدواوير لديهم إزدواجية في الانتساب إلى القبيلة أو العرش و الدوار المسكون، و لكن في مرحلة ما بعد الاستقلال و ظهور المجموعات الاجتماعية الدخيلة، تغير نمط الرابطة الاجتماعية إلى اعتبارات أخرى (الدخيل و الأصيل)، الذي أصبح يتعايش مع أنماط عصرية و حديثة (علاقات الجوار)، الذي بدوره يتعايش مع الموروث الاجتماعي و الثقافي التقليدي.

لكن يبقى كل من المقدس و السياسي من أهم الحقول المؤسسة للرابطة الاجتماعية المحلية العصرية، وهو ما سوف نتطرق إليه في الفصل القادم، فقد خلصنا في هذا الفصل إلى ما يشبه الاستنتاج العام للمرفولوجية الاجتماعية لوادي تليلات، و هي تتميز بوجود في المقام الأول مسار تاريخي لكسب الشرعية الهوياتية لامتلاك المجال الاجتماعي المحلي، من خلال وجود أشخاص يصقلون في مجموعات اجتماعية محلية مؤسسة على أساس أقدميتها التاريخية و يعبرون على ذلك بتعابير و ألفاظ أبرزها (أنا ولد البلاد) أو (أنا عندي سبع جدود هنا)...الخ.

فهم يعتبرون أنفسهم أصحاب الأسبقية في شتى نواحي الحياة الاجتماعية اليومية السياسية خاصة، و مجموعات اجتماعية أخرى هي دخيلة إلى حد ما، برزت إلى الوجود خاصة في مرحلة ما بعد الاستقلال، و من أبرزها مجموعة حميان التي تنتمي إليها المجموعات الثانوية في النسق الهوياتي العام لهذه المجموعة، فالمجموعة الثانية أصبحت تتنافس المجموعة أو المجموعات الأولى (السكان الأصليون)، خاصة في الجانب الاقتصادي من خلال امتلاكها للأراضي الفلاحية، المبادلات التجارية... الخ، هذا من جهة القراءة المورفولوجية للعلاقات الاجتماعية و لكنها ليست المحرك الوحيد للسيرورة الاجتماعية، فقد

برزت شبكة من التحالفات و التصادمات المحلية معقدة تظهر تارة من خلال الإقامة تارة من خلال الانتساب، تارة على أسس الصداقة... الخ.

لكن يبقى الشيء الأساسي و الخطير هو تدخل جهاز الدولة لخلخلة التنظيم الموجود، من خلال موجة التعمير الجديد، فنلاحظ أنه و منذ سنة 2012 برمجت الدولة أزيد من 40 ألف مسكن جديد و هو ما يعني مبدئياً حوالي 200 ألف ساكن جديد، أي عشرة أضعاف الساكنة المحلية في أفق 2020. إن هذا المنحى هو مقصود، يهدف بالدرجة الأولى زيادة على المنحى الاجتماعي التصاعدي للدولة، إلى تبديل الهوية الاجتماعية المحلية؛ و هو نفس ما أكده لي مسؤول سامي بالدائرة هو الآن والي قال لي و بالحرف سوف نغرق سكان وادي تليلات بسيل بشري حتى يذوبون في هذا السيل و تتغير ثقافتهم من محافظة متزمتة إلى ثقافة متفتحة على الآخر.

الفصل السادس
بنية السياسي المحلي.

لقد خلص عالم الأنثروبولوجي الفرنسي لويس ديمون (Dumont. L :1983) في دراسته حول المجتمع الهندي، إلى أن مقارنة المجتمعات العصرية مع المجتمعات غير العصرية من منطلق بنيوي، يتمثل عن طريق مصطلحين للتنظيم الاجتماعي، ففي المجتمعات الحديثة هذا التنظيم مؤسس من طريق الفردانية (L'individualisme) بينما المجتمعات المتخلفة، منظمة على أساس الجماعوية (Holisme)؛ إن الوصول إلى إدراك هذا الإطار من التحليل و المقارنة لن يتأتى، إلا من خلال الدراسة المتأنية للبنية الاجتماعية الكلية، و علاقتها بالأنساق الفرعية التي تدور حولها و تأثر فيها منها النسق السياسي.

إن هذا النسق السياسي يمكن اعتباره التعبير الشامل و المجال المفضل للديناميكية الاجتماعية الكلية كما يقول جورج بالوندييه (Balandier. G :1985)، فالسياسي (Le politique) هو المجال الخصب الذي يحتوي كل الصيرورة الاجتماعية من الخلافات، تصادمات و التحالفات... الخ تبين لنا من دراستنا المورفولوجية الاجتماعية المحلية، إلى استنتاج عام، أن بنية هذه الأخيرة لا يمكن الوصول إلى معرفة عمقها إلا من خلال التطرق إلى علاقتها بالحياة السياسية و تجلياتها الشكلية و غير الشكلية، الرسمية و غير الرسمية.

نحن نعلم أن الأنثروبولوجية السياسية لم ترى النور بصورة فعلية و جدية، إلا بعد الدراسات الإثنولوجية الأولى التي قام بها البريطانيون، من خلال البحوث الميدانية، التي تأثرت على الأخص بالنظرية الوظيفية، التي اعتبرت البنية السياسية بمثابة امتداد للبنية الاجتماعية الكلية و السياسي كنتيجة و تعبير للبنية الاجتماعية.

إن موضوع الأنثروبولوجية السياسية كان دائما بطريقة معلنة أو غير معلنة، صيرورة السلطة السياسية المحلية خاصة، و هذا عند جل علماء الأنثروبولوجية السياسية للأسباب موضوعية غالبا، ففي الدراسات الأنثروبولوجية المغاربية الأولى كان موضوع السلطة السياسية حاضرا و جل هذه الدراسات توصلت إلى اعتبار هذه الأخيرة التعبير الشامل للديناميكية الاجتماعية.

أما في بحثنا هذا، فإنه و إن بدأنا الدراسة الأنثروبولوجية بالتطرق إلى المورفولوجية الاجتماعية المحلية، فإننا لم نصل إلى الملامح الكلية و الشاملة لهذه الأخيرة، من دون ربطها بالجوانب الأخرى السياسية على الأخص، فلم نستطيع إقرار أي نموذج من نماذج التحليل، لأن تحليلنا هذا كان مبتورا من جزء هام من الحقيقة الكلية لهذه البنية الاجتماعية الكلية، أي الجوانب السياسية لهذه الأخيرة، و كيف تؤثر كل واحدة في أخرى، و هذا من خلال التطرق إلى مختلف الإستراتيجيات التي تتحكم في امتلاك المجال السياسي المحلي (السلطة السياسية) في مختلف تجلياته الشكلية و غير الشكلية و مختلف أنماط التعبير المستعملة للتعبير عنها.

- أ - المبحث الأول: الاستثمارات السياسية للمجال الاجتماعي.

إنه من وجهة نظر السوسيو-أنثروبولوجية، فإن إنتاج الأقاليم الاجتماعية على مستوى تشكيلة اجتماعية مصغرة (Microsociologie) ليس باليسير خاصة في مجتمع كالمجتمع الجزائري البالغ التعقيد، بحكم الصدمات السوسولوجية التي عرفها المجال المحلي لوادي تليلات، ظهر مجال مهندس و مؤسس على معايير مختلفة، فنلاحظ أن في المقام الأول هناك مسألة النوع البشري بمثابة المؤسس الأول للعلاقات الاجتماعية، فالتقسيم الاجتماعي للعمل يمكن بناؤه بطريقة أولية على هذا الأساس (الجنس : ذكر- أنثى)، أو بالأحرى نوع من الإقصاء للنساء من الحقل الخارجي (المجال العمومي)، و هيمنة الجنس الذكوري على هذا المجال بكل مكوناته و هذا بصفة جلية؛ إن هذا التقسيم أوجد شبه إجماع لا شعوري و غير معلن على تقاسم الأدوار الاجتماعية لكل جنس، انطلاقا من الديناميكية الثقافية في المقام الأول. هذا الطرح يبدو جليا من الوهلة الأولى للدراسة الأثنوغرافية ، فصيافة حوار أو نقاشا أو التحدث بيني كباحث أنثروبولوجي ذكر و الفاعلات الاجتماعيات من جنس الإناث في إطار إنجاز الدراسة لم يكن إلا نادرا، فلا يمكن ذلك من دون أن تكون هذه الأخيرة تربطك بها علاقة عائلية أو زمالة في العمل...الخ.

إن هذه الوضعية يمكن أن تكون عائق إستيمولوجي كبير في الدراسات الأنثروبولوجية الميدانية في المغرب العربي، ففي دراستي الميدانية قد ساعدني عاملين أساسيين في الولوج إلى هذا العالم المحافظ نوع ما في المجتمعات المغاربية من خلال اقتحامي مجال عمل يتيح لي الاحتكاك بسهولة بهذه الشريحة، فقد مننت سنة 2004 موظف مسؤول الشؤون الاجتماعية ببلدية وادي تليلات، ثم بعد ذلك و ابتداء من سنة 2007 انخرطي رسميا كمنتخب بالمجلس الشعبي الولائي، و هو ما أتاح لي أن أكون في وضعية مريحة في عملية المسح الاثنوغرافي الميداني.

فالدراصة الاثنوغرافية الميدانية المتأنية لوضعية النساء على المستوى المحلي، لا يقدمن أي مطالب سياسية و ليست لديهن أي رغبة في ولوج الحقل السياسي المحلي.

إن هذه الخلاصة تستدعي قراءة سوسيولوجية و أنثروبولوجية معمقة للحصول على الدلالات الكامنة في داخلها، فهذه الظاهرة ليست قاصرة على النساء الماكثات بالبيت فقط أو النساء غير المتعلمات، بل هي ظاهرة عامة أدركت وجودها حتى خلال عملي كإداري في البلدية، فحتى نساء الإطارات العاملات بالبلدية لا يطمحون إلى امتلاك السلطة عكس ما هو موجود عند التشكيلات الأساسية المطالبة بدور أكبر للمرأة في الحياة السياسية(1).

منذ الاستقلال إلى اليوم، لم يشهد المجال السياسي المحلي مشاركة المرأة بطريقة رسمية في الانتخابات البلدية المحلية، إلا مرة واحدة خلال الانتخابات المحلية لسنة 2002، و هذا في قائمة التجمع الوطني الديمقراطي، لكن هذه القائمة لم تحصل سوى على مقعدين في هذه الانتخابات التي فاز بها على مستوى بلدية وادي تليلات (حزب جبهة التحرير الوطني)، هذه المرأة عاملة في سلك التعليم و أصبحت عضو في كل هذا هو أنها أصلا من

(1) إن جل التقارير حول التنمية البشرية العربية ينتقد هذه المجمعات من هذا الجانب (عدم مشاركتها في الحياة السياسية الفعلية)، خاصة تقرير عام 2003؛ فأصبحت المرأة ممثلة في المجالس المحلية و الوطنية بطريقة خلال الاصلاحات السياسية التي أقرها رئيس الجمهورية في دستور 2008 و تجسدت في قانون الانتخابات 10-09.

الجنوب الوهراني (مجموعة حميان)، و هو ما يعزز الطرح و الفرضية التي تقدمت بها سابقا في الفصل الثالث حول مسألة علاقة الممارسات النسائية في الحقل الخارجي و الأصل الاجتماعي، هذا الطرح العام حول مشاركة النساء في الحقل السياسي الخارجي يؤكد أنه في الأصل هو مجال ذكوري بامتياز.

إن صيرورة الحياة اليومية على المستوى المحلي، تخضع بطريقة فعلية كل ما هو سياسي إلى الرجال، ففي الجانب الرسمي من بين 14 رئيس بلدية ترأسوا المجلس الشعبي البلدي لوادي تليلات لم تكن هناك امرأة واحدة، و لو كعضو في المجلس الشعبي البلدي، إلا وحدة (الحالة التي ذكرناها) إلى غاية 2012، و التي لم تدم سوى بعض الأشهر، فالمجال الاجتماعي العمومي هو مسيطر من طرف الرجال و بطريقة شبه تامة، لكن هذا مع وجود في بعض الأحيان اقتحام جزئي متبادل و مؤقت لكل جنس لمجال الآخر، على غرار ما أكده أرفينغ قوفمان (Goffman. E) " إن كل علاقة اجتماعية هي نتاج في المقام الأول، لتخلي الفاعلين الاجتماعيين عن بعض الحدود و الحواجز المجالية التي تفصل بينهم غالبا " (1)، فإن كان منظم أولا و قبل كل شيء على الأسس التي ذكرناها إلا أنه هو الآخر خاضع لتنظيم داخلي يعتبر كامتداد طبيعي للبنية المورفولوجية الاجتماعية المحلية، فنلاحظ أن علاقة الصداقة مثلا تتم غالبا داخل المجموعة الاجتماعية و هذا سواء كانت مجموعة اجتماعية مؤسسة على أسس تقليدية (مجموعة حميان) على أسس الإقامة المشتركة (سكان قرية المهديّة) أو على أسس ثقافية أو دينية، فهي تتم في المقام الأول عن طريق التمثلات المشتركة للعالم المحلي، بكل ما يحمله من دلالات، ففي الحقل السياسي المحلي المسألة أكثر تعقيدا من ذلك لأن الرهان الأساسي في الحياة السياسية المحلية هو السلطة الرسمية السياسية و الإدارية. (المجلس الشعبي البلدي و الولائي خاصة)

(1) Goffman. E : La mise en scène de la vie quotidienne les relations en public. Paris, édition de minuit, 1973

إن الدراسة الاثنوغرافية الأولية للسلطة السياسية المحلية و للسياسي بصفة عامة، تستوجب في المقام الأول الدراسة التحليلية النفسية هذا حتى لا نبقى منغلقيين تحت اعتبارات علموية و إيديولوجية بحتة، لأن السؤال الأنثروبولوجي الكبير الذي يطرح هو: لماذا يلجأ الأشخاص و يقتحمون الحياة السياسية، و هو سؤال يطرح من طرف غالبية الأشخاص الذين التقيتهم إبان الدراسة الميدانية، إن كانوا هم يقدمون إجابة واضحة غالبا و هي غير خاطئة لكنها مبتورة من النسق العام الذي يجب أن توضع فيه، فالفاعلين الاجتماعيين يقولون أن جل من يقتحمون الحياة السياسية يقتحمونها لغرض المنفعة الشخصية.

بالفعل و على سبيل المثال و أنا أتحدث مع أحد أعضاء المجلس الشعبي البلدي لوادى تليلات و هو الجهاز التنفيذي (النائب الأول لرئيس المجلس الشعبي البلدي) قلت له لماذا أنت في السلطة السياسية و لماذا تمارس السياسة عامة.

فيقول لي بالحرف الواحد: (الكرسي حلو)، فالكرسي و السلطة السياسية له امتيازات سيكولوجية ، اجتماعية، و اقتصادية خاصة؛ هذه الإجابة كانت كافية لفهم ما يريد أن يقول هذا السياسي و ما الغرض من اقتحامه للحياة السياسية.

هذا الشخص كحالة من بين الحالات التي قمت بدراستها عن قرب و من خلال دراسة المسار الاجتماعي و السياسي، الثقافي له تبين لي أنه كان على طول مشواره السياسي يبني شخصيته السياسية على خطاب إيديولوجي شعبي (Populiste) ، يتمثل في تبنيه لتوجه يعتمد على إلغاء المصلحة الشخصية في الحياة السياسية، لكن الممارسات السياسية لهذا الشخص و لجل الأشخاص الذين مروا بالمؤسسات السياسية المحلية تثبت العكس تماما، من ذلك فإن المنفعة العامة ما هي إلى شعار لا يستطيع المقاومة ضد هذه الأحداث التي تفرزها الممارسات السياسية الفعلية.

إن هذا المثال الذي قدمناه ما هو إلا مثال واحد من أمثلة عديدة يمكن صياغتها، فحقا هذه التماثلات الأولية و الأولويات التي تحفز السياسي في المقام الأول على اقتحام هذا

(السلطة السياسية المحلية خاصة)، إلا أن الغرض من المثال ليس هو المثال بحد ذاته و إنما هو لغرض التطرق لمختلف الإستراتيجيات و التماثلات التي تحكم عملية الصيرورة السياسية و علاقاتها بالصيرورة الاجتماعية الكلية، فما يمكن استخلاصه من المقاربة الأولية للسياسي محليا، أن البعد السيكولوجي النفسي (في مختلف تجلياته المادية و الجنسية... الخ) هو من يتحكم فيه، ولهذا الغرض يقوم السياسي بإستراتيجيات مختلفة، يستثمرها في هذا الحقل.

من هذا المنطلق لاحظنا أن التشكيلات و الأحزاب السياسية التي نشطت على المستوى المحلي منذ إقرار التعددية الحزبية بعد دستور فبراير 1989، قامت باستغلال و استثمار المعطيات السوسولوجية المحلية.

بدأ بحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بالرغم من وجود إيديولوجية سياسية داخلية للحزب مبنية على أساس التقيد بالأفكار الدينية المستمدة من المرجع الديني الإسلامي الوهابي السلفي، إلا أن هذا الحزب قام باستثمار الديناميكية السوسولوجية المحلية لوادي تليلات، كإستراتيجية للوصول إلى السلطة السياسية المحلية من خلال وضع لائحة إنتخابية خاضعة نوع ما للمعطيات التقليدية و الجزئية، فكانت هذه اللائحة خلال الانتخابات المحلية 1990، يتصدرها شخص يسكن مركز البلدية لوادي تليلات و ينتمي إلى عائلة رقميا و ديموغرافيا كبيرة و هو في الأصل من قبيلة الزمالة، بعد ذلك شخصين من قرية التوميات (قبيلة الغرابة) و هما كذلك من عائلات كبيرة العدد معظمها يسكنون قرية التوميات، و لكن هناك عدد معتبر من هذه الفئة تسكن مركز البلدية، و في المقام الثالث وضع شخص هو أصلا من مجموعة حميان.

نفس الشيء انتهج مع حزب التجمع الوطني الديمقراطي، في الانتخابات المحلية لأكتوبر 1997، أين وضعت قائمة التجمع على أساس الديناميكية المورفولوجية الاجتماعية المحلية، فوضع في صدارة اللائحة شخص تقنوقراطي، (إطار سامي بميناء وهران) و هو

أصلا من بلدية زهانة، في المقام الثاني وضع شخص من مركز البلدية لكنه أصلا من دوار أهل غالي (قبيلة العزابة)، وهو أستاذ التعليم المتوسط من عائلة متوسطة الحجم العدد محليا (1)؛ هذا الأخير أصبح فيما بعد رئيس المجلس الشعبي البلدي وبعد إنسحاب الأول و عدم قبوله للرئاسة، لكن واقعا هذه القائمة لم تتجح طريقة ديمقراطية حيث أن الفائز الحقيقي كان شخصا آخر، هو ذو توجه إسلامي، أصلا من قبيلة الزمالة، و سبق له و أن ترأس البلدية في سنوات (1984-1989).

هذا النموذج اتبع كذلك من طرف التشكيلات السياسية الأخرى، ففي الانتخابات المحلية لأكتوبر 2002، كنت من المؤطرين الإداريين للعملية، تمكنت عن طريق الملاحظة الاثنوغرافية المباشرة، من التعرف على الاستراتيجيات السياسية التي استعملت كل سياسي و كل تشكيلة سياسية للفوز بالانتخابات، فقد استعمل الحزب الناجح في الانتخابات (حزب جبهة التحرير الوطني) إستراتيجيات و أنماط مختلفة مكنته من الوصول إلى السلطة. ففي مقابلة أجريتها مع شخص تربطني معه علاقة جوار و هو منسق لحزب جبهة التحرير الوطني على مستوى البلدية (أمين قسمة)، شرح لي هذا الشخص حول الكيفية التي وضع بها المكتب الذي كان يرأسه قائمة الانتخابات المحلية أنذاك، أنه وضع في المقام الأول أن يكون على رأس القائمة شخص من السكان الأصليين، محبوب من طرف الناس و له مستوى تعليمي محدد(2)؛ لقد وضعت القائمة على هذا الأساس، فوضع على رأس القائمة شخص من عائلة برفاس، فهو ينتمي إلى عائلة قليلة العدد نوعا ما لكن لها سلطة اقتصادية جيدة، و هو ابن الشهيد و معلم متقاعد، ترأس المندوبية التنفيذية البلدية لوادي تليلات بعد وقف المسار الانتخابي و حل المجالس الشعبية المحلية البلدية و الولائية سنة 1991.

(1) وضع هذا الشخص في القائمة، من طرف عسكري متقاعد وهو واحد من الذين قاموا بصياغة القائمة،، للعلم هذا الشخص تربطه علاقة عائلية مع هذا الأخير (علاقة مصاهرة).

(2) لقد قال لي الشخص و بالتعبير المحلي: (المهم يكون ولد بلادي ومشي حمياني).

و رتبت القائمة على أساس التمثيل الجزئي الإقليمي، فكل قرية كان يمثلها شخص مع الأخذ بعين الاعتبار التمثيل المجالي - الاجتماعي.

فحتى و إن كان هناك مناخ عام في الجزائر موالى لحزب جبهة التحرير الوطني إلا أن هذا الفوز يعكسه في المقام الأول استغلال السلطة الاقتصادية لهذا الشخص في العملية السياسية و كذلك استغلاله لحقل المقدس كإشهار لغرض الفوز بالانتخابات لكن الذي يستدعي التساؤل الانثروبولوجي هو فوز هذه القائمة بالانتخابات حتى في الأقاليم المحسوبة على المجال هيمنة مجموعة حميان (قرية المهديّة، مزرعة السي الهواري...الخ) رغم أن هذه المجموعة لم يكن يمثلها و لا أحد في هذه القائمة.

لكن بعد انتدابي في البلدية و بعد الملاحظة المباشرة والملاحظة بالمشاركة تبين لي أن هذا الشخص الذي كان على رأس القائمة الانتخابية و أصبح فيما بعد رئيس المجلس الشعبي البلدي تربطه علاقة جيدة جدا مع أشخاص هذه المجموعة خاصة الأعيان منهم خاصة من منطلق أنه فلاح و مالك للأراضي فطبيعة النشاط و العلاقة تجعله شخص مقرب منهم، زد على ذلك كونه كان معلم بالابتدائي بقرية المهديّة (مجال ملك لمجموعة حميان نسبة 90%).

يبدو من خلال بعض الحالات التي عرضناها في هذا المقام أن عملية الاستثمار السياسي للمجال الاجتماعي و تجلياته لا تختلف كثيرا عن ما كان سائدا في الحقبة الأخيرة من الاستعمار الفرنسي سيطرة المركز على الهامش و هذا من خلال ديمقراطية سياسية تمثيلية شكلية أين يكون شبه استغلال المورفولوجية الاجتماعية المحلية للحفاظ على النظام و الأمر السياسي المحلي (1).

(1) CF à Vain .J.C : L'Algérie politique : Histoire et Société...op.cit.

من خلال عرضنا لوثائق الأرشيف البلدي للحقبة الاستعمارية الفرنسية و هي لجلسة
المداولات و أعضاء البلدية (Membre de la Municipalité)، يتضح لنا هذا جليا ففي
المقام الأول هناك رئيس البلدية و هو فرنسي الأصل مالك كبير للأراضي إلى غاية
الأعضاء العرب الأهالي الذين كان كل واحد منهم يمثل دورا و بعض الأهالي التثوقراطيين
و ملاك الأراضي. (أنظر الملحق)

- ب - المبحث الثاني: أماكن و أوقات السياسي (1).

لقد أكد إدوارد إيفنس بريتشارد في كتاب النظم السياسية الإفريقية، على غرار معظم رواد النظرية البنوية- الوظيفية (structuro-fonctionnaliste) البريطانيين، أن السياسي هو الضامن الوحيد للبنية الاجتماعية الكلية، فهذه الوظيفة الاندماجية للسياسي، تظهر في المجتمعات المنظمة سياسيا عن طريق الدولة الحديثة (Etat Moderne) من خلال الأجهزة الإدارية المتخصصة الضامنة للأمر و الطاعة الاجتماعية، فالنظام الاجتماعي المحلي و الكلي هو مضمون عن طريق التوازن الجزئي الذي هو نتاج علاقة التضاد الكلي.

لكن هذا النمط من التحليل البنيوي- الوظيفي لقي فيما بعد انتقادات كبيرة، خاصة بعد الأعمال الأنثروبولوجية الميدانية أين انتقدت هذه المقاربة العامة للسياسي، الذي يقسم المجتمعات البشرية إلى مجتمعات جزئية و مجتمعات بالدولة، إن في غالب الأحيان تجمع هذه المجتمعات بين التنظيم المنظم من خلال السلطة المركزية و التضاد و المعارضة بين الأجزاء (opposition lignagère)، فأنتجت دولة جزئية (Etat segmentation) كما سماها سوتهاال (Southall. A) أين ينصهر مصطلح الأبوية مع السلطة المركزية.

فبعد الدراسة الميدانية التي قام بها إيدموند ليش (Leach.E :1954) على المجتمع الكشاني (Kachin) في أراضي برمانيا العليا، أين توصل إلى أن المسار السياسي المحلي، هو نظام متأرجح بين الديمقراطية وبين النموذج السلمي التراتبي (Hiérarchie)، حيث أكد أن السياسي لا يمكن أن يدرس ، و يفكر فيه بمعزل على الأحداث الاجتماعية الأخرى ، بل من خلال المقاربة الدينامكية الاجتماعية الكلية و هو ما كان كذلك مع الأنثروبولوجي البريطاني ماكس قلوكمان (Gluckman .M :1963).

إن كان التيار الديناميكي، أكد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار السياسي، من

(1) CF : Abéles .M : Le lieu du politique. Bruxelles, Société d'ethnographie, 1983.

خلال ديناميكية الاجتماعية، فإن السلطة السياسية هي التعبير الوحيد على هذا السياسي. لقد عرف جورج بالندييه السلطة السياسية " إن السلطة السياسية ملازمة لكل مجتمع و هي تحت على احترام القواعد التي يقوم عليها المجتمع و تحميه من عيوبه الخاصة و تحد بداخله من أثار المنافسة بين الأفراد و المجموعات (...).، سوف نعرف السلطة بأنها ناجمة ، بالنسبة إلى كل مجتمع من ضرورة مكافحة كل قصور يعرضه للفوضى " (1).

فعلى المستوى المحلي بوادي تليلات كنت فاعلا في السلطة السياسية المحلية، بحكم أنني كنت قياديا في الحزب، فكنت أصنع الحدث السياسي من خلال أنني أشرك في إعداد قوائم الحزب للاستحقاقات الانتخابية المحلية خاصة المجلس الشعبي البلدي لوادي تليلات، و كذلك بسبب عضويتي بالمجلس الشعبي الولائي لثلاثة عهديات انتخابية و مشاركتي اليومية في صيرورة المجالس المحلية. هذه الوضعية الميدانية أدت بي أن أكون في وضعية إستيمولوجية و منهجية صعبة، تتخلص خاصة في إشكالية أخلاقيات البحث الإثنوغرافي، هذا زيادة على بعض المشاكل التي تلقيتها في إطار عملي الهادف إلى معرفة المسار الحقيقي الذي تسير عليه الظاهرة السياسية المحلية في مختلف صفوفها و فصولها (2).

إن من خلال هذه الدراسة الإثنوغرافية الميدانية في الأماكن الرسمية و الغير الرسمية، مكنتنا من التعرف على الملامح الكبرى للنظام السياسي المحلي، للوهلة الأولى من الدراسة يظهر أنه مؤسس فقط في الجوانب الرسمية من خلال المجتمع السياسي (الدولة) و المجتمع المدني (الجمعيات و المنظمات)، لكن و بعد هذه الدراسة المتأنية تبين لنا، ما للممارسات الغير رسمية من دور في الحفاظ عليه و التي تكون في بعض الأحيان حاسمة.

(1) بالوندييه جورج : الأنثروبولوجيا السياسية ... مرجع سابق. ص 43

(2) إن أهم مراحل الخلل التي تعرضت لها هذه الدراسة الإثنوغرافية، هي بمناسبة نشر أحد أعضاء المعارضة بالمجلس الشعبي البلدي، من حزب جبهة التحرير الوطني (حزب الأغلبية) وهو مراسل جريدة ناطقة بالفرنسية مقال حول الحي الذي أقطن فيه، و يذكرني فيه على أنني عالم اجتماع و أنتقد عملية التسيير التي يقوم بها رئيس المجلس الشعبي البلدي (أنظر الملحق).

فالمجال المحلي لوادي تليلات و إن كان قد عرف مسار متقدم لإنشاء الدولة خاصة بعد الاستعمار الفرنسي، الذي قام بتأسيس مجتمع محكوم من طرف دولة على النموذج الغربي الفرنسي، لكن هذا التنظيم السياسي الذي تم زرعه، هل تمكن من التأقلم مع المعطيات الأنثروبولوجية المحلية؟(1)

لقد عرف نادال الدولة على أنها نموذج للنظام السياسي الذي هو نتاج تلاقح ثلاثة عوامل: وجود سياسة مؤسسة على أساس السيادة الإقليمية، جهاز حكم متخصص الذي يتحكم في العنف الشرعي، وجود مجموعة من المسؤولين يختلف بفضل تكوينه، توظيفه و مقامه على بقية السكان و احتكاره لجهاز المراقبة السياسية(2). نستنتج من هذا التعريف، أن هناك ثلاثة ركائز للدولة : السيادة- العنف الشرعي- إدارة متخصصة.

إن هذا التعريف يمكن اعتباره كإطار جيد للمقاربة الأنثروبولوجية المحلية، لكن يبقى كما قال مارك أبيلس (Abélès. M :1990) يجب أن ينظر إلى الدولة من الأسفل، أي من خلال المعطيات السوسولوجية الميدانية المحلية الأصلية، فعلى مستوى ميدان البحث فإن الإدراك السوسولوجي الأولي للدولة من طرف الفاعلين الاجتماعيين على أنها الهيئات الإدارية و السياسية و الأمنية، ففي غياب أي عقد اجتماعي محلي تبقى مسألة أنثروبولوجية محلية هامة تستوجب دراسة متأنية، تتمثل في مسألة التراضي (Le consentement) التي صاغها لأول مرة كلود ليفي ستروث في دراسته لمجتمع نامبيكوارا في البرازيل و أعاد صياغتها موريس قودلييه في دراسته لقبيلة البــــــــــــــــارويا. فالقبول محليا يعني أن السياسي ليس نابع فقط من خلال ممارسات المؤسسة في هياكل رسمية، بل هو نتاج لما يمكن أن يكون تكليف اجتماعي لشخص من التشكيلة الاجتماعية ليلعب دور سياسي،

(1) CF à Birnbaum. P & Badie. B : Les deux Etats. Paris, Fayard, 1982.

(2) Nadel .S .F: Byzance noire. Paris, édition Francois Maspéro, 1971.titre Original en anglais : A Black Byzantium, London, Oxford University Press 1942.

بذلك يكون بمثابة مالك لسلطة سياسية تقليدية غير مؤسسة (Chefferie) على العكس النماذج العصرية الحديثة (الغربية خاصة) المبينة على القدرة و الإكراه.

فالسياسي على المستوى المحلي، يتجلى على مستوى التشكيلة الاجتماعية المحلية من خلال سواء الإقامة أو الإنتساب، نلاحظ أن بعض المجموعات الاجتماعية المحلية تقصي العمل المؤسس للسياسي و للصراع من أجل السلطة من خلال إدارة الشؤون السياسية اليومية داخل المجموعة و هذا بإقصاء السياسي الشكلي، حيث أن السياسي المؤسس يلجأ على هذه المجموعات فقط كخزان إنتخابي للفوز بالسلطة؛ أين تصبح عملية الصيرورة السياسية عبارة عن مفاوضات غير شكلية تكرر هذا النمط التقليدي.

هذا الطرح تؤكد المعطيات الميدانية التي جمعتها خلال الدراسة ، فمناسبة الانتخابات الرئاسية لـ 29 أبريل 2014 كنت من المؤثرين للحملة الانتخابية لأحد المترشحين، و بينما أنا أتناقش مع أحد الإطارات الإدارية و هو أصلا منتخب ببلدية البرية، حول الإستراتيجيات التي يجب إتباعها للفوز بالانتخابات في أحد الدواوير التابع لإقليم بلدية البرية و هو دوار حوض الدوم: خدايمية، قال لي السي بلحمياني حمياني؟ فقلت له و الحاج الطيب (1) قال لي: " لقد قالو له إذهب أنت تسكن في وهران مركز و تجارتك بوادي تليلات ، فليس لك الحق في تسيير شؤون المجموعة"، لقد قال لي أنه إستعمل هذا النمط من الإستراتيجية في العديد من المرات و كانت ناجحة مع هذا الزعيم التقليدي.

إن هذه الإستراتيجية لا تدع مجال للفرد للتعبير عن الآراء السياسية خارج المجموعة الاجتماعية، فهو مظلوم داخل مجموعة متركرة على طبقة عمر معينة (كبار السن)، و كذلك

(1) لقد قدم لي المخبريين المحليين العارفين بالحياة اليومية لهذه المجموعة ، أن هذا الشخص هو الزعيم التقليدي لها، فكل شيء يمس تسيير هذه المجموعة هو من إختصاصه ،فهو يتحكم في المجموعة من خلال الهيمنة الاقتصادية بامتثانه للتجارة و تقديمه للسلع للمجموعة الاجتماعية بالتراضي من خلال مبدأ دفع الثمن حتى نهاية الشهر، الهيمنة السياسية من خلال العلاقات المحسوبية و الزبونية التي تربطه مع العديد من المسؤولين المحليين و الوطنيين، في الإدارة خاصة.

على إيديولوجية محلية مبنية على إستثمار الإنتماء القبلي و منطق الشرفوية (الشرفاء)، فكلا من بلحمياني حمياني و الحاج الطيب هم أصلا من لبيض سيد الشيخ.

فمجموعة السكان الأصليين هي الأخرى مؤسسة على هذا النمط من الممارسات السياسية و التعبيرية، فغالبا ما تلجأ هذه المجموعات إلى إعطاء توكيل شكلي للسياسي، الذي يجب أن يكون ينتمي إلى المجموعة الاجتماعية لتمثيلها في الأماكن الرسمية و الغير رسمية، و بينما كنت أتحدث مع منسق قسمة حزب جبهة التحرير الوطني على مستوى بلدية وادي تليلات حول الإستراتيجية التي وضعت بها القائمة الانتخابية للحزب أنها أخذت في عين الاعتبار المتغير " العائلي " أي العائلات الكبرى على مستوى المحلي يجب أن تكون ممثلة، كما يجب أن تمثل الدواوير و المزارع على مستوى قائمة الحزب للانتخابات المحلية.

لقد لاحظنا أن الأحزاب السياسية في عهد الانفتاح السياسي، استعملت هذا المعطى السوسيولوجي في إستراتيجياتها الانتخابية المحلية، لكنها غالبا ما باءت بالفشل ، فالكثير من التشكيلات السياسية وضعت في قائمتها شخص يلقب ببلهواري لاستمالة الناخبين من هذه العائلة الكبيرة العدد محليا، إلا أنها لم تنتج في الانتخابات حتى داخل المجموعة نفسها، و هو ما كان كذلك في عهد الحزب الواحد (1) من خلال اعتماد استراتيجيات داخلية للحزب تقصي المعطيات السوسيولوجية المحلية، ففي وقت سابق كان هذا التنظيم الأوحد الذي كان يمثل ما يسمى بالحزب- الدولة - آنذاك ، فكان المهيمن على الحزب شخص من عائلة طبال (الطبابلة) و هم مجموعة عائلية صغيرة الحجم بالمقارنة مع العائلات الأخرى، كان هذا الشخص يسكن مركز البلدة (وادي تليلات)، فقام بتأطير الحزب على مستوى قرية التوميات من طرف أشخاص من هذه العائلة، مع شبه إقصاء لمجموعة السكان الآخرين، خاصة الذين أصلهم من أهل الغالي، الذين كانوا تقريبا تربطهم علاقة عدا و تنافس، أدى

(1) Harbi. M : Le FLN mirage et réalité des origines à la prise du pouvoir (1945-1962). Paris, édition jeune Afrique, 1980.

هذا النمط من الإستراتيجية إلى شبه إقصاء للمجموعات المحلية لهذا الحزب أدت على فشله في وقت سابق.

إن هذه الممارسات ليست حصرا فقط على الأحزاب السياسية، فحتى في التنظيم الإداري للدولة هي موجودة، هذه الممارسات المكرسة للإنتاج و إعادة إنتاج المجموعة الاجتماعية العائلية، فمثلا و بينما كان الأمين العام للبلدية من عائلة معينة قام بتوظيف أبناء عائلته في مختلف الهياكل الإدارية المحلية (المحلية، البلدية، الدائرة، مصلحة البريد و المواصلات...إلخ)، أين أصبحت الدولة محليا مرادفة لعائلة معينة؛ لكن هذا الشخص و إن كان أصلا من دوار أهل الغالي (التوميات)، إلا أنه كان إستراتيجيا ضد سكان هذا الجزء الإقليمي في عرقلته لبرامج التنمية بهذه القرية، هذه المقاربة تستدعي الدراسة السيكلوجية الانثروبولوجية المعمقة لهذه الشخصية للوصول إلى الدوافع النفسية المؤدية إلى هذا النوع من السلوكات؛ إلا أنها تدل على نوع من النسبية البنيوية للسياسي في علاقاته الاجتماعية العامة.

إن هذا الشخص (الأمين العام للبلدية سابقا) بمثابة المالك الفعلي للسلطة السياسية للمؤسسة، إلا أن جاء رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي ينتمي إلى التجمع الوطني الديمقراطي (العهد الانتخابية 1997-2002)، و قام بإحالاته على التقاعد سنة 2001. للعلم فإن هذا الشخص هو من نفس مجموعة الشخص الأول و تربطه علاقة قرابة مع الثاني، و بذلك في مرحلة التحقيق الإثنوغرافي يقول لي أحد الأشخاص و هو أصلا من قبيلة الغرابة (أنتم الغرابة منذ 40 سنة و أنتم تحكمون في بلدية وادي تليلات ماذا فعلتم لها؟) إن هذا الطرح أدهشني و لم أستطع الرد عليه.

فهل صحيح وهدم الأشخاص الذين هم أصلا من هذه المجموعة التقليدية هم من حكموا البلدية (السلطة المحلية) أو أن هذا الشخص له قراءة قاصرة للأحداث التي مرت بها البلدية.

الدراسة الفعلية للأشخاص المنتخبين و المعنيين الذين مروا على تسيير البلدية، مكنتنا من التحقق أن المسار التاريخي المؤسساتي البلدي كان تقريبا متساوي، فالأشخاص الزمالة سيطروا على البلدية في السنوات الأولى من بعد الاستقلال (1967-1989)، بينما الغرابة يسيطرون على تسيير البلدية للفترة الممتدة (1991-2012) ، حيث أنه ممكن جدا أن هذا الشخص يصيغ هيمنة، التلوية أو قبيلة الغرابة على الحياة السياسية المحلية من منطلق وجود الأمين العام للبلدية لفترة تزيد عن 30 سنة.

إن هذا الطرح السوسيولوجي يجرنا إلى التطرق للأماكن الفعلية للسلطة السياسية المحلية المؤسسة داخل الدولة؟ فمن هو المالك للسلطة السياسية المحلية، هل هي السلطات المركزية الممثلة محليا من خلال أرمده من الهيآت الإدارية (الإدارة، البلدية، الولاية و مختلف مديرياتها...الخ) أو أن السلطة المحلية الممثلة خاصة في المجلس الشعبي البلدي؟

أنثروبولوجيا، فإن السلطة السياسية المحلية هي مشتتة (Pouvoir diffuse)(1) فيظهر لنا من خلال الدراسة الإثنوغرافية أنه مؤسسة بطريقة عصرية حديثة، أين يوجد صيرورة بيروقراطية عصرية، لكن خلال الدراسة المتأنية للعمليات و الأنماط التي يسيير المجال المحلي للسلطة يظهر لك أنه ليس ملك لأحد، فكلهم يحكمون و لكن لا أحد يحكم في النهاية، فالسلطة مشتتة بين الإداريين المنتخبين و الممثلين للسلطات المركزية (الوالي و رئيس الدائرة) فالممارسات الأنثروبولوجية السياسية المركزية تلغي كل التشريعات المؤطرة لهذه الأخيرة (قانون البلدية، قانون الولاية، قانون الانتخابات)، فنلاحظ أن رئيس المجلس الشعبي البلدي لا يستطيع أن يفعل شيء من دون موافقة الوالي و رئيس الدائرة، و نفس الشيء مع الهياكل الإدارية الأخرى كمصالح الضرائب، فالرئيس الفعلي للبلدية هو الوالي، و الذي هو إداري معين من طرف السلطة المركزية.

إن هذا التنظيم المبني على تعدد أماكن السلطة و السلطة المضادة هو فعال للتسيير

(1) Balandier. G : Le détour, Pouvoir et Modernité. Paris, édition Fayard, 1986.

المحلي، خاصة للحد من الاستبداد المحلي لأي طرف، لكنه هو مكرس من جهة أخرى لتشتت السلطة و تقهقر عملية الديمقراطية التمثيلية.

فلاحظنا على مستوى بلدية وادي تليلات، كيف ينسج رئيس المجلس علاقات داخل المجلس، لتمرير المداولات التي تكون في بعض الأحيان عن طريق ممارسات غير شكلية، تكون في بعض الأحيان منافية للقانون و للتنظيم المعمول به؛ نفس يستعمل مع رئيس الدائرة و مع الجهات الأخرى المشاركة في صيرورة السلطة السياسية المحلية.

فالسلطة السياسية المحلية هي مشتتة في المقام الأول بالجانب المؤسساتي، لكنها مشتتة في المقام الثاني بين هذه الأخيرة و البنية الاجتماعية ، فالمقدس (Le sacré) محليا المتمثل خاصة في رجل الدين (الإمام) يلعب في بعض الأحيان دورا محوريا و جوهريا في نسج الرابطة السوسيو-سياسية المحلية، فكما قال مرسل موس في تحليله للوظائف الاجتماعية للمقدس: "أنه عندما يصبح المجتمع قلقا و عندما لا يستطيع الرد على الوضعيات الغير عادية، يتردد يبحث و ينتظر، فإنه يعود إلى المقدس".

بالفعل فمحليا يلعب المقدس خاصة رجل الدين دورا هاما في السير المؤسساتي للسلطة السياسية، فهو كنمط إيديولوجي محلي للوصول إلى السلطة أو لفظ النزاعات السياسية المحلية، لكن كذلك كوسيلة ضغط من طرف المالكين لها لاستغلالها لأغراض شخصية.

فكما قلنا سابقا في تحليل الانتخابات المحلية ل: أكتوبر 1997 كيف نجح فعليا مرشح حزب الاتحاد الديمقراطي الليبرالي (UDL) في الفوز بالانتخابات ضد قائمة التجمع الوطني الديمقراطي، فهذا الشخص نجح في الانتخابات ليس من منطلق أنه كان رئيس المجلس الشعبي البلدي سابقا، أو أنه ينتمي إلى قبيلة كبيرة العدد محليا (قبيلة الزمالة)، بل من منطلق اعتماده على إستراتيجية انتخابية مبنية على استغلال حقل المقدس هو و عائلته.

لقد استنتجنا من خلال متابعتنا الميدانية لصلاة الجمعة، التي كان يقدمها أحد الأئمة على مستوى مركز البلدة بمسجد كبير و مؤثر محليا، كيف كان هذا الإمام يستثمر الحقل

الديني (إمام مسجد) في الحياة السياسية المحلية، ففي إحدى صلوات شهر جويلية 2014 خصص درسا كاملا لصلاة الجمعة لانتقاد رئيس المجلس الشعبي البلدي، أنا كباحث إثنوغرافي قمت بالخطوات الأولى للتعرف على الدوافع التي أدت به إلى هذا السلوك، توصلت إلى نتيجة أن هذا الشخص يمتلك قطعة أرض على مستوى البلدية، وهو بحاجة إلى رخصة بناء (permis de construire) و لم يقبل رئيس المجلس الشعبي البلدي في منحها له، فقام بمحاولة لتحريض المصلين ضد البلدية و رئيسها.

إن هذا الشخص استعمل كذلك كوسيط في الأزمة التي نشبت بين رئيس المجلس الشعبي البلدي السابق و الأمين العام للبلدية، حيث أقام هذا الإمام مأدبة عشاء و عزم كل من رئيس المجلس الشعبي البلدي و الأمين العام للبلدية ليقوم الصلح، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل أمام إصرار رئيس المجلس الشعبي البلدي على تغييره.

يتضح لنا من تحليل أماكن و أوقات السياسي محليا، أن هذا الأخير متأرجح و غير مستقر، فتارة يظهر منسق داخل الهياكل و المؤسسات الإدارية و السياسية الرسمية، لكن تارة يظهر في الأوقات و الأماكن غير الرسمية و هي الأوقات المضبوطة من طرف لحظات الإدراك السوسولوجي الغير الرسمي كما سماها كليفورد قارترز.

إن هيمنة التيار الديني على الحقل السياسي المحلي يتضح جليا في الانتخابات المحلية لسنة 2012، أين فاز حزب جيل الجديد الذي كان الحزب الممثل للتيار الإسلامي بأغلبية المقاعد البلدية لوادي تليلات 7 من أصل 15، بمقابل 5 لحزب جبهة التحرير الوطني، 3 للتجمع الوطني الديمقراطي؛ هذا الفوز راجع إلى تشييب هذا الحزب للقائمة (حزب جيل جديد بمعدل عمر 40 سنة)، و لكن خاصة بسبب التدين الظاهر لأعضاء هذه القائمة و هو ما رجح الكفة، و لكن خاصة بفعل تدخل الجهاز الإداري آنذاك لصالحهم؟ و هو ما كان كذلك في الانتخابات المحلية لأكتوبر سنة 2017 ، فقد كانت المجموعة نفسها هي الأقوى (المجموعة التي فازت برئاسة البلدية سنة 2012)، لكن تدخل جهات أخرى هو

ما أدى إلى فوز حزب جبهة التحرير الوطني ب 10 مقاعد من أصل 15 مقابل 2 للتجمع الوطني الديمقراطي و 3 لحركة مجتمع السلم.

باختصار يمكن اعتبار التيار الديني الإسلامي قوي محليا، من حيث الجذب الانتخابي و كذلك من خلال القوة الاقتصادية المالية، و لكن الأقوى فوق هذا و ذلك هو الإدارة لأنها هي من تنظم الانتخابات، رغم الإصلاحات الأخيرة التي أعطت للقضاء لتنظيم الانتخابات؟

- ج - المبحث الثالث: أنثروبولوجيا المواطنة السياسية المحلية.

إن المنظور الأنثروبولوجي للمواطنة السياسية، يتلخص حسب عالم الاجتماع الفرنسي جون لوكا (Leca. J:1991) من خلال جدلية الجماعوية (holisme) و الفردانية (L'individualisme) فالجماعوية حسب تعريف لويس ديمون (Dumont. L:1983) هي إيديولوجية تقيم الكلية الاجتماعية و تهمل الفرد الإنسان، عكس الفردانية و هي إيديولوجية تقيم الفرد و تثمنه و تهمل الكلية الاجتماعية، الأولى من الخصائص المجتمعات التقليدية أما الثانية هي من خصائص المجتمعات العصرية الحديثة المؤسسة على نمط المواطنة السياسية، بدورنا سنحاول الاقتراب و تحليل البنية السوسيو-سياسية من خلال هذا المعطى.

لقد وصلنا إلى شبه استنتاج عام حول طبيعة المورفولوجية الاجتماعية و حول طبيعة السياسي و الصيرورة السياسية المحلية، فإنه ما يمكن استخلاصه ككلية اجتماعية خاضعة لنظام ديناميكي غير مستقر و غير ثابت و متأرجح بين النمطين الذين سبقا و أن ذكرناهم، أين تحصل عملية تمازج للشكلين من خلال عملية التفاوض و النقاش السوسولوجي المحلي بين النموذجين من خلال الممارسات داخل المجتمع المدني و المجتمع السياسي.

الواضح في التنظيم الجمعي بوادي تليلات، و هذا باعتباره طرفا و شريكا أساسيا في نسج و تأسيس الرابطة السوسيو-سياسية المحلية، فهو يسعى في المقام الأول إلى ترسيخ ديمقراطية شكلية، من خلال إنتاج و إعادة إنتاج نموذجي للعلاقة بين التنظيم القاعدي

التقليدي القائم على الممارسات العرفية و المستوى الأفقي الذي يصبوا إلى إقامة مواطنة سياسية محلية.

من هنا نتقدم بافتراض على أن المواطنة السياسية تتركس من خلال نموذج مسح المجموعات الاجتماعية التقليدية، و ظهور علاقات اجتماعية و سياسية مبنية بالأخص على ظهور مسار للفرد المجرى من الانتماء إلى المجموعات التقليدية، إلى فرد ينتسب و ينتمي و يبني هويته على أساس جمعي تلغي الأسس التقليدية للانتماء، فتصبح الجمعية وسيط في النظام السياسي الديمقراطي الشكلي، و هذا كوسيلة للتعبير والتوسط بين الأفراد و السلطات السياسية المحلية.

إن هذا يجرنا على التساؤل الأنثروبولوجي حول الكيفية التي ينشأ و يتبلور بها الرابط الجمعي و كيف يساهم في نسج بروز رهان المواطنة، من خلال تمثيله للفرد ليشارك في صيرورة السلطة السياسية المحلية؟

هذا النموذج من التحليل يستلزم بالضرورة الرجوع للدراسة الوصفية التحليلية لمسار خلق هذه الأخيرة، فمن خلال تتبعنا لمسار تكوين بعض الجمعيات المحلية، إن في المقام الأول هذه الجمعيات ليست كليا ذاتية بالمقارنة مع الحقل السياسي المحلي (الدولة كإدارة و الأحزاب السياسية خاصة)، فهذه أصلا منذ خلق الفكرة إلى غاية وصولها إلى الممارسات الرسمية و الشكلية، هي مؤسسة على أساس الانتماء إلى تيار إيديولوجي و سياسي معين، لقد تتبعنا مسار تكوين إحدى الجمعيات المحلية الهامة على مستوى إقليم البلدية، أخص بالذكر الجمعية المحلية للبيئة و حماية المحيط، حيث كنت من بين الأعضاء فيها، فعملية تأسيسها في شهر مارس من سنة 1997 جاءت كسند للنجاح المحقق من طرف مجموعة من الأعضاء، في صراعهم لغرض امتلاك تسيير مكتب حزب جبهة التحرير الوطني، فبعد الفوز قامت هذه المجموعة التي كانت تربطهم، خاصة العامل الجوّاري من خلال انتماء أغلبهم إلى قرية التوميات، بالقيام بتأسيس هذه الجمعية لغرض تمثيل الفلاحين و الدفاع عن

مصالحهم و حماية الموروث البيئي المحلي، إلا أن الممارسات الفعلية و الغير رسمية كانت تأسس منها كأداة تابعة للسلطة السياسية من خلال مشاركتها الصورية في تمثيل شريحة تابعة (Association satellite) حيث لا تمثل بحق المجتمع المدني المحلي للشريحة خاصة.

إن عملية الإدراك السوسولوجي للفاعلين الاجتماعيين المحليين للعمل الجموعي على أنه في المقام الأول امتداد للعمل السياسي و للسلطة السياسية المحلية بالدرجة الأولى، فالممارسين له ينعنون في غالب الأحيان على أنهم (جماعة السياسة)، و ليس باعتبارهم كمثلين وسطاء للمجتمع المدني في علاقته بالسياسي.

فمسألة المواطنة السياسية حسب ديشن (Dechesne.S :1994) لا تؤسس إلا من خلال ارتباط الفرد بالمشاركة السياسية، في عملية بناء السلطة بالأخص، فعرض بذلك المواطن بأنه: "عضو معترف به، و فعليا نشط في جماعة سياسية معرفة بإقليم و التي تعرف درجة دنيا من تقاسم السلطة بين جميع أعضائها" (1)

(1) Dechesne. S : Citoyenneté a la française, Thèse de doctorat. Paris, Fayard, 1994.

الفصل السابع

سوسولوجيا المجلس الشعبي الولائي لوهـران.

تعتبر المجالس الشعبية المنتخبة واحدة من أهم الظواهر و التنظيمات السوسيو-سياسية للمجتمعات البشرية المعاصرة ، فهي بمثابة الإطار الحداثي الذي تتأسس فيه السلطة السياسية على المستوى المحلي؛ ففي الجزائر ظهر إلى الوجود هذا التنظيم تقريبا إبتداء من المراحل الأولى للحقبة الإستعمارية الفرنسية التي أدخلت مفهوم المؤسسات السياسية المحلية على غرار البلدية(1) و هو متواجد إلى حد الآن من خلال التنظيمين السياسيين البلدية و الولاية، فالولاية تنقسم تنظيميا و قانونيا إلى قسمين : المجلس الشعبي الولائي و هو هيئة المداولة و الوالي كهيئة تنفيذية؛ أما البلدية فالمجلس الشعبي البلدي هو هيئة مداولة و سلطة تنفيذية في نفس الوقت، و هما الهيئتين الأساسيتين في الجماعات المحلية بالجزائر.

لكن على مستوى البناء السوسيولوجي و الأنثروبولوجي لهذه المجالس المنتخبة هناك عدة أسئلة تطرح بإلحاح سواء من طرف العامة المنتبعين للشأن السياسي أو من طرف الدارسين الإجتماعيين و السياسيين المتخصصين في المسألة و من أهمها :

- ما هي الخصائص الشخصية الأساسية الإجتماعية، السيكولوجية ، الثقافية ، السياسية ، الإقتصادية؟ لمنتخبي المجلس الشعبي الولائي؟

- هل فعلا هذه المؤسسات هي المالكة الفعلية للسلطة السياسية المحلية أو أنها في صراع و تنافس مع أطراف أخرى حول السيطرة على هذه السلطة ؟

إن محاولة الإجابة على هذه التساؤلات لا تهدف بأي حال من الأحوال إلى تقديم دراسة سوسيولوجية شاملة للظاهرة إنما محاولة لتقديم بعض الاستنتاجات و الملاحظات التي استخلصتها خلال مساري البحثي حول الموضوع لمدة 10 سنوات تجربة قضيته كعضو بالمجلس الشعبي الولائي لوههران.

(1) Vatin. J.C : L'Algérie politique : Histoire et société...op cit.

فبالأساس هذا النص هو تقديم نتائج أبحاث لأستاذ باحث في علم الاجتماع السياسي لكن بالأخص هو عبارة عن شهادات واقعية و ميدانية شخصية لي كمنتخب بالمجلس الشعبي الولائي لوهران منذ سنة 2007 و كفاعل سياسي؛ فالدراسة هي بالأساس إثنوغرافية اعتمدت على الملاحظة بالمشاركة كمنهج و تقنية أساسية و ميدان بحث هو ولاية وهران.

على مستوى التنظيم الإداري، تتكون ولاية وهران من 26 بلدية (26 مجلس شعبي بلدي) و مجلس شعبي ولائي واحد، يختلف عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي و الولائي حسب عدد سكان الولاية (1). أما فيما يخص الصلاحيات و السلطات المخولة للمجلسين (المجلس الشعبي الولائي و المجلس الشعبي البلدي)، فإن المجلس الشعبي الولائي هو في الأساس هيئة إقتراح و مداولة للولاية (2) و الوالي هو ممثل الحكومة عل مستوى الولاية و المالك للسلطة التنفيذية و هو كذلك الأمر بالصرف (3) , أما المجلس الشعبي البلدي هو هيئة مداولة و هيئة تنفيذية و رئيس البلدية هو الأمر بالصرف و ممثلها أمام الجهات المختلفة بما فيها القضائية.

فالمجلس الشعبي الولائي لوهران للفترة الإنتخابية ما بين 2007-2012 كان يتكون من 51 عضو و كنت فيه عضوا عن حزب جبهة التحرير الوطني كمقرر للجنة الإقتصاد و المالية، أما رئاسة المجلس كانت لعضو عن حزب جبهة التحرير الوطني.

أما العهدة الإنتخابية الحالية 2012-2017 (العهدة الحالية) فالمجلس الشعبي الولائي لوهران فهو يتكون من 55 عضو مكونة على النحو التالي:

-
- (1) إرجع إلى قانون البلدية و الولاية مولود ديدان (تحت اشراف) : قانون البلدية و الولاية، الجزائر العاصمة، دار بلقيس للنشر، 2012.
أ - قانون البلدية: قانون 10-11 مؤرخ في 20 رجب عام 1432. الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 يتعلق بالبلدية.
ب - قانون الولاية: قانون 07-12 مؤرخ في 21 فيري 2012 يتعلق بالولاية(ج ر 12 مؤرخة في 29 فيري 2012).
(2) نفس المرجع.
(3) نفس المرجع.

حزب جبهة التحرير الوطني: 24 عضو.

حزب التجمع الوطني الديمقراطي: 14 عضو.

حزب العمال : 09 أعضاء.

حزب حركة الشبيبة الديمقراطية : 08 أعضاء.

فرئاسة المجلس عادت إلى عضو عن التجمع الوطني الديمقراطي, هو إطار في سونطراك و ناشط إعلامي, رغم أن قانون الولاية و قانون الانتخابات (1) يؤكد على أن رئاسة المجلس الشعبي الولائي تكون من القائمة الفائزة بأكبر عدد من المقاعد, لكن في حالة الانتخابات المحلية ليوم 29 نوفمبر 2012 و إن كرست النتائج الرسمية المعلن عنها فوز قائمة حزب جبهة التحرير الوطني ب 24 مقعد و هو ما يعطيه إلزامية قانونية لرئاسة المجلس الشعبي الولائي إلا أنه مباشرة بعد صدور النتائج الرسمية للانتخابات أرسلت تعليمة من وزارة الداخلية تشرح محتوى قانون الولاية و البلدية، و لكن هذه التعليمة الشهيرة ألغت تقريبا العمل بقانون البلدية و الولاية و قانون الانتخابات. فبعد صدور هذه التعليمة و في يوم إنتخاب رئيس المجلس الشعبي الولائي تكتلت الأحزاب الثلاثة الأخرى المشكلة للمجلس(التجمع الوطني الديمقراطي، حزب حركة الشبيبة الديمقراطية و حزب العمال) التي تمثل مجتمعة بينها 31 مقعد من أصل 55، مقعد ضد مرشح حزب جبهة التحرير الوطني، فبعد أن قدمت قائمة حزب جبهة التحرير الوطني مرشحها الذي كان متصدر القائمة تكتلت الأحزاب الأخرى الثلاثة السالفة الذكر و صوتت ضد مرشح حزب جبهة التحرير الوطني , و كانت النتائج 24 صوت لصالح المرشح و 31 صوت ضد.

ففي نفس اليوم نظم الدور الثاني من التصويت و قدمت الأحزاب الثلاثة متصدر قائمة التجمع الوطني الديمقراطي و فاز ب 31 صوت مقابل 24 صوت ضد، و بذلك زكي

(1) المرجع السابق : قانون الولاية.

كرئيس للمجلس الشعبي الولائي رغم أن قانون الولاية و قانون الإنتخابات يؤكد على أنه فقط القائمة التي تحصلت على نسبة 35 بالمئة و أكثر لها الحق في ترؤس المجلس(1). فهي بذلك دوس على القانون و لكن خاصة دوس على مبدأ أساسي في التنظيم الديمقراطي ألا و هو السيادة الشعبية المكرس دستوريا و مفهوم الديمقراطية التمثيلية بحكم أن على الأقل على المستوى الرسمي القائمة الفائزة بأكبر عدد من المقاعد؛ فهذا كانت له تداعيات على المجلس الشعبي الولائي بصفة.

إن فهم و معرفة طبيعة هذه المجالس المنتخبة يمر حتما من خلال الإلمام بطبيعة أعضائه، خاصة الأصل و البيئة الاجتماعية، الطبيعة الإقتصادية للمنتخب، المستوى التعليمي و الثقافي باختصار الأبعاد الشخصية تلعب دورا مهما في فهم هذه المجالس.

نلاحظ أنه من أصل 55 عضو يشكلون المجلس فإن 19 منهم نساء و الباقي 36 عضو هم رجال، أما متوسط عمر المنتخبين فهو تقريبا 50 سنة، أما المستوى التعليمي فنلاحظ أنه تقريبا نصف المنتخبين لهم مستوى تعليمي جامعي، أما على المستوى البناء الإقتصادي لمنتخبي المجلس الشعبي الولائي فلهم مستوى متوسط.

نلاحظ أنه و بغض النظر عن الخصائص الأساسية لطبيعة المنتخبين التي يمكن التحصل عليها بسهولة كالجنس و السن و المستوى الثقافي، فالأساس هو إظهار الجوانب الخفية و العميقة لمنتخبي المجلس التي تكون في الأساس هي المحرك الأساسي له بدأ من وضع القوائم الانتخابية إلى نهاية العهدة الانتخابية، فنلاحظ أنه في الأحزاب الأربعة المشكلة لمنتخبي المجلس الشعبي الولائي كان تقريبا مبدأ الصداقة أو القرابة أو الانتماء إلى نفس الجهة كانت المعيار الأساسي في وضع القوائم الانتخابية، مع تدخل جهات إدارية سياسية

(1) القانون العضوي رقم 03-12 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل 12 يناير سنة 2012 يتعلق بنظام الانتخابات.

محلية قوية في إقحام بعض الأشخاص كانت تربطهم علاقات شخصية و علاقات مصالح اقتصادية في مراكز متقدمة في قائمة حزب معين، تم فيما بعد مكافأته برئاسة المجلس (1). نلاحظ نفس الشيء مع حزب آخر فنلاحظ أنه اثنان على الأقل من الأوائل في القائمة رتبوا في المراتب الأولى و هم أصلا من منطقة القبائل أين اقترحوا فيما بعد في مناصبي نائب الرئيس التي ظفر بهما الحزب، فبعد التحقيق الميداني تبين لي أنها عضوين قياديين في حزبهما (أعضاء اللجنة المركزية) و هم مسنودين من طرف مسؤول التنظيم للحزب في ذلك الوقت. (2) نفس الشيء في حزب آخر نلاحظ أنه عضوين من المكتب هم أصلا من الجنوب الوهراني (ولاية البيض) و هم تربطهم علاقة عصبية قوية (3) في الحزب و في المجلس، و هو ما تجلى و بصفة جلية في الحراك اليومي للمجلس الشعبي الولائي، فقد لاحظنا أن الولايات الهامشية (للجهة، المجموعة التقليدية... إلخ) كما سماها عالم الأثروبولوجيا الأمريكي كليفورد قارتر (4) هي أقوى من الأطر و المؤسسات الوضعية (الحزب السياسي، الجمعية، البرنامج السياسي، الإتجاه الإيديولوجي... إلخ). فهناك لحظات

(1) نفس المرجع السابق.

المادة 80 منه المثيرة للجدل السياسي الذي تلى الانتخابات المحلية ليوم 29 نوفمبر 2012.

المادة تنص على أن القائمة الحائزة على الأغلبية المطلقة هي التي تفوز برئاسة المجلس الشعبي البلدي أو، لكن تعليمة مركزية صدرت تشرح فيه محتوى قانون الانتخابات أسست لمفهوم منافي للديموقراطية و السيادة الشعبية، بحكم أننا شاهدنا فوز قوائم حازت على مقعد واحد بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية سيدي بن بيقى مثلا بالمقابل قائمة أخرى فازت بستة مقاعد من مجلس يتكون من 13 عضو.

(2) Cf à Hachemaoui. M : clientélisme et patronage dans L'Algérie contemporaine. Paris, édition, Karthala ; IRMAM .2013.

(3) Benhounet. Y : L'Algérie des tribus. Le fait tribal dans le haut sud ouest contemporain...op cit.

(4) حول الموضوع إرجع إلى كل من :

- ابن خلدون ، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد : العبر و ديوان المبتدأ و الخبر -مقدمة -...مرجع سابق.

- الجابري محمد عابد : العصبية و الدولة : معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي... مرجع سابق.

Geertz. C: Savoir local, savoir global. Paris, édition Puf, 1996. (Titre original: The local knowledge) "Basic Book" 1983.

و أوقات خاصة يتجلى فيها السياسي ، و لعل أهمها عملية التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة، أين تظهر للعيان هذه الإلتماءات الهامشية و تصبح تقريبا هي القاعدة و الإلتماء إلى المؤسسات الرسمية (الحزب السياسي) هي الاستثناء؛ لكن الأساس بالنسبة للمجلس الشعبي الولائي و منتخبه هو مدى تمثيله للسكان المحلية و التكفل بإنشغالها اليومية و ما طبيعة و ما درجة تمثيل هذه المؤسسة و منتخبها في اتخاذ القرار السياسي المحلي (1)؟ فمن خلال تحليلنا لمضمون التدخلات للمنتخبين خاصة أثناء الدورات (2) أو أثناء استقبال المواطنين من طرف أعضاء مكتب المجلس التي عادة ما كانت بصفة يومية و متواصلة، فتبين لنا أن معظم التدخلات التي تقدم إلى والي الولاية و الجهاز التنفيذي هي مرتبطة بالمجال الاجتماعي و الفئوي الذي ينتمي إليه المنتخبين. فمثلا نائب لرئيس المجلس الشعبي الولائي هو إطار في مؤسسة عمومية كبرى و يقيم بالجهة الشرقية للولاية (بلدية أرزيو) حيث أنه من خلال تحليلنا لمحتوى تدخلاته و حديثه في الأوقات الغير الرسمية كان خاصة حول هذه المنطقة من خلال اعتبارها كوعاء انتخابي له و بذلك سكان هذه المنطقة الشرقية للولاية هي بمثابة الأولوية له؛ نفس الشيء مع جل الأعضاء الآخرين فنلاحظ أنه هناك ارتباط خاص فيما يخص المداخلات أثناء الدورات و كذا أثناء رفع الانشغالات إلى الجهاز التنفيذي للولاية يغلب عليه التمثيل المجالي و الحيز السكني و الفئوي بصفة خاصة، لكن على العكس نلاحظ أنه خلال الأوقات الهامة لإنتاج أو إعادة إنتاج السلطة السياسية، فإن المنطق الحاكم هو المنطق المبني على مفهوم التضامن الميكانيكي كما سماه عالم الاجتماع إميل دوركهايم أو بمفهوم العصبية كما عبر عنها ابن خلدون، فنلاحظ أن هذه الأوقات على غرار عمليات التجديد النصفي لمجلس الأمة التي يكون فيها الاقتراع من

(1) cf : Hachemaoui, M : La représentation politique en Algérie entre médiation clientélaire et prédation (1997-2002). Revue Française de sciences politiques. Vol 53- N 1 février 2003 ; p 35-71.

(2) إن هذه الدورات تقدم من خلال محاضر تدون و توثق فيها كل المداخلات في الدورات سواء من طرف المنتخبين أو الإداريين. للعلم فإن قانون الولاية يؤكد على إلزامية تنظيم 4 دورات للمجلس الشعبي الولائي في السنة (أشهر : مارس – جوان – سبتمبر – ديسمبر).

طرف المنتخبين المحليين، تظهر إلى السطح هذه الرابطات العصبية و تصبح تقريبا هي المهيكلة الأساسية لهذه العملية و ليس الانتماء إلى الحقول الرسمية (الحزب السياسي).

إن كان هناك ميل إلى التأكيد على تمثيل المنتخبين للمجال المكاني الذي ينتمون إليه ، إلا أنه هناك معطى سوسيولوجي آخر ألا و هو ما مدى تمثيل المجال السكني لولاية وهران من خلال دوائرها 9 و بلدياتها 26 في المجلس؛ إن ما يمكن أن استنتجه من خلال تحليل بيانات أعضاء المجلس الشعبي الولائي، أنه لا يوجد تمثيل سوسيولوجي فعلي للمجال السكني أو للتقسيم السياسي الإداري المحلي، فهذا التفاوت نلاحظه من خلال غياب لبعض البلديات بصورة تامة عن التمثيل داخل المجلس الشعبي الولائي، زيادة على هيمنة مركز المدينة بالمقارنة مع الأطراف أو الهوامش فنلاحظ أن 34 من أصل 55 هم من مركز المدينة حيث أنه حتى داخل هذا الحيز ليس هناك تناغم و تمثيل لمختلف الأحياء المشكلة للمدينة، هذا زيادة على التفاوت بين البنية الديموغرافية و البنية التمثيلية للمجلس و هو ما ينعكس سلبا على رفع انشغالات الساكنة المحلية للهيئات التنفيذية للولاية أو المركزية.

فإن كان هناك خلل وظيفي في عملية التمثيل للساكنة المحلية داخل هيئة المجلس الشعبي الولائي التي عادة ما توصف بالبرلمان المحلي فإنه هناك إشكال سياسي آخر هو مسألة صلاحيات و سلطات هذه الهيئة خاصة بالمقارنة مع السلطات التي يملكها الوالي، بصفته ممثل للحكومة على مستوى الولاية كما ينص على ذلك قانون الولاية.

إن أهم شيء يمكن أن نستنتجه في الأبعاد السيكولوجية لمنتخبي المجلس الشعبي الولائي هو ضعف إلى حد ما في هذه المكونات (leadership des groupes) في بلورة روح القيادة للمجموعات و هو ما يمكن أن نرجعه بصفة خاصة إلى النظام الإنتخابي و النظام الحزبي و كيفية اختيار المرشحين من طرف الأحزاب، و غياب ملحوظ لمفهوم الثقافة السياسية للمنتخبين، و لكن راجع بصفة أساسية إلى طبيعة السلطة السياسية الرسمية أو بالأحرى منظومة الحكم على المستوى المحلي.

الجدول يوضح الخصائص الأساسية للمجلس الشعبي الولائي لوهراڻ للعهدة الانتخابية
2012-2017 (مكتب المجلس)

المنصب و التشكيلة السياسية	السن و الجنس	المستوى التعليمي و الثقافي	وظيفته سابقا	الوظيفية الاقتصادية و المالية
رئيس RND	ذ- 50 سنة - تلمسان	ماجستير علم الاجتماع	إطار بسونطراك	جيد
نائب رئيس FLN	ذ- 65 سنة- معسكر	ليسانس علوم سياسية	والي سابق	جيد
نائب رئيس FLN	أنثى- 60 سنة - غيليزان	ليسانس علوم قانونية	محامية	جيد
نائب رئيس RND	ذ- 45 سنة- قسنطينة	ثانوي	مقاول	جيد
نائب رئيس PT	ذ- 45 سنة- تيزيوزو	تقني سامي	موظف	متوسط
نائب رئيس PT	ذ- 50 سنة- تيزيوزو	ليسانس علوم قانونية	اطار بالميناء	متوسط
نائب رئيس MJD	ذ- 60 سنة- البيض	متوسط	إطار سونطراك	متوسط
رئيس لجنة FLN	ذ- 38 سنة- وهران	ماجستير علم الاجتماع	أستاذ جامعي	متوسط
رئيس لجنة FLN	أنثى- 45 سنة- تلمسان	ثانوي	تاجرة	متوسط
رئيس لجنة RND	ذ- 60 سنة- سيق	متوسط	اطار	متوسط
رئيس لجنة RND	ذ- 40 سنة- تموشنت	ليسانس	مقاول	متوسط
رئيس لجنة RND	ذ- 60 سنة - تلمسان	متوسط	اطار	متوسط
رئيس لجنة PT	ذ- 45 سنة- معسكر	ليسانس	أستاذ ثانوي	متوسط
رئيس لجنة PT	ذ- 50 سنة - بشار	ليسانس اقتصاد	أستاذ ثانوي	متوسط
رئيس لجنة MJD	ذ- 45 سنة - البيض	متوسط	فلاح	متوسط
رئيس لجنة MJD	أنثى- 45 سنة- غيليزان	متوسط	اطار	متوسط

إن جل النظريات في علم الاجتماع السياسي و الأنثروبولوجيا السياسية بدأ من ابن خلدون وصولاً إلى النظريات المعاصرة، تؤكد و إلى حد كبير وجود ارتباط و علاقة تفاعلية بين الأطر السوسيو- اقتصادية للمجتمعات و الأشخاص و الحياة السياسية بصفة عامة و السلطة السياسية بصفة أدق، و هو ما توصلنا إليه في بحثنا هذا، فلاحظنا وجود علاقة قوية جدا بين البنية الاقتصادية للمنتخبين المحليين على مستوى المجالس الشعبية المحلية بصفة عامة و المجلس الشعبي الولائي لوهران بصفة خاصة؛ فنلاحظ أن المجتمع المحلي الوهراني هو ميسر فوق العادة و الإهتمام المتزايد بالسياسة و الحياة السياسية و إشكالية الوصول إلى السلطة السياسية الرسمية (خاصة الجماعات المحلية البلدية و الولاية) لأغراض سوسيو- اقتصادية (البحث عن ترقية اجتماعية و اقتصادية للأشخاص) و هو المحرك الأهم في صيرورة الجماعات المحلية و هو ما يظهر جليا في عملية التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة.

إن أهم شيء في فهم الجماعات المحلية و مجالسها المنتخبة و المجلس الشعبي الولائي في حالتنا، هو إشكالية الصلاحيات و السلطات الفعلية في هذه المؤسسات السياسية المحلية؛ فأهم شيء يمكن أن نستنتجه هو غياب ثقافة المؤسسات السياسية مع تغلب واضح للسياسي الإداري المعين بالمقارنة مع المنتخب المحلي، رئيس الدائرة كمثل للوالي على مستوى البلدية و الوالي بالمقارنة بالمجلس الشعبي الولائي على المستوى الولاية. فبغض النظر عن الإطار القانوني و التنظيمي لسير الجماعات المحلية، فهناك على مستوى الممارسة تشتت كبير للسلطة السياسية خاصة بين الإداريين المعينين و المنتخبين، أين يصبح وجود المجلس المنتخبة كتعبير عن السيادة و الإرادة الشعبية مسألة شكلية أكثر من أن تكون قناعة سياسية من طرف السلطات المركزية و هو ما أدى إلى هيمنة السلطات المركزية بالمقارنة مع سلطات المنتخبين المحليين.

إن من أهم النتائج التي استنتجتها في مساهمتنا هذه حول هذا الموضوع المهم جدا في الحقل المعرفي الاجتماعي و السياسي هو إلزامية القيام بدراسات أكاديمية معمقة حول الموضوع، باعتباره كفعل اجتماعي شامل و بذلك دراسته من خلال مجموعات متعددة التخصصات. أما على مستوى النتائج المتواضعة المتوصل إليها حول ظاهرة المجالس المنتخبة المحلية و بعدها السوسيولوجي و الانثروبولوجي هو أنه السلطة السياسية المحلية على مستوى الجماعات المحلية (المجالس الشعبية البلدية و الولايات) هي مشتتة بين المنتخب و الإداري بالدرجة الأولى و هناك أزمة محلية مزمنة حول الصلاحيات بين كل جهة؛ فالمجلس الشعبي الولائي هو هيئة مداولة بصفة خاصة و يتجلى دوره خاصة في المداولة حول ميزانية الولاية، حيث أنه لا يمكن أن نتحدث عن المجلس الشعبي الولائي كهيئة ممثلة للسكان المحلية و تقوم بتصريف أمورها السياسية اليومية إنما كهيئة رمزية أكثر من أن تكون ممارسة فعلية للسلطة المحلية، يتجلى و يتعزز هذا في التركيبة السياسية و الشخصية للمجالس الشعبية الولائية (المجلس الشعبي الولائي لوهراڻ نموذجا) ، فنلاحظ أنه على المستوى التركيبية الاجتماعية و الثقافية للمنتخبين هي هجينة من حيث الأصل الاجتماعي للمنتخبين فنلاحظ أنه نسبة كبيرة جدا (تقريبا 4/3) هم أصلا ليس من الساكنة الأصلية لوهراڻ و هو ما يؤثر سلبا على التناغم و التنسيق داخل هذه المجالس و التوحد صفا واحد لتمثيل سكان الولاية. أما فيما يخص التمثيل المجالي الجيد للساكنة المحلية داخل المجلس الشعبي الولائي لوهراڻ من خلال بلديتها 26، فنلاحظ أنه ليس هناك تمثيل جيد و متوازن للبلديات 26 للولاية ، فنلاحظ أن هناك هيمنة لبلدية وهران المركز على جل أعضاء المجلس، فمن جل 55 عضو فهناك 35 عضو هم من وهران مركز و هو ما يؤثر على تمثيل البلديات 25 الأخرى، رغم أنه تمثيل نوع ما منطقي بحكم أن 80 % من سكان الولاية يقيمون بهذه البلدية. أما فيما يخص تمثيل الجنسين داخل المجلس فنلاحظ أن نسبة 35 بالمئة من المنتخبين بالمجلس هم من النساء و هو راجع بصفة خاصة إلى نظام المحاصصة أو الكوطة التي تضمنها قانون الانتخابات؛ أما على المستوى التعليمي فنلاحظ

أن المستوى الثقافى و العلمى هو فوق المتوسط و قرب من الجىء، بحكم أن نسبة كبرى من المنتخبى لهم مستوى جامعى لكن ببقى أهم معطى هو مسألة علاقة البعد السوسىو-اقتصادى للمنتخبى بالمواقف السىاسية و الاستقلالية المعنوية فى اتخاذ المواقف و القرارات السىاسية على مستوى هذه المؤسسات السىاسية المحلية.

أخيرا و لىس أخرا نود من هذه الدراسة أن تكون انطلاقة و بداية لدراسة موضوع فى غاية الأهمية بالنسبة لحقل علم الاجتماع السىاسى و الانثروبولوجيا السىاسية من منطلق الدراسة الميدانية المقارنة، من خلال جدلية المحلى و الشامل و علاقتهم التفاعلية.

خاتمة

أخيرا و ليس آخر، وصلنا إلى الاستنتاجات العامة، أقول الاستنتاجات و ليس خلاصة عامة، فكل خلاصة في بحث اجتماعي هي غلق للدراسة، و نحن نريد من هذه الأخيرة أن تكون الخطوة الأولى في مسيرة على الأرجح أنها طويلة.

من الاستنتاجات الأولية الهامة التي استنتجتها، هي المتعلقة بالجوانب المنهجية و الإبستمولوجية خاصة، فأستورة الملاحظة بالمشاركة، التي يكون فيها الباحث نوعا ما موضوعي يدرس و يخضع المجتمعات البشرية إلى منطق التجريبي على غرار نموذج العلوم الدقيقة، عن طريق الاقتحام و الاندماج الخيالي في ميدان بحث غريب، ما هي إلا حلم و لن يتحقق في الدراسات الأنثروبولوجية.

إن كان هناك من منهج للملاحظة يستوجب الوقوف عليه، هو المنهج المرتكز على ملاحظة الاثنوغرافي و هو يمارس عمله الميداني داخل مجتمع البحث، من خلال استغلال الشروط الاجتماعية لهذه التجربة، و التي وضع المنهج التفاعلي لبنتها الأولى.

فالمحلي في هذه الظروف، هو وحده القادر على إعطاء نوع من مشروعية العملية للخطاب الأنثروبولوجي، هذا الأخير يجب أن يدرك على أنه ليس فقط مجال جغرافي للدراسة بل المكان السوسيولوجي الذي ينتج فيه العالم الاجتماعي (الظاهرة الاجتماعية) بكل تناقضاته بل كذلك العينة النموذجية التي يتفاعل فيها الشامل و المحلي.

لقد خلف المسار السوسيو- تاريخي لتكوين التشكيلة الاجتماعية المحلية، بنية أو بالأحرى بنى اجتماعية تعتبر كمجال للتفاوض و النقاش الأنثروبولوجي بين البناءات التاريخية و الممارسات الاجتماعية اليومية، فإن كان التاريخ الاجتماعي المحلي منظما على أسس مورفولوجية تقليدية تتمثل خاصة في مصطلح القبيلة أو العرش... الخ، فإن المعطيات المورفولوجية الحالية لا تخضع بالضرورة لنفس النسق من التحليل.

إن مصطلح القبيلة محليا ما هي إلا كلمة دالة كنعنت و كصفة للأشخاص و المجموعات (اطار هوية)، من دون أن يكون لها مدلول سوسيو-أنثروبولوجي كبير في عملية نسج العلاقات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية في ممارسة الحياة اليومية.

فالمورفولوجية الاجتماعية بوادي تليلات تؤسس من خلال منطق ديناميكي متعدد، فهي متأرجحة بين الضوابط الاجتماعية المعيارية المنتجة من خلال الموروث السوسيو-ثقافي المحلي و الممارسات الفردانية الحديثة التي تعتبر كتعبير على التحولات التي عرفها المشهد الاجتماعي المحلي.

فكنتيجة للصدات السوسولوجية المحلية، ظهر إلى الوجود مجال اجتماعي منظم حاليا من خلال منطق تنظيم المجال المسكون و منطق بناء التحالفات و التصادمات الاجتماعية، فنلاحظ أن المجموعات الأصلية (التلوية) تهيكّل من خلال الأنماط السكنية و المجالية و كذلك عن طريق استثمار الأقدمية في امتلاك المجال المسكون، أما المجموعات الدخيلة (مجموعة حميان خاصة) فهي تلجأ إلى إستراتيجيات متعددة لإنتاج و إعادة إنتاج الرابطة الاجتماعية المحلية للمجموعة، لكن الحجر الأساس في إنتاج هذه الأخيرة داخل هذه المجموعة هو المعطي المادي، من خلال عملية التكافل الاقتصادي بين الأشخاص في مختلف اللحظات و المناسبات، على العكس من ذلك تأسس المجموعات الأصلية رابقتها الاجتماعية من خلال التقيب عن الروابط الرمزية و البحث عن القواسم الاجتماعية المشتركة.

في ظل كل هذه المعطيات تبقى عملية إنتاج خريطة سوسولوجية للمجموعات الاجتماعية محليا أمرا صعبا بل مستحيلا، فالمجموعة في هذه الظروف لا يمكن أن توضع بوثيقة حدودية مضبوطة، فهي لا تنتج إلا من خلال الرجوع إلى الخيال البشري.

كنتيجة عامة للهيكلة للبنية المورفولوجية المحلية، يبقى وحده مصطلح الجزئية قادر على وضع الأسس و الدعائم الأنثروبولوجية لتحليلها، فإن كان إيفنس بريتشارد قد خلص في

تحليله الجزئي للمجتمع النويري في السودان، إلى أن هذا الأخير منظم على هذا الأساس، أين يصبح الأمر و النظام المحلي، مؤسس عن طريق التضاد التكاملي بين المجموعات الاجتماعية و ليس من طرف الدولة أو السياسي.

فالمجال المحلي لوادي تليلات ليس هو بالمجال النويري، لكن هذا النموذج قابل للنقاش و التمحيص الأنثروبولوجي من خلال المعطيات الميدانية الاثنوغرافية اليومية، فنستنتج من هذه الأخيرة أن مصطلح الجزئية لا يتأسس من خلال المجموعة الاجتماعية الإثنية في الغالب، لكن من خلال المعطيات الجوارية و السوسيو-ثقافية المحلية الناتجة عن الإدراكات السوسولوجية للفاعلين الاجتماعيين، و التي تتبلور في نسج علاقاتهم الاجتماعية و تعابيرهم اليومية، أنتجت محليا دولة جزئية.

هذه المعطيات الأنثروبولوجية الاجتماعية و الثقافية أوجدت بنية اجتماعية غير ديمقراطية (Structure sociale anti-démocratique)، أين تصبح عملية خلق نوع من الذاتية للسياسي في هذه الظروف ضريبا من ضروب الخيال، أدت هي الأخرى إلى خلق أزمة تمثيل سياسية محلية و ما صاحبها من سوء تقدير و تدنيس للسلطة السياسية المحلية الوضعية، أدت إلى تشتيتها بين المجالات الرسمية و الغير رسمية.

لقد صاحبت هذه الظروف السوسيو-سياسية الصعبة التي يدور في كنفها السياسي، أزمة بروز و كيفية تنظيم و تعبير للمجتمع المدني محليا، فتارة يؤسس من خلال جمعيات و لجان أحياء غالبا لا تمد بصلة بالعمق التمثيلي للفرد أو المجموعات الاجتماعية، و تارة أخرى من خلال الرجوع إلى الموروث الاجتماعي التقليدي للتعبير عنه، ساهمت هذه الظروف بصفة كبيرة في عرقلة بروز الفردانية السوسولوجية و بالتالي بروز المواطنة السياسية المحلية.

هذه المعطيات مجتمعة أدت إلى تقويض التجربة الدولالية الحديث التي أدخلها الاستعمار الفرنسي، لمؤسسة السياسي في الأحزاب السياسية و الهياكل الادارية في اطار

مراقبة الأجهزة الأمنية للمجتمع. و بالتالي فصل العمل السياسي على الديناميكية الاجتماعية، فالدولة الحديثة المزروعة في الجسم الاجتماعي الجزائري التي هي غريبة عنه تقوم ببعض الممارسات التي من خلالها تقوم برفض هذا الجسم و تقوم بالعودة إلى الممارسات المندثرة.

إن الشيء الأساسي و الجوهرى هو جدية التحليل الخلدوني إلى الآن، فالمجال الاجتماعي المحلي هو منظم على أساس العصبية بالدرجة الأولى، أكثر من تحليله بنظريات أخرى (الانقسامية خاصة) و الملك أو السلطة السياسية هو خاضع لمنطق العصبية من القمة إلى القاعدة، و الهدف الأسمى لهذه السلطة هو الرفاه أو السلطة المالية. فسلطان الذي لا سلطان فوقه هو المال.

بذلك فالانثروبولوجيا السياسية المغاربية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار معطى الانثروبولوجية النقدية و المالية بعين الاعتبار، أكثر من المعطيات المورفولوجية أو الرمزية الأخرى في دراستها.

هنا تنتهي حدود الدراسة التي قمنا بها، فوحدها الدراسات الأنثروبولوجية المقارنة المرتكزة على قراءة الأحداث و المعطيات السوسيو-سياسية، من خلال جدلية المحلي و الشمال قادرة على توسيع الخطاب إلى المجتمع الجزائري و المغاربي عامة؟

قائمة المراجع

باللغات الأجنبية (الفرنسية-الانجليزية)

1. Abélès. M: un anthropologue à l'assemblée. Paris, édition Armand colin, 2009.
2. Abélès. M: Anthropologie de L'Etat. Paris, édition Armand Colin, 1990.
3. Abélès. M : Le lieu du Politique. Bruxelles, Société d'ethnographie, 1983.
4. Addi. L : L'Algérie et la démocratie : crise du pouvoir dans l'Algérie contemporaine. Paris, Edition la découverte, 1995.
5. Addi. L .1989 : L'impasse du populisme. Alger, édition Casbah, 1989.
6. Affergan. F: La pluralité des mondes: vers une autre Anthropologie. Paris, édition Albin Michel, 1997.
7. Augé. M : Non-lieu, Introduction à une anthropologie de la sur modernité. Paris, édition Seuil, 1992.
8. Augé .M : symboles, fonctions, histoire : les interrogations de l'anthropologie. Paris, Hachette, 1979.
9. Azéma de Montgravier, Capitaine d'artillerie attaché aux affaires arabes de la division d'Oran.in : écho D'Oran. N° 04, Année, N° 168 du 24 Décembre 1847.
10. Balandier. G: Le détour, Pouvoir et Modernité. Paris, Fayard, 1985.
11. Balandier. G: Anthropologie Politique. Paris, édition Puf, 1978.
12. Balandier. G : contribution à une sociologie de l'indépendance, Cahiers internationaux de sociologie (N 1952) ; et aussi in sens et puissance : les dynamiques sociales. Paris, Éditions, PUF, 1971.
13. Batson. G : La cérémonie du Navan. Paris, édition de Minuit, 1971.
14. Benhouet. Y : l'Algérie des tribus : le fait tribal dans le haut sud ouest contemporaine. Paris, édition l'Harmattan, 2009.
15. Berque. J : Qui 'est ce qu'une «tribu» Norde africaine? In: Maghreb histoire et société. Alger, Edition Sned – deculot, 1974.
16. Berque. J : « droit des terres et intégration sociale au Maghreb » in : cahier internationaux de sociologie. paris, 1958.
17. Berque. J : Structures sociales des hauts Atlas. Paris, édition PU, 1956.
18. Berque. J : qui 'est ce qui une tribu nord africaine ; in Maghreb histoire et société. Alger; édition SNED, 1974.

19. Berthallon. A: Etude géographique et économique sur la province de l'araad. Tunis, édition Revue Tunisienne, 1894.
20. Birnbaum. P & Badie. B : Les deux Etats. Paris, édition Fayard, 1982.
21. Bouhadiba. A : « A propos d'une théorie de la colonisation » dans : A la recherche des normes perdues. Tunis ; Maison tunisienne de l'édition, 1973.
22. Bonte. P - Conte. E - Hames. C - Oueld Cheikh. A.W : AL-ANSAB : La quête des origines : Anthropologie historique de la société tribale Arabe. Paris, édition Fondation de maison des sciences de L'Homme, 1991.
23. Bourdieu. P : esquisse algérienne. Paris édition (seuil) ; 2008
24. Bourdieu. P: La domination masculine. Paris, Puf, 1997.
25. Bourdieu. P : La Maison kabyle, ou le monde renversé. in : le sens pratique. Paris, édition minuit, 1980.
26. Bourdieu. P : Esquisse d'une théorie de la pratique: précédé de trois études ethnologique. Genève, Druze, 1973.
27. Carroll Rogers. S: « Pouvoir féminin et Pouvoir masculin en Lorraine» In: Mendras. H & Oberti. M : Le sociologue et son terrain ; trente recherches exemplaires. Paris, édition A. Colin.2000.
28. Clastre. P : La société contre L'Etat. Paris, Minuit, 1974.
29. Clifford. J et Mercus. G: Writing culture: the poetics and politics of ethnography, Berkley University of California, 1986.
30. Cliftord. J : On ethnographie authority. In: representations, 1983.
31. Cohen. A : La tradition Britannique et la question de l'autre, In Martine Segalen (Textes présentés par), L'autre et le semblable. Paris, édition CNRS, 1989.
32. .Copans. J : introduction à l'ethnologie et a l'anthropologie «Sciences sociales 128». Paris, édition Nathan Université, 1996.
33. Copans. J : anthropologie et impérialisme. Paris, édition Maspero, 1975.
34. Cuisinier. J : Economie et parenté, leurs affinités de structure dans le domaine turc et dans le domaine arabe. Paris-Lahey, Mouton, 1975.
35. .Duchesne. S : Citoyenneté a la française. Paris, Thèse de doctorat. édition Fayard, 1994.
36. Dumont (L) : Homo-hierarchicus, le système des castes et ses implications. Paris, Gallimard, 1966.
37. Dumont. L : Essai sur L'individualisme : une perspective anthropologique sur I 'idéologie moderne. Paris, seuil, 1983.
38. Durkheim. E : Les formes élémentaires de la vie religieuse. Paris, Puf, 1985

39. Durkheim. E : de la division du travail social. Paris, Puf, 1978.
40. Evan-Pritchard. E.E : The sanusi of Cyrenaica. London, exford university press, 1949.
41. Evans-Pritchard. E. E : Les Nuer : description des modes de vie et des institutions politiques d'un peuple nilote. Paris, Gallimard, 1968. (Titre original The Nuer . London, Oxford at the Clarendon press, I 937).
42. Evans-pritchard. E.E & Fortes. M (s.d): systèmes politiques africaines. Paris, Institut d'études africaines, 1964. (l'édition en Anglais 1940).
43. Jamous. R : Honneur et Baraka : Les structures sociales traditionnelles dans le Rif. Paris, édition MSH, 1981.
44. Hachemaoui. M : clientélisme et patronage dans L'Algérie contemporain. Paris, édition Karthala, IRMAM .2013.
45. Hanoteau (A) et Latourneux. A : La Kabylie et les coutumes Kabyles. Paris, Imprimerie nationale, 1873.
46. Harbi. M : Le FLN mirage et réalité des origines à la prise du pouvoir (1945-1962). Paris, édition jeune Afrique, 1980.
47. Favret -Saada. J : Les mots, la mort, les sorts : la sorcellerie dans le Bocage. Paris, Gallimard, 1977.
48. Foucault. M : Les mots et les choses. Une archéologie des sciences humaines. Paris, édition, Gallimard, 1966.
49. Fukuyama. F: La fin de L'histoire. Paris, édition Puf, 1992. (Titre original, The End of History: The national insert, 1989).
50. Gallisot .R : Sociétés segmentaires et violence politique. In : le concept de classe dans l'analyse des sociétés méditerranéennes. Nice, Publication centre de méditerranée moderne et contemporaine, 1978.
51. Gautier. E. F: Les siècles obscurs du Maghreb. Paris, édition Payot, 1927.
52. Geertz. C: Savoir local, savoir global. Paris, édition Puf, 1996. (Titre original: The local knowledge) "Basic Book" 1983.
53. Gellner. E : Nation et Nationalisme. Paris, Payot, 1989.
54. Gellner. E : Saints of the atlas. London, weindfeld and nicolson.1969.
55. Gluckman. M: Order and rebellion in tribal societies. London, Cohen & West, 1963.
56. Godelier (M) : A propos *des* concepts de tribu, ethnie et Etat.(formes et fonctions du pouvoir politique). Sous Direction de Hosham Dawood : Tribus et pouvoir en terre d'islam. Paris, édition Armand Colin, 2004.
57. Godelier. M : La production des grandes Hommes ; Paris ; Fayard, 1982.
58. Goffman .E: La mise en scène de la vie quotidienne: les relations en public. Paris, édition de Minuit, I 973.

59. Guerid. D : L'entrée en sociologie : Les limites de l'universelle européen. Alger, édition publisud, 2013.
60. Karsenti. B: Marcel Mauss: le fait social total. Paris, édition Puf, 1994.
61. Kilani. M : Anthropologie du local au global, Paris, édition Armand Colin, 2009.
62. Kilani. M : L'invention de l'autre : Essai sur le discours anthropologique. Lausanne, édition Payot, 1994.
63. Kilani.M: La construction de la mémoire: Le lignage et la sainteté dans L'oasis D 'EL ksar. Genève, édition Labor et fieds, 1992.
64. Lapassade. G .L'Ethno-sociologie. Paris, édition Méridiens Klincheik, 1998.
65. Laroui. A : islamisme, Modernisme, Libéralisme : Esquisse critique. Casablanca, Centre Arabe, 1997.
66. Leca. J & Vatin. J.C: Algérie politique: institutions et régimes. Paris, édition Presse de la fondation nationale des sciences politiques, 1975.
67. Leclerc. G : anthropologie et colonialisme, essai sur l'Histoire de l'africanisme. Paris, Fayard, 1972.
68. Marx. k : thèses de sur Feuerbach. In : karl marx : // [www.commonweb.unifr.ch](http://www.commonweb.unifr.ch/gestens/files/pdf). gestens, files/pdf.
69. Marx. K: Préface à. la contribution à la critique de l'économie politique. Paris, édition Sociales, 1957.
70. Masqueray. E : Formation des cités chez les populations sédentaires de l'Algérie : kabyles du Djurdjura, Chaouia de l'aouras, Beni Mezab. Paris, Leroux, 1886.
71. Mauss. M : Œuvres (T I), Les fonctions sociales du sacré. Paris, édition de Minuit, 1968.
72. Mauss. M : Essai sur le don : Formes et raison de l'échange dans les sociétés archaïques (1923-1924) Sociologie et Anthropologie. Paris, édition Puf, 1950.
73. Montagne. R : Les Berbères et le makhzen dans le sud du Maroc. Casablanca, Afrique orient, 1989.
74. Nadel. S. F : Byzance noire. Paris, édition François Maspero,1971.Titre Origianl en Anglais:A Black Byzantium, Londre, Oxford Universty Press 1942.
75. Needham. R : La parenté en question, onze contributions à la théorie anthropologique. Paris, Le seuil, 1977.

76. Olivier de Sardan. J. P : Socio-Anthropologie du développement. Paris, Karthala, 1995.
77. Robert. M : Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc. Paris, édition Alcan, 1930.
78. Schneider. A : critique of the study of Kinship all about, an arbor, Univ.of Michigan Press, 1984.
79. Segalen. M : « La parenté : des société 'exotique' aux sociétés modernes »,In :Althabe. G, Fabre. H : vers une ethnologie du présent .Paris édition de la M.S.H. 175-193. 1992.
80. Sirat. F : Métamorphose de l'anthropologie : Enjeux et perspectives d'une discipline en quête de sa légitimité. In : Zane. R et Claret. F (s-d) : Les sciences humaine et sociales dans les pays en transition. Bucarest, ditura universitatii din bucaresti.2015.pp 204-219.
81. Strauss. C.L: Tristes tropique; Paris, Plon, 1973.
82. Tinthoin. R : Colonisation et évolution des genres de vie dans la région ouest d'Oran de 1830 a 1885, Etude de géographie et d'histoire coloniales. Oran, 1947
83. Vatin. J. C : L'Algérie politique : Histoire et société. Paris, Presse de la fondation Nationale des sciences politique. 1983.
84. Vatin. J. C et Leca. J : L'Algérie politique : Institutions et régimes. Paris, Presse de la fondation Nationale des sciences politique. 1975.
85. Weber. M : Economie et société. Paris, Plon, 1982.
86. Weber. M : Le savant et le politique. Paris, Edition 10-18, 1967.
87. Weber. M : Essai sur la théorie des sciences. Paris, Plon, 1965.
88. Wittgenstein. L : Derniers écrits sur la philosophie de le psychologie. Paris, édition T .E.R, 1985.

قائمة المراجع باللغة العربية

1. ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد : تاريخ ابن خلدون المسمى بكتاب العبر و ديوان المبتدأ و الخبر ايام العرب والعجم و البربر و من عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، بيروت، دار الكتاب، 1968.
2. ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد: مقدمة العلامة ابن خلدون، بيروت دار و مكتبة الهلال، 1988.
3. ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد: التعريف بابن خلدون و رحلته غربا و شرقا. عارضه بأصوله و علق حواشيه محمد بن تاويت الطنجي. القاهرة : لجنة التأليف و الترجمة و النشر، 1951.
4. إدوارد سعيد: الإستشراق، المعرفة، السلطة، الإنشاء، نقله إلى العربية كمال ابو ديب، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1983.
5. الجابري محمد عابد: فكر ابن خلدون: العصبية و الدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 9، 2011.
6. الأغا بن عودة المزاري : طلوع سعد السعود. في أخبار وهران و الجزائر و إسبانيا و فرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر. تحقيق الدكتور يحي بوعزيز - الجزء 1 و الجزء 2- ، وهران، دار الغرب الإسلامي، 1990.
7. الزباني محمد بن يوسف: دليل الحيران و أنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تحقيق و تقديم الشيخ المهدي البوعبدلي، الجزائر، دار المعرفة الدولية للنشر و التوزيع، 2013.
8. بالاندييه جورج : الأنثروبولوجيا السياسية، بيروت، منشورات مركز الإنماء العربي، 1986.
9. بورقية رحمة : الدولة و السلطة و المجتمع : دراسة في الثابت و المتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب. بيروت، دار الطليعة، 1991.
10. بن سالم ليليا و آخرون : الأنثروبولوجيا و التاريخ : حالة المغرب العربي ، ترجمة:عبد الأحد السبتي و عبد اللطيف الفلق، السدار البيضاء، دار توبقال، 1988.
11. دينكن ميتشل : معجم علم الاجتماع. ترجمة و مراجعة إحسان محمد الحسن، ط 2، بيروت، دار الطليعة، 1976.
12. جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، 15 ج، بيروت: دار صاد، (د-ت)، ج 11.
13. جغلول عبد القادر : الإشكاليات التاريخية : في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون، بيروت، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع (ش م م)، الطبعة الثالثة (3)، 1982.

14. جوليان شارل أندريه : تاريخ افريقيا الشمالية. تعريب محمد مزالي و البشير بن سلامة. ط 5، تونس، الدار التونسية للنشر، 1983.
15. عبد القادر المشرفي الجزائري: بهجة الناظر. في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانيين بوهران من الأعراب كبنّي عامر. تحقيق و تقديم محمد بن عبد الكريم، الجزائر دار الوعي، الطبعة الأولى 2017.
16. غيث محمد عاطف : قاموس علم الاجتماع، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1990.
17. قانون الانتخابات رقم 03-12 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل 12 يناير سنة 2012.
18. قانون البلدية و الولاية مولود ديدان (تحت إشراف) : قانون البلدية و الولاية ، الجزائر العاصمة، دار بلقيس للنشر ، 2012.
- قانون البلدية: قانون 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432. الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 يتعلق بالبلدية.
- قانون الولاية : قانون 12-07 مؤرخ في 21 فيري 2012 يتعلق بالولاية(ج ر 12 مؤرخة في 29 فيري 2012).
19. ماكس وبيير : الاقتصاد و المجتمع : الاقتصاد و الأنظمة الاجتماعية و القوى المخلفات. (السيادة)، ترجمة محمد التركي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، توزيع م د و ع ، ، الطبعة الاولى ، 2015.
20. منصور مرقومة : القبيلة و السلطة و المجتمع في المغرب العربي، بيروت، دار ابن النديم، 2009.
21. ماركس كارل و إنكلز فريدريك : الماركسية و الجزائر ، ترجمة جورج طرابيشي، بيروت دار الطليعة ، 1974.
22. واتوربيري جون : الملكية و النخبة السياسية في المغرب، ترجمة ماجد نعمة و عبود عطية، بيروت، دار الوحدة للنشر، ط 1، ، 1982.
23. نذير معروف و فوزي و خديجة عادل (تحت إشراف) : أي مستقبل للأنثروبولوجيا في الجزائر، وهران (ملتقى دولي منظم بتيميمون ولاية أدرار، أيام 22 - 23 - 24 نوفمبر 1999) منشورات CRASC، 2001.

قائمة المراجع (الدوريات و المجلات) باللغة العربية

1. أونيا محمد : التصور الانقسامى للمجتمع القروي بشمال المغرب " ملاحظات حول أعمال ريمون جاموس و دافيد هارت" مجلة أمل، العدد 12، السنة 04، 1997.
2. باسكون بول : التجزء و الترتاب في المجتمع القروي المغربي. مجلة الواقع، بيروت، السنة 1، العدد 3، نوفمبر 1981.
3. حمودي عبد الله: الداخلي و الخارجي في التنظير للظاهرة القبلية - خطوة في طريق تأسيس خطاب أنثروبولوجي مستقل-مجلة عمران العدد 5/19 شتاء 2017. نقله من الفرنسية إلى العربية من أصل فرنسي المولدي الأحمر، و راجعه عبد الله حمودي.
4. حمداوي محمد : القرابة و السلطة عند ابن خلدون : البذور الجنينة الأنثروبولوجيا سياسية. في : أي مستقبل للأنثروبولوجيا في الجزائر؟ منسق : نذير معروف و خديجة و فوزي عادل، منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية (CRASC) ، 2002.
5. كلودين شولي، المحلي الأصل و المصطلح، مجلة إنسانيات العدد رقم 04-2013-وهران 2013.
6. عبد العاطي اوحسين: تصور روبر مونتاقني للقبيلة في المغرب من الأمغار إلى القائد و هيئة المخزن، (مجلة أنفاس.نت
www.anfesse.org/2010-12-27-01-33-59-18-31/210-12-05

قائمة المراجع (الدوريات و المجلات) باللغات الأجنبية

Bourdieu. P: acte de recherche en sciences sociales; N°150 décembre 2003. Texte original : participant objectivation (discours prononcé le 6 décembre lors de la remise de la huxley memorial medal for 2000, au royal anthropological institut de Londres) The journal of the royal anthropological institut, 9-2 juin 2003p281-294.

Hachemaoui, M : La représentation politique en Algérie entre médiation clientélaire et prédation (1997-2002). Revue Française de sciences politiques. Vol 53- N 1 février 2003.

Mathieu. N. C : Femme de soi, femme de l'autre. In : vers des sociétés pluriculturelles. Acte du colloque Internationales de AFA, Paris (OSTR), (1987)

قائمة الملاحق

LA COLONISATION « ARABE » VUE PAR DE LA MORICIÈRE

Nous, Lieutenant général commandant en chef de la Province d'Oran,
Vu la sollicitude du roi des Français pour tout ce qui concerne les intérêts des arabes soumis à la France.

Avons ordonné qu'il sera accordé :

1° Un terrain de la contenance de 12 Sekkas (environ 120 hectares) à tout chef de douar qui cultivera annuellement 4 sekkas de bonnes terres ;

2° Un terrain de la contenance de 20 sekkas (200 hectares) à celui qui cultivera 4 sekkas de terres médiocres ;

3° Un terrain proportionnel aux cultures à celui qui cultivera plus de 4 sekkas (40 hectares) ;

4° Un terrain de la contenance de 3 sekkas (30 hectares) à tout fellah qui cultivera une sekka ;

5° Un terrain de la contenance de une sekka et demie (15 hectares) à tout fellah qui cultivera une demie sekka (5 hectares).

La présente faveur est accordée aux chefs de douar et aux fellahs, à condition qu'ils construiront, chacun selon ses moyens, soit une maison d'habitation, soit un gourbi et qu'ils planteront autour des dites habitations des arbres fruitiers, tels que figuiers, pommiers, vignes, etc...

Un écrit portant l'autorisation de construire et revêtu du cachet de l'administration, sera délivré à tout chef de douar et fellah qui voudra élever des constructions. Cet écrit sera échangé contre un titre de propriété aussitôt après l'entier achèvement des travaux exigés par le présent ordre.

Un délai d'un an sera accordé aux chefs de douar pour la construction de leurs maisons d'habitation, et un délai de deux ans, pour le même motif, sera accordé aux fellahs pour la construction de leurs maisons et gourbis.

Les terres qui resteront sans culture et qui n'auront pas été distribuées de la manière indiquée ci-dessus serviront au pacage des troupeaux de la tribu.

ORAN, le 19 Octobre 1847.

Signé : de La Moricière.

ORAN, le 20 Janvier 1854.

Pour traduction conforme :

L'interprète militaire de 1^{re} classe,
attaché à la Division des affaires arabes de la province.

Signé : LUMIENZ.

Extrait du N° 289

O-AT - III/2

OPINION D'UN ZMÉLA SUR L'ACTION DES DOUAIRES ET DES ZMÉLAS
AU SERVICE DE LA FRANCE

Laissons parler en son style imagé, el Hadj el Ouzza ben Abd el Hadi, ex-agma des Beni Mouza des Zmélas. Voici comment, en 1880, il retraçait l'aide militaire des Douaïrs et des Zmélas (1) :

« ... c'est moi qui ait dompté les indigènes à M. le général Trézil (Trézel) et c'est
« moi qui a fait sortir le nommé d'Oran. El Hadj Abd el Kader nous a rencontrés aux
« Zeboudj Moulaye Ismaël (forêts d'oliviers sauvages de Moulay Ismaël). Nous avons
« fait une bataille sangoureuse (le 28 Juin 1835). Dans cette bataille, le colonel Oudinot
« est mort et moi (j'ai) cassé des joncs. De là, au (à la) Macta où il (Abd el Kader)
« nous a encore une fois rencontrés. Nous avons perdu plusieurs pièces de canon et
« moi deux mulets et beaucoup des armures. Nous sommes venus à Oran et de là
« M. Trézil est parti en France. Le roi Louis-Philippe nous a envoyé des armées avec
« son fils le duc d'Orléans et nous a envoyé, à moi et à El Hadj Adda ould Atmam
« et il nous a dit de faire entrer son fils le premier à Mascara pour qu'il prend (prenne)
« la croix d'honneur en France. Nous sommes partis et nous (avons) canonné Mascara
« (décembre 1835) et nous avons passé quatre nuits et nous sommes partis à Tlemcen
« (janvier 1836) pour emmener (délivrer) Mustapha ben Ismaël (chef des Douaïrs) et
« après ce retour (nement), le général Brossard est venu, (il) a fait la paix avec El
« Hadj Abd el Kader (traité de la Tafna, 30 mai 1837). Après cette paix, le général
« nous a appelé et nous a dit ne faites pas nulle chose, celui qui veut aller chez le
« Sultan (du Maroc) qu'il aille ou celui qui veut rester chez nous qu'il aille à Alger.
« Moi, j'ai demandé la permission à M. Clauzel qui m'a envoyé à Alger. J'ai trouvé
« M. Darmon (Damrémont) qui voulait aller à Constantine, je suis parti avec lui.
« M. Darmon (Damrémont) est mort (le 13 octobre 1837). — Que Dieu lui donne ses
« bénédictions — et moi (j'ai été) atteint au fex (à la fesse) gauche et la balle est
« sorti du droit (de la fesse droite) et quand nous sommes retournés, nous avons trouvé
« le maréchal Vallée (Valée) à sa place. Nous avons trouvé des indigènes qui voulaient
« envahir les déchours (fermes) de (la) Mitidja, (le 18 Novembre 1839), il nous a donné
« 15 spahis et 100 cavaliers des Ouled Ghamra et des Beni Sliman et j'ai fait la sur-
« veillance.

« Après ce travail, M. le Général Lamoricière, je l'ai rencontré à Sidi M'barek et
« il m'a dit quand je serai général à Oran, je te ferai (venir) chez moi. Quand il est
« venu (comme) général à Oran, (juin 1840), il m'a demandé à M. Vallée (Valée) qui
« m'a envoyé. Après la mort de Mustapha, (le 25 Mai 1843), il m'a nommé Agha à Saïda.
« Je suis resté quatre ans (à) Saïda (qui) n'était que des douars et le général Lamori-
« cière a bâti cette ville de Saïda. Et aujourd'hui, j'ai travaillé pour l'honneur... ».

réfrence: Décret n°59539
du 17.4.1959

Recueil des Actes Administratifs
N° 33 du 21.4.1959

ELECTIONS DU 19.4.1959
INSTALLATION DU 24 AVRIL 1959

NOMBRE DE VOIES: 2180/2608 inscrites

COMMUNE DE SAINTE-BARBE-DU-TLÉLAT

TABLEAU DU CONSEIL MUNICIPAL


I.- MUNICIPALITE

-----o-----

Nom et prénoms	Date et lieu de naissance	Profession	Domicile	Qualité
<u>M A I R E</u>				
VINCENT Salvador	26.10.1897 à Saint-Cloud	Propriétaire	Tlélat	Off. de la
<u>ADJOINTS</u>				
SARRAF Bouabdallah	1883 au Tlélat	Cultivateur	d°	
PEREZ Camille	6.8.1907 à Arcole	Agriculteur	d°	
KELTI M'Hamed	5.10.1903 à L'Oggaz	Commerçant	d°	
FUENTES Albert	23.6.1909 à Oran	Agriculteur	d°	
II.- TABLEAU DES CONSEILLERS				
ALIBERT Alexandre	2.4.1909 au Tlélat	Cultivateur	d°	
BELHAOUARI Habib	1888 au Tlélat	Agriculteur	d°	
BERREFAS Boudjemi	1893 au Tlélat	Cultivateur	d°	
CHERIF Miloud	1912 au Tlélat	Cultivateur	d°	
DIEZ Alfred	20.6.1901 au Tlélat	Retraité C.F.A.	d°	
KHELIFA-OUARSD Belchti	1885 au Tlélat	Cultivateur	d°	
RUIZ Jean	8.6.1886 à Valmy	Retraité C.F.A.	d°	
TERBAL Kaddour	1913 au Tlélat	Cultivateur	d°	

Sainte-Barbe-du-Tlélat, le 28 Avril 1959

Le Maire,



ملخص: لقد تناولنا في هذه الأطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي، موضوع البنى الاجتماعية للسياسي، و هذا من خلال دراسة أنثروبولوجية ميدانية بولاية وهران. فكانت الإشكالية الأساسية للموضوع هو محاولة معرفة العلاقة بين البنى الاجتماعية و علاقتها بالبناءات السياسية على المستوى المحلي، أي بتعبير آخر العلاقة التفاعلية بين مفهوم المجموعات الاجتماعية و علاقتها بالسلطة السياسية محليا؟ إن الأطروحة هي في الأساس عبارة عن دراسة إثنوغرافية ميدانية ببلدية وادي تليلات و كذلك المجلس الشعبي الولائي لـوهران، لكن هذا لم يمنعنا من تقديم مدخل منهجي و نظري، و كذلك تقديم لمحة حول التاريخ الاجتماعي و السياسي المحلي لـوهران. الكلمات المفتوحة: البنية الاجتماعية، السلطة السياسية، القبيلة، العصبية.

Résumé : Dans cette thèse de Doctorat des sciences en sociologie politique, intitulé les structures sociales du politique en Algérie (le cas d'Oran) ont a élaboré la problématique suivante : quelle est la relation de la structure politique a la structure sociale globale? En effet avec une étude ethnographique de terrain à la commune de oued tlélat et l'apw d'Oran ont à fait une tentative de répondre au questionnement de notre problématique et la confrontation de nous hypothèses à la réalité du terrain! Néanmoins avec une introduction méthodologique et théorique du sujet, avec un aperçu sur l'histoire sociale et politique d'Oran.

Mots clés : structure sociale, pouvoir politique, tribu, acabia...

Résumé : Dans cette thèse de Doctorat des sciences en sociologie politique, intitulé les structures sociales du politique en Algérie (le cas de wilaya d'Oran) ont a élaboré la problématique suivante : quelle est la relation de la structure politique a la structure sociale globale? En effet avec une étude ethnographique de terrain à la commune de oued tlélat et l'apw d'Oran ont à fait une tentative de répondre au questionnement de notre problématique et la vérification de nous hypothèses! Néanmoins avec une introduction méthodologique et théorique du sujet, avec un aperçu sur l'histoire sociale et politique d'Oran.

Mots clés : structure sociale, pouvoir politique, tribu, acabia...